المواد المصاحبة
ص/١٥٦١١٥٥
الجامعة الإسلامية - الكتبة - قسم الرسائل الجامعية

الجـــــامعة الإسلاميـــــــة - غزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــــــــــة الآداب
قســـــــم اللغة العربـــــــية

آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع

دراسة تحليلية

ح ا ج/415.1
1241513
ماجستير

إعـداد الطالب

معتز حسن يوسف الحاج

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة
المجموعات الخاصة
التاريخ: 25 -06- 2006
الرقم العام: 1241513
رمز التصنيف:

إشـــــراف

أ. د. محمود محمد العامودي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

العام الجامعي

1427هـ / 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإسلامية - غزة
THE ISLAMIC UNIVERSITY OF GAZA

هاتف داخلي 1150

م: Ref ج س غ/35/
ريخ: Date 2006/04/18

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **معتز حسن يوسف الحاج** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللّغة العربيّة** وموضوعها:

"آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع – دراسة تحليلية"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 28 ربيع أول 1427هـ، الموافق 2006/04/26م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. عبد الهادي برهوم	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. سلام عاشور	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/** قسم **اللّغة العربيّة**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ، ، ،

عميد الدراسات العليا

د. مازن إسماعيل هنية

الإهداء

إلى روح والدي الذخر والسند والعون حتى في الفراق

وإلى روح والدتي التي تألقت ذكراها في سماء فكري

وإلى زوجتي التي أبت إلا أن تشاركني رحلة البحث

وإلى أبنائي أحمد وعبد الله ومحمد وهبني الله إياهم فكانوا النور الذي

اهتديت به لأكمل مشواري.

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وخالص تقديري لأستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

فقد كان نعم السند والعون لإكمال مشواري

نلتُ حظًا وافرًا بقربي منه ونال حظًا وافرًا بعلمه وكرمه وعطائه

أدامه الله ذخرًا وسندًا وعونًا للباحثين عن الدر المكنون.

المقدمة

نحمدك اللهم يا من شواهد آياته غنية عن الشرح والبيان، ودلائل توحيده متلـوة بكـل لسان، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد المؤيـد بقواطـع الحجـج والبرهـان، وعلى آله وصحبه الباذلين مهجهم في نصرة دينهم على سائر الأديـان صـلاة وسـلاماً دائمين على ممر الأزمان، وبعد:

إن من يعتقد أن الدراسة النحوية فيها جفاف يكد الذهن، ويرهق العقل، ويضني النفس، فينصرف عنها فإنه لم يظفر بما ظفر به من عَلِمَ الحقيقة ألا وهم من تناولوا الدراسـات النحوية بالفكر والنظر، أولئك الذين آمنوا بنحو هذه اللغة لغـة القـرآن الكريـم، ولغـة الحضارة العربية، التي كانت منبع نور ومعرفة للعالم أجمع، فساروا في طريقهم الوعـر غير ناظرين إلى الأعباء التي يتعرض لها كل من سار في هذا الطريـق، وسـلك هـذا السبيل.

فقد عني الباحثون بالحديث عن النشاط النحوي، والاتجاهـات التـي اتبعـها النحـاة في تدوين قواعدهم؛ وذلك لما في هذا الحديث من الآثار الجليلة، فهو يبين لنا مـا بذلـه الرواد السابقون من جهود موفقة وعناية فائقة في سبيل تأسيسه وتكوينـه؛ حتـى رسـا أساسه، وقوي بنيانه، واستعصمت فيه اللغة، فكان لها الحصن الأمين عبر هذه الأحقـاب والسنين.

والنشاط النحوي في الأندلس كان له دور بارز في بناء هذا الصرح العظيـم؛ بسـبب التأخر الزمني الذي أتاح لنحاة الأندلس الاطّلاع على نتاج من سبقوهم، وبالتالي كان لـهم بصمة على من لحقوهم.

سبب الاختيار:

إن من أهم كتب النحو وأوسعها كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " الـذي يعد واحداً من أهم منجزات السيوطي ومآثره، حتى ليكاد يكون موسوعة نحوية متكاملـة لآراء النحاة ومنهم نحاة الأندلس، وعلى الرغم مما نص عليه السيوطي من أن كتابه هـذا قد انطوى على زبدة مائة مصنف، فإن دسمه مستمد من آراء نحاة الأندلس التي تعتـبر صلب الهمع وعموده الفقري، وكأني استقرئ آراء نحاة الأندلس التي نثرت على بسـاط همع الهوامع تصرح وبقوة معبرة عن نفسها، فكانت فكرة بزوغ بحثي هذا ملبية لها، ومما جعلني أحتضن هذه الفكرة وأتشبث بها هو النشاط الظاهر لنحاة الأندلـس مـن نزعـات

واتجاهات استمدوها من مذاهب البصريين والكوفيين، ولهم بجانب ذلك العديد من الآراء التي وصل إليها كثير من أئمتهم الذين لمعت أسماؤهم.

فهذا النشاط النحوي لنحاة الأندلس قد تألق في سماء النحو، وفرض نفسه بقوة على بساط البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١) استعراض آراء نحاة الأندلس في كتاب " همع الهوامع " فكراً ومنهجاً.

٢) إحياء آراء نحاة الأندلس الذين اندثرت كتبهم وأثبتها السيوطي في كتابه.

٣) الوصول إلى حقيقة النشاط النحوي في الأندلس: أيشكل فكرًا متفردًا مستقلاً أم هو عالة على مدرستي البصرة والكوفة.

٤) مدى تأثر السيوطي بآراء نحاة الأندلس.

الصعوبات:

أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة:

١- على الرغم من توفر كثير من المراجع التي تغذي التوثيق والتخريج، وخاصة تلك التي أمدني بها الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي إلا أن هناك صعوبة في الحصول على مراجع أخرى، وفقدان البعض منها.

٢- تداخل كثير من الآراء التي تناولها السيوطي بسبب هذا الزخم عند النقل والجمع، كيف لا والإمام السيوطي يجمع من زبدة مائة كتاب.

الدراسات السابقة:

تناول الدكتور شوقي ضيف المدرسة الأندلسية في كتاب " المدارس النحوية "، وتناولها الدكتور مصطفى عبد العزيز السنجرجي في كتاب " المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة "، كما تناول الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه " المدارس النحوية في مصر والشام " آراء ابن مالك وأبي حيان، وثمة دراسات لنحاة الأندلس تنفرد بعالم نحوي واحد نذكر منها: ابن الحاج النحوي، وابن أبي الربيع — آراؤه النحوية وأقوال يجب أن تصحح، وأبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، وابن يسعون النحوي، والأبذي النحوي.

وإذا كنا قد لمسنا جهوداً مثمرة في هذه الدراسات إلا أن هذه الدراسات لم تكتمل حلقاتها مما كنا نبتغيه من تشابك للآراء، وتفرد لنحاة الأندلس، واتفاق واختلاف فيما بينهم، ومع مدرستي البصرة والكوفة، ومع غيرهم من النحاة.

كما أنها لم تسلط الضوء بشكل كافٍ على الشواهد النحوية التي اعتمد عليها نحاة الأندلس في استدلالهم واحتجاجهم، ولا على الأصول النحوية من سماع وقياس وتعليل وعوامل.

خطة البحث:

تعتبر آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع صلبه وعموده الفقري، فقد تشابكت آراؤهم مع مدرستي البصرة والكوفة، وسيبويه، وكثير من النحاة اتفاقًا واختلافًا، بالإضافة إلى بصمة التفرد لهم. من أجل ذلك اقتضت دراستنا تتبع آراء نحاة الأندلس مع توخي الدقة والإيجاز في تناول هذه الآراء.

وقد استعرضنا الآراء المذكورة موثقة بتخريجها من كتبهم ما أمكن، وإذا عجزنا عن ذلك بسبب فقدانها، أو صعوبة الحصول عليها وثقناها من كتب تناولتها، وأخص بالذكر " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، " والتذييل والتكميل في شرح التسهيل " وكلاهما للعالم الجليل أبي حيان الأندلسي.

ونظرًا إلى سعة كتاب همع الهوامع وضخامته، وإلى أن النقل والتوسع هما مظنة التغيير والتحريف في المصنفات عادة ، ولمّا كان ذلك شيئًا طبيعيًا فقد وقفنا عند بعض القضايا، وأثبتنا ما فيها من الهنات، لكن ذلك لا يقدح في قيمة هذا الكتاب، فكتاب همع الهوامع يظل واحدًا من أهم المراجع النحوية بحيث لا يستغني أي باحث متخصص عن الرجوع إليه، والإفادة منه.

وإننا نعلم أن من ألّف فقد استهدف، وقد أدت طبيعة البحث واقتضت أن يكون في خمسة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتلوة بخاتمة فيها نتائج البحث.

أما **المقدمة** فقد تناولت فيها سبب اختيار البحث، وأهدافه، والصعوبات، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

وتناولت في **التمهيد** موضوعين:

الأول: السيوطي وكتابه " همع الهوامع ".

الثاني: النشاط النحوي في الأندلس.

ثم خمسة فصول جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: نحاة الأندلس والمدارس النحوية، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: نحاة الأندلس والبصريون.

أ) موافقات نحاة الأندلس للبصريين.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للبصريين.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه البصريين.

المبحث الثاني: نحاة الأندلس وسيبويه.

أ) موافقات نحاة الأندلس لسيبويه.

ب) مخالفات نحاة الأندلس لسيبويه.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه سيبويه.

المبحث الثالث: نحاة الأندلس والكوفيون.

أ) موافقات نحاة الأندلس للكوفيين.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للكوفيين.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه الكوفيين.

الفصل الثاني: نحاة الأندلس وغيرهم، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسائل التي اتفق فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

أ) اتفاق نحوي واحد مع غيره.

ب) اتفاق أكثر من نحوي مع غيره.

المبحث الثاني: المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

أ) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم، ومنهم مشارك لغيره.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس، وبمشاركة غيرهم فيها.

الفصل الثالث: المسائل التي تفرد بها نحاة الأندلس عن غيرهم، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها عالم واحد.

المبحث الثاني: المسائل التي تناولها نحاة الأندلس فيما بينهم.

أ) المسائل التي اشترك فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

الفصل الرابع: أدلة نحاة الأندلس في همع الهوامع، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: الشواهد النحوية: (القرآن الكريم ــ الحديث النبوي الشريف ــ الشعر ــ النثر).

المبحث الثاني: الأصول النحوية: (السماع ــ القياس ــ التعليل ــ العامل).

الفصل الخامس: السيوطي ونحاة الأندلس، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: موافقات السيوطي لنحاة الأندلس.

المبحث الثاني: مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس.

المبحث الثالث: مسائل تراوحت ما بين الاتفاق والاختلاف.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسير وفق المنهج الوصفي التحليلي في تعاملي مع النصوص.

وكل ما أرجوه أن أكون قد أصبت توفيقاً فيما أقصده، وأن يكون عملي خالصاً لوجه الله إسهامًا مني في دراسة هذا التراث المجيد الذي أمد لغتنا بالحياة وكتب لها الخلود كما أرجو أن يكون جزائي من هذا البحث ما رواه السيوطي في " بغية الوعاة " عند تعرضه لترجمة ثعلب: قال: " قال أبو بكر بن مجاهد: قال لي ثعلب يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا وأصحاب الحديث بالحديث ففازوا وأصحاب الفقه بالفقه ففازوا واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت شعري ماذا يكون من حالي؟ فانصرفت من عنده فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فقال لي: أقرئ أبا العباس مني السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل ".

والله أسأل التوفيق والسداد فسبحانه بيده الخير ومنه العون.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعلنا من الشاكرين لمن له علينا فضل، وملَّكَنا عقال العقل، وزيننا بنطق المنطق، ونعوذ به من كدر صفاء الفكر، وصلِّ اللهم على المبعوث بجوامع الكلم إلى أعقل الأمم، القائل: " أفلا أكون عبدًا شكوراً " وعلى جميع أتباعه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

يحسن بي أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم العرفان بعد شكر الله عز وجل للأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي الذي كان نعم السند والعون في إشرافه على بحثي، وإمدادي بمراجع البحث، وإرشادي بفكره المنير، فقد ذلل لي الكثير من الصعوبات بخبرته حتى خرجت هذه الدراسة بصورتها الحالية، فدمغ بصمة في سجل العطاء.

وأتقدم بالشكر والعرفان للدكتور عبد الهادي برهوم، والدكتور سلام عاشور على جهودهما في قراءة الرسالة، وإثرائها من فيض خبرتهم أدامهما الله ورعاهما.

وأتقدم بالشكر للدكتور مازن هنية عميد الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.
والأستاذ الدكتور نعمان شعبان علوان عميد كلية الآداب.
والدكتور جهاد العرجا رئيس قسم اللغة العربية.
والدكتور عبد الخالق العف مشرف الدراسات العليا.

كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية الذين درست على أيديهم مساقات البكالوريوس والماجستير في قسم اللغة العربية، عرفتهم كرامًا. أدامهم الله لخدمة أبنائهم.

وأتقدم بالشكر لصديقي وأخي الأستاذ عبد القادر أبو علي مدير مدرستي السابقة مدرسة أسدود الذي وقف بجانبي وسهل لي الخروج للجامعة لدراسة مساقات الماجستير أدامه الله لخدمة دينه ووطنه.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى إخواني موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية حيث كانـــوا عوناً لي في البحث والاستعارة. أدامهم الله وحفظهم ورعاهم.

وفي الختام أتقدم بعظيم شكري وخالص عرفاني إلى كل من ساهم فـــي إتمـــام هـــذه الرسالة ولو بكلمة أو نصيحة.

تمهيد:

ويشتمل على موضوعين:

١- السيوطي وكتابه " همع الهوامع ".

٢- النشاط النحوي في الأندلس.

١- السيوطي وكتابه " همع الهوامع "

أ- الإمام السيوطي[١]

اسمه ونسبه وترجمته:

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيري الأسيوطي الشافعي. يلقب بجلال الدين، وكنيته أبو الفضل.

وهو يضرب بنسبه إلى أصل أعجمي، فقد حدث عن نفسه فقال: " حدثني من أثق بـــه أنه سمع والدي رحمه الله تعالى يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًا ومن الشرق".

وقال: " أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، ومـــن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومن ولـــي الحســبة، ومنهم من كان تاجرًا، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي "[٢].

مولده ونشأته:

كان مولده ــ رحمه الله ــ بمحلة سيوط بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة.

ونشأ السيوطي يتيمًا، فقد مات والده ليلة الاثنين خامس صفر سنة خمـــس وخمســين وثمانمائة، أي أنه كان له من العمر ست سنوات[٣].

طلبه للعلم ورحلاته:

حفظ الإمام السيوطي القرآن في سن مبكرة، فأتم حفظه قبل أن يبلغ الثمان سنوات، ثم حفظ ما تيسر له من الكتب، فحفظ العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك.

ثم شرع بالاشتغال بالعلم وله من العمر ستة عشر عامًا، فأخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، والفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شـــهاب الديـــن الشارمســـاحي، ولازم شيخ الإسلام البلقيني في الفقه إلى أن مات، ثم لزم ولده علم الدين البلقيني، ولـــزم العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة، فأخذ عنه الفنون من التفسير الأصول، والعربية والمعاني، وكتب له إجازة بذلك.

---

(١) انظر: ترجمته في: الضوء اللامع ٦٥/٤-٦٧ والكواكب السائرة ٢٢٦/١-٢٣١ وشذرات الذهـــب ٥١/٨-٥٥ والبـــدر الطالع ٣٢٨/١-٣٣٥ وكشف الظنون ٥٣٤/٥-٥٤٤ وهدية العارفين ٥٣٤/٥-٥٤٤ والأعـــلام ٣٠١/٣-٣٠٣ ومعجـــم المؤلفين ١٢٨/٥. كما ترجم السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة ١٨٨/١؛ ٣٣٥-٣٣٩.

(٢) انظر: حسن المحاضرة ٣٣٥/١ والضوء اللامع ٦٥/٤ والكواكب السائرة ٢٢٦/١ والبدر الطالع ٣٢٨/١.

(٣) انظر: حسن المحاضرة ١٨٨/١ والضوء اللامع ٦٥/٤ وشذرات الذهب ٥١/٨ ومعجم المؤلفين ١٢٨/٥.

وكثرت رحلاته لطلب العلم، فسافر إلى الفيوم والمحلة ودمياط، ورحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب[1].

نبوغه وتبحره:

رزق السيوطي التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

وقد وثق بنفسه فيها إلى حد التحدي للشيوخ، حيث قال: " إن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول لم يصل إليه، ولا وقف عليه أحد من أشياخي "[2].

سماعه:

حضر عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسًا عديدة في الكشاف والتوضيح، وأحضره والده مجلس الحافظ بن حجر، وقرأ على الشيخ السيرافي صحيح مسلم إلا قليلاً منه، والشفا، وألفية ابن مالك، وشرح الشذور، والمغني في أصول فقه الحنفية، وشرح العقائد للتفتازاني، وقرأ على الشيخ المرزباني الحنفي الكافية وشرحها، وسمع عليه من المتوسط والشافية وشرحها للجارودي، ومن ألفية العراقي، وحضر دروس العلم عند البلقيني، فقرأ عليه الكثير، ولزم الشرف المناوي إلى أن مات، وقرأ عليه الكثير، ولزم دروس سيف الدين محمد بن محمد الخنفي، ودروس العلامة الشمني، ودروس الكافيجي[3].

شيوخه وتلامذته وأقرانه:

عدَّ رحمه الله من مشايخه نحو مائة وخمسين شيخًا، من أشهرهم: أحمد الشارمساحي، وعمر البلقيني، وصالح بن رسلان البلقيني، ومحيي الدين الكافيجي، والقاضي شرف الدين المناوي.

وقد تلمذ على يديه عدد كبير، من أنبههم العلامة المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المصري الشافعي.

وترافق وقت السماع والطلب مع طائفة نخص بالذكر منهم: شمس الدين السخاوي، وعلي الأشموني[4].

---

(١) انظر: الكواكب السائرة ٢٢٧/١ وشذرات الذهب ٥٢/٨-٥٣.

(٢) انظر: حسن المحاضرة ٣٣٨/١.

(٣) انظر: شذرات الذهب ٥١/٨.

(٤) انظر: حسن المحاضرة ٣٣٨/١ وشذرات الذهب ٥٢/٨.

مؤلفاته:

ألّف الإمام السيوطي في فنون عديدة كالتفسير وعلومه، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والعربية بكل فروعها، والسير، والتاريخ.

وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده، وقد كان في أول أمره ملخصًا ومختصرًا، ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر، منها الكتاب الكبير، ومنها الرسالة الصغيرة.

ومن مؤلفاته في النحو واللغة: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، وشرح ألفية ابن مالك، والنكت على الألفية، والكافية والشافية، والنزهة، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني، وشرح ملحة الإعراب للحريري، ومختصر الملحة، والأخبار المروية في سبب وضع العربية، والمصاعد العلية في القواعد النحوية، والاقتراح في أصول النحو وجدله، والشمعة المضيئة في شرح كافية ابن مالك، والسيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، وقطر الندى في ورود الهمزة للابتدا، والمزهر في اللغة، والأشباه والنظائر[1].

وفاته:

كانت حياة الشيخ حافلة بالبحث والتأليف، فقد حبس نفسه لذلك في بيته، وظل على هذه الحال إلى أن وافته المنية بعد مرض دام سبعة أيام رافقه ورم شديد في ذراعه الأيسر، توفي على أثره في يوم الخميس الموافق للتاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[2].

---

(١) انظر: حسن المحاضرة ٣٣٩/١ وكشف الظنون ٥٣٤/٥-٥٤٤ والأعلام ٣٠١/٣-٣٠٢ وهدية العارفين ٥٣٤/٥-٥٤٤.

(٢) انظر: الكواكب السائرة ٢٣١/١ وشذرات الذهب ٥٥/٨ ومعجم المؤلفين ١٢٨/٥.

ب ــ كتابه " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ":

كتاب "همع الهوامع" يمثل شرحًا وتبيانًا لكتاب أخر للمؤلف اسمه " جمع الجوامع " كتبه السيوطي ومال فيه إلى الاختصار الشديد، فاستغلق فهمه على الطلاب الذين كانت عقولهم وقلوبهم دائمة التعلق بشيخهم الجليل يتحلقون حوله في دروسه المتعددة، ومن ثم كان على المؤلف الجليل أن يعود لكي يشرح مادة كتابه ويبسطها ويفسر ما غمض فيها[1].

والإمام السيوطي يقرر صراحة أن كتابه " جمع الجوامع " موسوم بالإيجاز، معروف بالاختصار، فيقول في مقدمته بعد حمد الله، والصلاة على نبيه: " وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ فائق الانسجام، قريب من الأفهام، وأسألك النفع به على الدوام "[2].

أما وإن جمع الجوامع من اختصار بمكان بحيث يصعب على الدارسين حسن الانتفاع به فقد كان على الإمام السيوطي أن يبسطه بسطًا، ويشرحه شرحًا.

وصف الكتاب

الحقُّ أن السيوطي في كتاب همع الهوامع يكاد يستوعب أبواب النحو العربي في دقة ورصانة، فقد استمد مادته من مائة مصنف حسبما نص على ذلك في مقدمة الكتاب.

فالسيوطي يقول في مقدمة الكتاب بعد حمد الله ، والصلاة على رسوله: " وبعد، فإن لنا تأليفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابًا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعًا تشهد أرباب الفضائل، وجموعًا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن سميته جمع الجوامع "[3].

سبب تأليفه

وقد أفصح الإمام السيوطي عن سبب تأليفه في مقدمته حيث يقول: " وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحًا واسعًا كثير النقول، طويل الذيول، جامعًا للشواهد والتعاليل، معتنيًا بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منبهًا على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد، فرأيت

---

(١) جلال الدين السيوطي ــ مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٢١٣.

(٢) مقدمة جمع الجوامع في كتاب همع الهوامع ١/١٧-١٨.

(٣) مقدمة همع الهوامع ١/١٧.

الزمان أضيق من ذلك ، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب علّي في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع "[1].

المنهج العام للكتاب

انتهج الإمام السيوطي منهجه على منوال الأصوليين حيث يجعل الكتاب مقدمة ، وسبعة فصول، معللاً ذلك قائلاً: " وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حِبّان وغيره: " إن الله وتر، يحب الوتر، أما ترى السماوات سبعًا، والأيام سبعًا، والطواف سبعًا"[2].

محتويات الكتاب

أ ــ المقدمات

فقد جعل الإمام السيوطي مقدمات كتابه تشمل: تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف، وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها[3]، وهكذا تشمل المقدمات وحدها كتابًا يكاد يكون مستقلاً.

ب ــ الكتب السبعة

وبعد هذه المقدمات يفصل السيوطي الأبواب السبعة، أو حسب تعبيره الكتب السبعة.

فالكتاب الأول: في العمد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات، وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات، وما عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بقية حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر.

---

(١) مقدمة همع الهوامع ١/١٧.

(٢) مقدمة همع الهوامع ١/١٨.

(٣) مقدمة همع الهوامع ١/١٨.

وهذه الكتب الخمسة في النحو.

والسادس: في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام.

وختم بما يناسبه من خاتمة الخط[1].

طريقته في الشرح

سار السيوطي في الشرح على طريقتين:

الأولى: طريقة عدم المزج

فقد عمد السيوطي إلى إيراد النص المختصر من جمع الجوامع، ويرمز إليه بحرف (ص)، ثم الشرح الذي يمثل همع الهوامع، ويرمز إليه بالرمز (ش)، ويلاحظ المطلع على الكتاب أن الأصل المرموز إليه بحرف (ص) شديد الاختصار، وأن الشرح المرموز إليه بحرف (ش) متسم بالإفاضة في الإبانة، والإطناب في التوضيح، مدعم بالشواهد القرآنية، والأحاديث الشريفة النبوية، والأشعار، وكلام العرب.

وهذه الطريقة انتهجها الإمام السيوطي في المقدمات[2]، وفي الكتاب الأول إلى نهاية الكتاب الثاني[3]، وفي الكتاب السادس من مسألة في جمع الكثرة[4] إلى نهاية الكتاب السابع[5] وهو الكتاب الأخير في همع الهوامع.

الثانية: طريق المزج

وهذه الطريقة سار عليها من أول الكتاب الثالث[6] إلى انتهائه من أوزان جموع الكثرة[7].

وهاتان الطريقتان قد أشار الإمام السيوطي إليهما قائلاً: " وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا: جمع الجوامع، وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب. واعلم أني لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولاً بشرح النصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث

---

(١) مقدمة همع الهوامع ١/١٨.

(٢) همع الهوامع ١/١٩-٣٠٣.

(٣) همع الهوامع ١/٣٠٧-٢/٣٢٨.

(٤) همع الهوامع ٣/٣٢٥.

(٥) همع الهوامع ٣/٤٨٧.

(٦) همع الهوامع ٢/٣٢٨.

(٧) همع الهوامع ٣/٣٢٥.

إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أولاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها، وضممت هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما، ولا يضير كون الشرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله "[1].

وبعد انتهائه من أوزان جموع الكثرة قال: " وإلى هنا كان انتهاء كتابتي لهذه القطعة المشروحة أولاً على هذه الطريقة، ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني، ونعود إلى إكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب "[2].

---

(١) همع الهوامع ٢/٣٢٨.

(٢) همع الهوامع ٣/٣٢٥.

٢ــ النشاط النحوي في الأندلس

ظهر في النحو العربي عبر عصوره الطويلة اتجاهات مختلفة، حاول النحاة من خلالها إظهار آرائهم، ومناهج بحثهم مدعومين بالبراهين والأدلة.

فبعد أن وضع علماء البصرة دعائم هذا العلم، وأسسوا بنيانه منذ القرن الأول الهجري جاء نحاة الكوفة في القرن الثاني، ورسموا لأنفسهم منهجًا يخالف منهج البصريين.

وحين جمعت بغداد بين طائفة من أئمة المذهبين نشأ على أيديهم جيل من النحاة كوّن لنفسه مذهبًا جديدًا استمد معالمه من المذهبين السابقين[١].

أما النشاط النحوي في الأندلس فأول نحاة الأندلس ــ بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي ــ هو جودى بن عثمان المورورى[٢] الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وكان يعاصره من الأندلسيين أبو عبد الله محمد بن عبد الله[٣] الذي رحل مثله إلى المشرق.

وفي القرن الثالث الهجري ظهرت نخبة من النحاة أمثال عبد الملك بن حبيب السلمي[٤]، ومفرج بن مالك النحوي[٥].

وإذا ما أصبحنا في أواخر القرن الثالث وجدنا الإقشتيق[٦] محمد بن موسى بن هاشم يرحل إلى المشرق، ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه ودارس هذا الكتاب في الأندلس أحمدَ بن يوسف حجاج[٧]، ومحمدَ بن يحيى الرباحي[٨] ، وتدارس هذا الكتاب أبو بكر بن القوطية[٩]، ومحمدُ بن الحسن الزبيدي[١٠]، وهارون بن موسى القرطبي[١١] وغيرهم، ومن بعدهم لمع نجم نحاة آخرين منهم

---

(١) انظر: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات الحديثة ٩-١٠.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٧٠.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٦٠-٢٦١.

(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٧٣.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٨١-٢٨٢ أما في بغية الوعاة ٢٥٣/١ فقد ورد " الإفشين ".

(٧) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٩-٣٠٠.

(٨) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤.

(٩) ستأتي له ترجمة ص١٨.

(١٠) ستأتي له ترجمة ص١٨.

(١١) انظر: إنباه الرواة ٣٦٢/٣-٣٦٣ وبغية الوعاة ٣٢١/٢.

ابن الإفليلي[1]، والأشهر منه ابن سيده الضرير[2].

وحينما يأتي القرن السادس الهجري نرى الدراسات النحوية في بلاد الأندلس قد بلغت الغاية، وأصبح لها طابعها الذي تمتاز به، فقمة النضج للنحو الأندلسي قد تحققت في القرنين السادس والسابع، وقد ظهر عندهم في هذه الحقبة طائفة من أئمة النحو الذين أفادوا من البصريين والكوفيين والبغداديين، حيث ظهرت لهم نزعات واتجاهات استمدوها منهم، ولهم بجانب ذلك العديد من الآراء التي وصل إليها كثير من أئمتهم الذين لمعت أسماؤهم بين نحاة الأندلس.

فقد نبغوا في الدراسات النحوية، وتخصصوا لهذا الفن، واشتهروا به، وكانت لهم آراء ونظريات لا تقل أبدًا في قيمتها عن آراء العلماء الذين نبغوا في هذا الفن، وسبقوهم في هذه الدراسات.

هذا فضلاً عن أن هؤلاء العلماء أنتجوا كتبًا دارت حولها الدراسات النحوية بالشرح والتعليق منذ عصرهم إلى يومنا هذا، ومنهم: ابن السيد البطليوسي، وابن الباذش، وابن الطراوة، والسهيلي، وابن مضاء القرطبي، وابن خروف[3].

ومن الأئمة الذين ظهروا في هذه الحقبة أيضًا أبو موسى الجزولي، وأبو علي الشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك صاحب الشهرة الذائعة بجهوده الموفقة، وابن الضائع وتلميذه أبو حيان[4] الذي ارتشف من علماء الأندلس الذين سبقوه والذين عاصروه، وبحق لقد تنسم النحو نسيمًا طالما اشتاق إليه منذ زمن طويل ليصل إلى خير ما يشتهى[5].

ولكي تكتمل الصورة، وتتضح فما يأتي ترجمة لنحاة الأندلس الذين تناول السيوطي آراءهم في همع الهوامع ، ونسلط الضوء عليها، بحسب التسلسل الزمني من القدامى إلى المتأخرين.

---

(١) انظر: إشارة التعيين ١٧ وبغية الوعاة ٤٢٦/١.

(٢) ستأتي له ترجمة ص ١٩.

(٣) ستأتي لهم ترجمة عند تناولنا للنحاة الذين تناول السيوطي آراءهم في همع الهوامع. انظر: البحث ١٩-٢٢.

(٤) ستأتي لهم ترجمة عند تناولنا للنحاة الذين تناول السيوطي آراءهم في همع الهوامع. انظر: البحث ٢١-٢٥.

(٥) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٨٨-٢٩٤ والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٨٤-٨٦.

دريود[1]

هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب بدرود، وربما صغر فقيل: دريود، معروف بالنحو والأدب وكان أعمى. شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. توفي سنة ٣٢٥هـ.

ابن القوطية[2]

هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى، ويقال: عيسى بن مزاحم. يكنى أبا بكر، ويعرف بابن القوطية. من مصنفاته: كتاب تصاريف الأفعال، وكتاب المقصور والممدود، وغيرهما. توفي سنة ٣٦٧هـ.

الزبيدي[3]

هو محمد بن الحسن بن عبد الله مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي. عالم بالنحو واللغة والأخبار. من مصنفاته: كتاب الواضح في النحو، وطبقات النحويين واللغويين، وكتاب الأبنية وغيرها. توفي سنة ٣٧٩هـ.

ابن طريف السرقسطي[4]

هو عبد الملك بن طريف، من أهل قرطبة. يكنى أبا مروان. أخذ عن أبي بكر بن القوطية وغيره. كان إمامًا في اللغة. من مصنفاته: كتاب في الأفعال. توفي في حدود سنة ٤٠٠هـ.

خطاب الماردي[5]

هو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي. من أهل قرطبة، وسكن بطليوس. من مصنفاته: الترشيح في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري. توفي سنة ٤٥٠هـ.

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨ وجذوة المقتبس ٢٥٣ وبغية الملتمس ٣٣١ والتكملة لكتاب الصلة ٢٣١/٢ وإشارة التعيين ٢٩٩ والبلغة ١٩٠ وبغية الوعاة ٤٤/٢-٤٥.

(٢) انظر: تاريخ العلماء والرواة ٧٨/٢-٧٩ وجذوة المقتبس ٨٢ وبغية الملتمس ١٠٢ وإنباه الرواة ١٧٨/٣ وإشارة التعيين ٣٢٨-٣٢٩ وبغية الوعاة ١٩٨/١.

(٣) انظر: تاريخ العلماء والرواة ٩٢/٢ والصلة ٣٥/١ وبغية الملتمس ٣٢٩وإنباه الرواة ١٠٨/٣ والمغرب ١٨٤/١ وإشارة التعيين ٣٠٧ وبغية الوعاة ٨٤/١ وشذرات الذهب ٩٤/٣-٩٥.

(٤) انظر: جذوة المقتبس ٣٩٤ والصلة ٣٧٦/١ وإنباه الرواة ٢٠٨/٢ وإشارة التعيين ١٩٢ وبغية الوعاة ١١١/٢.

(٥) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢٣٨/١ وإشارة التعيين ١٢وفيه " المازري " بدلاً من " الماردي "، وبغية الوعاة ٥٥٣/١.

ابن سيده[1]

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة اللغوي النحوي الأندلسي. كان أعمى بن أعمى. لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب. من مصنفاته: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح أبيات الجمل. توفي سنة ٤٥٨هـ.

ابن عبد البر القرطبي[2]

هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، من كبار حفاظ الحديث. توفي سنة ٤٦٣ هـ.

عبد الدائم الاندلسي[3]

هو عبد الدائم بن مرزوق القيراوني. يكنى أبا القاسم. نحوي قديم. توفي سنة ٤٧٢هـ.

الأعلم الشنتمري[4]

هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي . يكنى أبا الحجاج، ويعرف بالأعلم. إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار. كف بصره في آخر عمره. من مصنفاته: تحصيل عين الذهب الذي شرح فيه أبيات سيبويه، وشرح حماسة أبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل. توفي سنة ٤٧٦هـ.

ابن أبي العافية[5]

هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي، كان من أهل المعرفة والأدب. توفي سنة ٥٠٩هـ.

ابن الأخضر[6]

هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي. توفي سنة٥١٤هـ.

---

(١) انظر: الصلة ٣٩٦/٢ وبغية الملتمس ٤٠٥ وإنباه الرواة ٢٢٥/٢-٢٢٧ ووفيات الأعيان ٣٣٠/٣-٣٣١ والمغرب ٢١١/٢ وإشارة التعيين ٢١٠ ونَكْتُ الهميان ١٧٣ وبغية الوعاة ١٤٣/٢.

(٢) انظر: بغية الملتمس ٤٧٤-٤٧٥ ووفيات الأعيان ٦٦/٧-٧٢.

(٣) انظر: الصلة ٣٧٢/١ وبغية الملتمس ٣٨٦ وإنباه الرواة ١٥٨/٢.

(٤) انظر: الصلة ٦٤٣/٢ وإنباه الرواة ٦٥/٤-٦٧ وإشارة التعيين ٣٩٣ ونَكْتُ الهميان ٢٦٥ ومرآة الجنان ١٥٩/٣ والبلغة ٢٤٦ وبغية الوعاة ١٤٣/٢.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٧٣/٣.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١٧٤/٢.

ابن السيِّد البَطَلْيوسي[1]

هو عبد الله بن محمد بن السيِّد البَطَلْيوسي، نحوي زمانه وشيخ النحاة. من مصنفاته: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل. توفي سنة ٥٢١هـ.

ابن الطراوة [2]

هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي. يعد من أبرز النحاة الذين عرفتهم الأندلس. من مصنفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسمى، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. توفي سنة ٥٢٨هـ.

ابن الأبرش[3]

هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي. إمام في العربية واللغة. له حظ من الفرائض، ويستظهر كتاب سيبويه، والمقتضب والكامل. توفي سنة ٥٣٢هـ.

ابن يسعون[4]

هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن يسعون التجيبي النحوي، إمام في اللغة والنحو، من مصنفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح. توفي سنة ٥٤٠هـ.

ابن الباذش[5]

هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري الغرناطي، إمام نحوي متقدم وراوية مكثر، صاحب كتاب الإقناع. توفي سنة ٥٤٠هـ.

ابن عطية[6]

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية المحاربي، من أهل غرناطة، ويكنى أبا محمد. إمام في النحو واللغة

---

(١) انظر: الصلة ٢٨٢/١ وإنباه الرواة ١٤١/٢ ووفيات الأعيان ٤٣/٣ والمغرب ٣٠٦/١ وإشارة التعيين ١٧٠-١٧١ وبغية الوعاة ٥٥/٢-٥٦.

(٢) انظر: بغية الملتمس ٢٩٠ وتكملة الصلة ٩١/٤ والمغرب ١٧٢ وإشارة التعيين ١٣٥ وبغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٣) انظر: بغية الملتمس ٢٧٥ والصلة ١٧٤/١ وبغية الوعاة ٥٥٧/١.

(٤) انظر: بغية الملتمس ٤٨٢ والتكملة لكتاب الصلة ٢٠٧/٤ وإشارة التعيين ٣٩٤ والبلغة ٢٤٦ وبغية الوعاة ٣٦٢/٢.

(٥) انظر: بغية الملتمس ٤٠٦ وإشارة التعيين ٤٠ والبلغة ٦٠.

(٦) انظر: الصلة ٣٦٧/١ وبغية الملتمس ٣٧٦ والمغرب ٩٣/٢ وإشارة التعيين ١٦٧ وبغية الوعاة ٧٣/٢-٧٤.

والأدب والشعر. من مصنفاته: الجامع المحرر الصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وغيره. توفي سنة ٥٤١هـ.

ابن هشام اللخمي[١]

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي السبتي. من مصنفاته: الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وغيره. كان حيًّا سنة ٥٥٧هـ.

ابن طاهر[٢]

هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخِدَبّ. نحوي مشهور اشتهر بتدريس الكتاب، وله تعليق على الكتاب سماه الطرر، وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف، وله تعليق على الإيضاح. توفي سنة ٥٨٠هـ.

أبو القاسم السهيلي[٣]

هو عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي أبو زيد السهيلي الأندلسي. إمام في النحو واللغة واللغة والحديث. من مؤلفاته: نتائج الفكر، وأمالي السهيلي، والروض الأنف. توفي سنة ٥٨١هـ.

ابن ملكون[٤]

هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، وكنيته أبو إسحق. من مصنفاته: شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري. توفي سنة ٥٨٤هـ.

ابن مضاء[٥]

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، من مصنفاته: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيبويه، والرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. توفي سنة ٥٩٢هـ.

---

(١) انظر: إشارة التعيين ٢٩٨ وبغية الوعاة ١/٤٨-٤٩.

(٢) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢/٥٦ ووفيات الأعيان ٣/٣٣٥ والبلغة ١٨٧ وبغية الوعاة ١/٢٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/١٦٢-١٦٤ ووفيات الأعيان ٣/١٤٣-١٤٤ والمغرب ١/٣٦٩ وإشارة التعيين ١٨٢ وبغية الوعاة ٢/٨١-٨٢ وشذرات الذهب ٤/٢٧١-٢٧٢.

(٤) انظر: إشارة التعيين ١٨ وبغية الوعاة ١/٤٣١.

(٥) انظر: إشارة التعيين ٣٣ والبلغة ٥٦ وبغية الوعاة ١/٣٢٣.

أبو موسى الجزولي[1]

هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي اليزدكتني أبو موسى الجزولي. من مصنفاته: المقدمة الجزولية، وشرح أصول ابن السراج. توفي سنة ٦٠٧هـ.

ابن خروف[2]

هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي. أخذ كتاب سيبويه عن أبي اسحق بن ملكون، وأبي بكر بن طاهر. من مصنفاته: شرح الكتاب وسمّاه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. توفي سنة سنة ٦٠٩هـ، وقيل سنة ٦٠٥هـ، وقيل سنة ٦٠٦هـ، وقيل سنة ٦١٠هـ.

الرُّندي[3]

هو عمر بن عبد المجيد الرندي أبو علي الأستاذ النحوي، مقرئ عالم بالعربية. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي. توفي سنة ٦١٦هـ.

ابن طلحة[4]

هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوي. إمام في العربية، لقي السهيلي وسمع عليه بعض الروض الأنف. كان يميل في عربيته إلى مذهب ابن الطراوة. توفي سنة ٦١٨هـ.

ابن معزوز[5]

هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج. أديب نحوي، أخذ العربية عن أبي اسحق بن ملكون، وأبي زيد السهيلي. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله، وغيرهما. توفي سنة ٦٢٥هـ.

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٤/١٧-١٨ وإشارة التعيين ٢٤٧-٢٤٨ والبلغة ١٦٦-١٦٧ وبغية الوعاة ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٣/٢٢٦ وإشارة التعيين ٢٢٨ وفوات الوفيات ٣/٨٤ والبداية والنهاية ١٣/٥٣ والبلغة ١٥٧.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٠.

(٤) انظر: التكملة لكتاب الصلة ٢/١١٥ والمغرب ١/١٨٦ وإشارة التعيين ٣١٥ والبلغة ١٩٨-١٩٩ وبغية الوعاة ١/١٢١-١٢٢.

(٥) انظر: إشارة التعيين ٣٨٩ وبغية الوعاة ٢/٣٦٢.

ابن أصبغ[1]

هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي النحوي المعروف بابن المناصف. قرطبي الأصل، إفريقي المولد والمنشأ، أخذ العربية عن أبي ذر الخشني. له تواليف حسان من مسائل الخلاف بين النحاة. توفي سنة ٦٢٧هـ.

أبو الفضل الصفار[2]

هو أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وربما يكون أحسن الموضوعات على الكتاب. توفي سنة ٦٣٠هـ.

الشلوبين[3]

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي. لقب بالشلوبين ، وبالشلوبيني حينًا وبابن الشلوبيني حينًا آخر. إمام في اللغة والعربية. من مؤلفاته: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الصغير والكبير. توفي سنة ٦٤٥هـ.

ابن هشام الخضراوي[4]

هو محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي. يعرف بابن البراذعي، أو البرذعي، إمام في العربية، وكان أبو علي الشلوبين يعترف له بأنه إمام في العربية. من مصنفاته: كتاب الإفصاح بفوائد الإيضاح، وكتاب فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال. توفي سنة ٦٤٦هـ.

ابن الحاج[5]

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج. تلمذ علي يد كبار علماء عصره في أشبيلية، وأشهرهم أبو علي الشلوبين، وكان ابن الحاج يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء. من مصنفاته: مصنف في حكم السماع، مصنف في علم القوافي، إيرادات على مقرب ابن عصفور. توفي سنة ٦٤٧هـ.

---

(١) انظر: التكملة لكتاب الصلة ١٤٣/١ والمغرب ١٠٧/١ وإشارة التعيين ١٤ والبلغة ٤٦ وبغية الوعاة ٤٢١/١.

(٢) انظر: إشارة التعيين ٢٦٦ والبلغة ١٨٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢-٣٣٥ وإشارة التعيين ٢٤١ والبلغة ١٦٢-١٦٣ وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٤) انظر: إشارة التعيين ٣٤١ والبلغة ٢١٦ وبغية الوعاة٢٦٧/١-٢٦٨.

(٥) انظر: إشارة التعيين ٤٧-٤٨ والبلغة ٦٣-٦٤ وبغية الوعاة ٣٥٩/١-٣٦٠.

أبو العلا إدريس[1]

هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو العلا. نحوي أديب مقرئ. توفي سنة ٦٤٧هـ.

الشلوبين الصغير[2]

هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبد الله، يعرف بالشلوبين الصغير. من النبهاء الفضلاء. لازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة. شرح أبيات سيبويه شرحًا مفيدًا، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. توفي في حدود سنة ٦٦٠هـ.

علم الدين الأندلسي[3]

هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي أبو محمد الإمام اللورقي النحوي، يلقب بعلم الدين. من مصنفاته الموصل وهو شرح على المفصل. توفي سنة ٦٦١ هـ.

ابن عصفور[4]

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي. كثير المطالعة، وتخرج على أبي الحسن بن الدباج أولاً، ثم على الشلوبين ثانيًا. من مصنفاته: شرح جمل الزجاجي الكبير والصغير، والمقرب، وشرح المقرب، والممتع في التصريف. توفي سنة ٦٦٩هـ.

ابن مالك[5]

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق. إمام النحاة واللغويين في عصره، ومن أعظم نحاة القرن السابع شهرة، إن لم يكن أعظمهم جميعًا. من مصنفاته: الكافية الشافية، وشرح الكافية الشافية، والخلاصة المشهورة بالألفية، والتسهيل، وشرح التسهيل،

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٤٣٦/١.

(٢) انظر: إشارة التعيين ٣٣٣ والبلغة ٢١٠ وبغية الوعاة ١٨٧/١.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٢٤٣/٨ وبغية الوعاة ٢٥٠/٢.

(٤) انظر: إشارة التعيين ٢٣٦ وفوات الوفيات ١٠٩/٣ والبلغة ١٦٠-١٦١ وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٥) انظر: إشارة التعيين ٣٢٠-٣٢١ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨-٦٨ وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٩/٢ وبغية الوعاة ١٣٠/١-١٣١.

وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وغيرها. توفي سنة ٦٧٢هـ.

ابن الضائع[١]

هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي، يعرف بابن الضائع. كان إمامًا في العربية، وعلم الكلام. من مصنفاته: تعليق على كتاب سيبويه، والجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف لكتاب سيبويه، وشرح على الجمل للزجاجي. توفي سنة ٦٨٠هـ.

الأبذي[٢]

هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني النحوي المعروف بالأبذي. لازم أبا علي الشلوبين، وأبا الحسن الدباج. كان إمامًا في النحو واللغة والأشعار. أملى على كتاب سيبويه تقاييد، وعلى الإيضاح، والجمل. توفي سنة ٦٨٠هـ.

ابن أبي الربيع[٣]

هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني. أخذ النحو عن أبي علي الشلوبين. من مصنفاته: البسيط في شرح الجمل، والملخص في ضبط قوانين العربية. توفي سنة ٦٨٨هـ.

أبو حيان[٤]

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي الغرناطي. تلمذ على ابن الضائع والأبذي وغيرهما في النحو. خلف تراثًا ضخمًا في النحو والتصريف واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات وغيرها. من مصنفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها. توفي سنة ٧٤٥هـ.

---

(١) انظر: إشارة التعيين ٢٣٥ والبلغة ١٥٩-١٦٠ وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ ونفح الطيب ٧٠١/٢.

(٢) انظر: إشارة التعيين ٢٣٣-٢٣٤ والبلغة ١٥٩ وبغية الوعاة ١٩٩/٢.

(٣) انظر: إشارة التعيين ١٧٤ والبلغة ١٢٨ وبغية الوعاة ١٢٥/٢-١٢٦ ومعجم المؤلفين ٢٧/٦.

(٤) انظر: إشارة التعيين ٢٩٠-٢٩٢ وفوات الوفيات ٧١/٤-٩٧ وطبقات الشافعية للسبكي ٢٧٦/٩-٣٠٧ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ والبدر الطالع ٨٠٦-٨٠٧.

الفصل الأول

نحاة الأندلس والمدارس النحوية

المبحث الأول: نحاة الأندلس والبصريون.

المبحث الثاني: نحاة الأندلس وسيبويه.

المبحث الثالث: نحاة الأندلس والكوفيون.

المبحث الأول: نحاة الأندلس والبصريون

لقد أتاح لنحاة الأندلس تأخرهم الزمني عن مدرسة البصرة أن يطلعوا على التراث النحوي الذي وصلت إليه، وساعدتهم شخصيتهم المتميزة ألا يقبلوا كل الآراء، فشخصيتهم العلمية المتزنة ترى ما ترى، وترفض ما ترفض عن بصيرة نافذة وعلم غزير، وليس العلم محصوراً، ولا مقصوراً على نحاة البصرة، فلا ينظر نحاة الأندلس إلى قولهم أن هذا يجوز، وذاك لا يجوز إلا في حدود ما يلائم رؤيتهم ومنهجهم، ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحًا في عرضنا له على النحو الآتي:

أ) موافقات نحاة الأندلس للبصريين.

١) وافق ابن هشام الخضراوي[١] وأبو حيان[٢] البصريين في شرط جمع المذكر السالم وهو: العلمية أو التصغير أو الوصف القابل تاء التأنيث.

٢) وافقهم ابن مالك[٣] في أن ضمير الشأن تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، واعتبر أن ذلك أرجح لما فيه من مشاكلة اللفظ.

٣) وافقهم[٤] ابن مالك[٥] في أن من حالات وجوب حذف الخبر أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرًا عنه.

٤) وافقهم ابن مالك[٦] في أن زيادة (إنْ) بعد (ما) يبطل عملها.

٥) في (باب المفعول فيه) وافقهم[٧] أبو حيان[٨] في أن ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانتصب انتصاب الظروف، وزعم الكوفيون[٩] أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول، ورأى أبو حيان أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون باطل.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٥١/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٥١/١ وارتشاف الضرب ٥٧١/٢-٥٧٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٢٥/١ وشرح التسهيل ٣١٠/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٧٨/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٤٠/١ وشرح التسهيل ٢٧٨/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٩١/١ وشرح التسهيل ٣٧٠/١-٣٧١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٦٢/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ١١٠/٢-١١١

وارتشاف الضرب ١٤٦٢/٣ حيث ذكر أبو حيان مذهبي البصرة والكوفة دون إبداء رأيه.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٦٢/٣.

٦) ذهب البصريون إلى أن " هلمَّ " الحجازية والتي بمعنى (أقبِل) وبمعنى (أحضِر) مركبة من (ها) التنبيه و(لُمَّ) التي هي فعل أمر فحذفت ألفها تخفيفا، ونظرًا إلى أصل لام (لُمَّ) السكون، ووافقهم ابن مالك[١] قائلاً: " وقول البصريين أقرب إلى الصواب ".

واليكم نموذجًا يوضح موافقات نحاة الأندلس للبصريين[٢]:

(في باب المفعول فيه) مذهب البصريين أن ما يكون فيه العمل هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف، ووافقهم أبو حيان، وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول؛ لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (في) وإذا عَمَّ الفعل الظرف لم يتقدر عندهم (في)؛ لأن (في) تقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبهًا بالمفعول لا مفعولاً به؛ لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة.

قال أبو حيان: " وما ذهبوا إليه باطل؛ لأنهم بنوه على أن (في) تقتضي التبعيض، وإنما هي للوعاء، قال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[٣]، فأدخل (في) على الأيام والفعل واقع في جميعها؛ بدليل قوله عز وجل: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[٤]، وقال عز وجل: ﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾[٥]، فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٨٦.

(٢) همع الهوامع ٢/١١٠-١١١.

(٣) سورة فصلت ٤١/١٦.

(٤) سورة الحاقة ٦٩/٧.

(٥) سورة الحاقة ٦٩/٧.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للبصريين.

١) لم يجز أكثر البصريين أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف، كقولهم: " راكب الناقة طليحان "، في حين جزم ابن مالك[١] بجوازه مختاراً ما ذهب إليه الكسائي وهشام.

٢) مذهب البصريين[٢] فيما ينوب عن الفاعل عند اجتماع المصدر والظرف والمجرور خيار ما شئت، واختار ابن عصفور[٣] إقامة المصدر، في حين اختار أبو حيان[٤] ظرف المكان.

٣) ثمة صور عدة لم يجز البصريون فيها حذف حرف النداء وهي: اسم الله تعالى، والمستغاث، والمتعجب منه، والمندوب، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة، وذهب ابن مالك[٥] وغيره إلى جواز حذفه في اسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة.

٤) خص البصريون[٦] ــ إلا البعض منهم ــ (من) بالمكان، وأنكروا ورودها للزمان. قال ابن مالك[٧]: " وغير مذهبهم هو الصحيح "، وكذا قال أبو حيان[٨] .

٥) مذهب البصريين أن (كم) تأتي مضافة إن كان ذلك المضاف معمولاً لتاليها، وهذا لم يره أبو حيان[٩] بل رأى أن تقع مفعولاً به، نحو: كم غلامًا اشتريت؟ ومجرورة بحرف تعلق بتاليها، نحو: بكم درهمًا اشتريت ثوبك.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٤٥/١ وشرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٦٧/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١

وشرح الجمل ٥٣٩/١ والمقرب ص٨٧ حيث ذهب ابن عصفور إلى غير ذلك فقال: " فإن اجتمع للفعل المصدر، وظرف الزمان والمكان، والمجرور ولم يكن له مفعول به مسرح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصًا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١ وارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٣/٢-٣٤

وشرح التسهيل ٣٨٦/٣-٣٨٧ ولم يذكر ابن مالك النكرة المقصودة.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢١٢/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٧٧/٢ وشرح التسهيل ١٣١/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٧٧/٢

وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤ حيث قال: " وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/٢ وارتشاف الضرب ٧٨٣/٢؛٧٨٥.

٦) لم يجز البصريون حذف الفاعل، وخالفهم السهيلي[١] وابن مضاء[٢] تبعًا للكسائي في جوازه لدليل.

٧) منع البصريون تقديم خبر (زال) وأخواتها إن نفيت بـ (ما)، والجواز بغيرها كـ (لا)، و(لم)، و(لن)، وألحق دريود[٣] (لم)، و(لن) بـ (ما) فمنع التقديم إن نفي بهما.

وهاكم نموذجًا يوضح مخالفات نحاة الأندلس للبصريين[٤]:

(في نيابة الفاعل) إذا اجتمع المصدر والظرف والمجرور فمذهب البصريين الخيار في إقامة ما شئت، ومذهب ابن عصفور، وأبي حيان غير ذلك، فابن عصفور اختار إقامة المصدر، واستدل بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ ﴾[٥]، أما أبو حيان فاختار إقامة ظرف المكان، ووجّهه بأن ثمة دلالة في الفعل على إقامة المصدر، فلم يكن في إقامته كبير فائدة، وكذا ظرف الزمان؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معًا بجوهره، بخلاف المكان فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالإقامة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥١٢/١ ونتائج الفكر ١٦٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥١٢/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/١ وارتشاف الضرب ١١٧١/٣.

(٤) همع الهوامع ٥٢٣/١.

(٥) سورة الحاقة١٣/٦٩.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه البصريين.

١) وافق ابن مالك[١] وأبو حيان[٢] جمهور البصريين[٣] فيما ذهبوا إليه في إعراب الأسماء الستة، وهو أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وخالفهم الأعلم الشنتمري[٤]، والسهيلي[٥]، وابن أبي الربيع[٦] والرُّندي[٧] وابن أبي العافية[٨].

٢) (في الخبر إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير، نحو: زيد هند ضاربته) قال ابن مالك[٩]: " بإجماع "، وليس كذلك عند أبي حيان[١٠] الذي ذهب مذهب البصريين[١١] في إجازة: زيد عمرو ضاربه هو، فيكون جاريًا على من هو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيدًا، وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أم أُمِنَ، نحو: زيد هند ضاربها هو.

٣) ذهب جمهور البصريين[١٢] إلى أن (كأنَّ) مركبة من (أن) و(كاف) التشبيه وأصل كأنّ زيدًا أسد: إنّ زيدا كأسد، ورأى ابن هشام الخضراوي[١٣] أنه لا

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٢٦/١

وشرح التسهيل ٤٣/١ حيث قال:" ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ".

(٢) انظر: همع الهوامع ١٢٦/١

والتذييل والتكميل ١٧٦/١-١٨٧ حيث ذكر أبو حيان عشرة مذاهب دون ترجيح أيٍّ منها.

(٣) الإنصاف ١٧/١ مسألة ٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٢٧/١ والتذييل والتكميل١٧٧/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٢٧/١ ونتائج الفكر ٩٨-١٠٦.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٢٨/١

والبسيط في شرح الجمل ١٩٥/١ قال: " أقربها إلى القياس أن تكون معربة بالحركات، وأنّ ما قبل الآخر أتبع الآخر، وهو مذهب سيبويه ".

(٧) انظر: همع الهوامع ١٢٧/١ وارتشاف الضرب ٨٣٨/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٢٧/١ وارتشاف الضرب ٨٣٨/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣١٣/١ وشرح التسهيل ٣٠٧/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣١٤/١ والتذييل والتكميل ١٥/٤-١٦.

(١١) الإنصاف ٥٧/١-٥٨ مسألة ٨.

(١٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/٥-١٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٢٨/١ والتذييل والتكميل ١٢/٥.

خلاف في أنها مركبة، بيد أنَّ أبا حيان[1] اختار ما ذهب إليه البعض أنها بسيطة.

٤) اختار الجزولي[2]، وابن عصفور[3]، وغيرهما ما ذهب إليه المحققون[4] من البصريين بأن جازم جواب الشرط الأداة، حيث عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق؛ لاقتضائهما إياهما فعملت فيهما، كما عملت كان وظنّ وإنّ في جزئيها، واختار ابن مالك[5] ما ذهب إليه الأخفش بأن جازمه فعل الشرطِ، واعتبر أبو حيان[6] أن هذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نُطْقِيّ.

٥) ذهب البصريون[7] إلى أنه لا يجوز الفصل بين (كي) ومعمولها بفاصل، في حين اختار ابن مالك[8] مذهب الكسائي في جواز الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم، وبالشرط؛ فيبطل عملها، أما أبو حيان[9] فقد قال: " وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـِ (لا) النافية، وبـِ (ما) الزائدة ".

وإليكم نموذجًا يوضح اختلاف نحاة الأندلس تجاه البصريين[10]:

وافق ابن مالك وأبو حيان جمهور البصريين فيما ذهبوا إليه في إعراب الأسماء الستة، وهو أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٢٨/١ والتذييل والتكميل ١٢/٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٦١/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٦١/٢.

(٤) الإنصاف ٦٠٢/٢ مسألة ٨٤ قال: " اختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٦١/٢ وشرح التسهيل ٨٠/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٦١/٢

وارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤ حيث قال أبو حيان: " المختار أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وهو مذهب المحققين من البصريين ".

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٨/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/٢

وشرح التسهيل ١٨/٤ حيث شرح بدر الدين ابن مالك كلام أبيه فقال: " قد يفصل بالمعمول أو بجملة شرطية فيبقى النصب "، أما الرفع فالذي أجازه الكسائي ولم يذكر بدر الدين ابن مالك أن أباه وافقه.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦٤٧/٤-١٦٤٨.

(١٠) همع الهوامع ١٢٦/١-١٢٨.

للآخر، فإذا قلت: قام أبوك فأصله (أَبَوُك) فأتبعت حركة الباء لحركة الـــواو، فقيـــل: (أَبُوُك) ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت رأيت أباك فأصلـــه (أَبَـــوَك) تحركت الواو فانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، وإذا قلت مررت بأبيك، فأصله (بِأَبَوِك)، ثـــم اتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبِوِك فاستثقلت الكسرة على الـــواو فحذفـــت، فسكنت وقبلها كسرة، فانقلبت ياءً، ورأى الأعلم الشنتمري وابن أبي العافية أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، وألفًـــا لأجـــل الفتحة، ورأى السهيلي والرُّندي أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنّ أباك وأخاك وحماك وهَنَاك معربة بالحروف، ورأى ابن أبي الربيع وغيره أنـــها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معًا، فالأصل في جاء أخوك: جاء أخَوُك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رأيت أخاك: رأيت أخَوَك، فأبدلت الواو ألفًا، والأصل في مررت بأخيك: بأخَوِك، نقلت حركة الواو إلـــى الخاء، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

المبحث الثاني: نحاة الأندلس وسيبويه

أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس هو محمد بن موسى الأندلسي الملقب بالأقشتيق، وكان لكتاب سيبويه منزلة عظيمة عند نحاة الأندلس، حيث تناولوه بالتعليق، والشرح، وتحليل مسائله، واستكمالها، والاقتباس منها[1]، وبالرغم من عظم هذا التراث الذي أمامهم إلا أنهم وقفوا موقف المختار المميز في حدود ما يلائم منهجهم ومذهبهم، فمنهم الموافق لسيبويه، ومنهم المخالف له، فلا غرو ألا يكون موقفهم موقفًا واحدًا إزاء سيبويه، ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحًا عند تناولنا له على النحو الآتي:

أ) موافقات نحاة الأندلس لسيبويه.

١) ذهب الجزولي[2] وغيره إلى أن مدخول (لم) و(لمّا) ــ وهو الفعل المضارع ــ كان ماضيًا، فغيرت صيغته، ونسب ذلك إلى سيبويه[3].

٢) وافق أبو حيان[4] سيبويه[5] في إعراب (فعالِ) علم المؤنث ممنوعًا من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، كحذامِ، وقطامِ، ورقاشِ، وغلابِ، وسجاحِ أعلام لنسوة، وركابِ لفرس، وعرارِ لبقرة، وظفارِ لبلدة عند بني تميم.

٣) إذا تلت نونُ الوقاية نونَ رفع الأفعال الخمسة جاز الإدغام وجاز حذف أحدهما فمذهب سيبويه[6] عند الحذف أن المحذوف نون الرفع، ورجح ابن مالك[7] ما ذهب إليه سيبويه.

٤) ليس للإشارة سوى مرتبتين للقريب وللبعيد، ونسب الصفار[8] ذلك لسيبويه[9] وصححه ابن مالك[10].

---

(١) انظر: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٧٩:٨٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٥/١ والمقدمة الجزولية ٣٣-٣٤.

(٣) الكتاب ٢٢٠/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٩٩/١

وارتشاف الضرب ٨٧٠/٢ حيث ذكر أنها لغة تميم ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

(٥) الكتاب ٢٧٧/٣.

(٦) الكتاب ٥١٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٧٢/١ وشرح التسهيل ٥٢/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٤٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٥/٣.

(٩) الكتاب ١٢/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٤٦/١ وشرح التسهيل ٢٤٢/١.

٥) إذا اجتمع في باب كان معرفتان، فقيل تخير، فأيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر، وعليه ابن طاهر[١]، وابن خروف[٢]، وابن مضاء[٣]، وابن عصفور[٤]، وهو ظاهر كلام سيبويه[٥].

٦) صحح ابن عصفور[٦] وابن مالك[٧] ما ذهب إليه سيبويه[٨] بأنّ (إنَّ) تأتي حرف جواب بمعنى نَعَم.

٧) قيل: إنّ (لا) النافية للجنس لا تعمل شيئا في الخبر بل (لا) مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ، وصحح أبو حيان[٩] هذا المذهب وعزاه لسيبويه[١٠].

٨) صحح أبو حيان[١١] ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[١٢] بأن " اللهم " لا يوصف؛ لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت.

٩) إذا استغيث المنادى جُرّ باللام مفتوحة، نحو:(يا لَلّه). ذهب سيبويه[١٣] إلى أن اللام

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١

والتذييل والتكميل١٩٤/٤حيث تطابق مع ما نقله أبو حيان عن ابن عصفور من شرحه الصغير للجمل.

أما في شرحه الكبير للجمل ٤٠١/١-٤٠٢ فقد ذهب إلى غير ذلك، حيث قال: " فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فإنك تجعل الذي هو أعرف الاسم، والذي هو أدون تعريفًا الخبر، هذا هو المختار ... فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر ".

(٥) الكتاب ٤٩/١-٥٠.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/١

وشرح الجمل ٤٤٤/١-٤٤٥ وفيه نقيض ذلك حيث أنكر ابن عصفور أنّ (إنّ) بمعنى نعم.

والتذييل والتكميل ١٢٨/٥ وإنكاره اختيار لمذهب أبي عبيدة.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/١ وشرح التسهيل ٣٣/٢.

(٨) الكتاب ١٦٢/٤ قال: " ومثل ما ذكرت لك قول العرب (إنَّه) وهم يريدون (إنّ) ومعناها أجل ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٦٩/١ والتذييل والتكميل ٢٣٥/٥.

(١٠) الكتاب ٢٧٥/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٨/٢

وارتشاف الضرب ٢١٩٢/٤ حيث ذكره دون إبداء رأيه.

(١٢) الكتاب ١٩٦/٢.

(١٣) الكتاب ٢١٨/٢.

تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور[1].

١٠) (في باب الترخيم) صحح أبو حيان[2] ما أجازه سيبويه[3] من حذف ما قبل الأخير مع الأخير وذلك إن بقي ثلاثة أحرف فصاعدا ولم ينتظر المحذوف.

١١) مما ينوب عن المصدر (أعور وذا ناب) ، ففي غير الدعاء قال سيبويه[4]: " لو قال: أعور وذو ناب ، كان مصيبًا "، وقال أبو حيان[5]: " وهو مبتدأ خبره مقدم، أي: مُستَقْبِلُكم أو مُصادِفُكم.

١٢) مذهب سيبويه[6] في (لمَّا) أنها حرف، وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما، نحو: لما جاءني أكرمته، وهذا ما ذهب إليه ابن خروف[7] أيضًا.

١٣) اختار أبو حيان[8] مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرًا قياسًا، ونقله عن سيبويه[9].

١٤) ظاهر كلام سيبويه[10] أن صاحب الحال في نحو " فيها قائمًا رجل " (عند تقديم الحال على صاحبه) هو المبتدأ، وصححه ابن مالك[11] .

١٥) قيل: ربما يُنصب تمييز كم الخبرية بلا فصل، وقد ذكره سيبويه[12] عن بعض العرب. قال أبو حيان[13]: " وهي لغة قليلة "

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٤/٢ وشرح الجمل ١٠٩/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٦٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٤٢/٥.

(٣) الكتاب ٢٤٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٧/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٩٦/٢

وارتشاف الضرب ١٣٨١/٣ حيث قال: " ولا ينقاس ".

(٦) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٦٣/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٣٣/٢ وارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣-١٥٧٨.

(٩) الكتاب ٨٨/٢.

(١٠) الكتاب ١٢٢/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢٣٤/٢ وشرح التسهيل ٣٣٣/٢.

(١٢) الكتاب ١٦٥/٢-١٦٦.

(١٣) انظر همع الهوامع ٢٧٧/٢ وارتشاف الضرب ٧٨١/٢.

١٦) قال سيبويه[١] عن (إذن): " معناها الجواب والجزاء "، فقال الشلوبين[٢]: " دائما في كل موضع ".

١٧) قال أبو حيان[٣]: " وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك، نحو: " حسبته شتمني فأثبَ عليه ... والصحيح جواز ذلك، وإليه ذهب سيبويه[٤] ".

١٨) من الإضافة غير المحضة إضافة غير، ومثل، وشبه، وحسب وغيرها، فهذه الأسماء نكرات، وإن أضيفت إلى المعرفة، فقال سيبويه[٥]: " لأنه على نيَّة التنوين "، وجزم به ابن مالك[٦].

١٩) من أنواع البدل بدل البداء ويسمى بدل الإضراب أيضًا. هذا البدل أثبته سيبويه[٧]، ووافقه ابن مالك[٨] .

وإليكم نموذجًا يوضح موافقات نحاة الأندلس لسيبويه[٩]:

جاز الإدغام وحذف نون الوقاية أو نون رفع الأفعال الخمسة، وقرئ بهما ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[١٠] فمذهب سيبويه عند الحذف أن المحذوف نون الرفع، ورجحه ابن مالك، وعلل ذلك بأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى؛ ولأنها نائبة عن الضمة، ولأنها جزء كلمة، ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب، ولا تغير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين.

---

(١) الكتاب ٣/١٢-١٣؛ ٤/٢٣٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٩٤ والتوطئة ١٤٥-١٤٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٣١٩ وارتشاف الضرب ٤/١٦٨٧.

(٤) الكتاب ٣/٣٦.

(٥) الكتاب ١/٤٢٣ حيث قال عن هذه في حديثه عن هذه الأمثلة: " وكذلك مررت برجلٍ ضرْبك وشبهك وكذلك نحوك يُجْرَيْنَ في المعنى والإعراب مجرىً واحدًا.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٤١٤ وشرح التسهيل ٣/٢٢٦.

(٧) ما ذكره سيبويه بدل الغلط والنسيان في الأسماء والأفعال، ولم يذكر بدل البداء أو الإضراب. انظر: الكتاب ١/٣١٩؛ ٢/١٦؛ ٣/٣٤١؛ ٣/٨٧.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣/١٤٩ وشرح التسهيل ٣/٣٣٦.

(٩) همع الهوامع ١/١٧٢.

(١٠) سورة الأنعام ٦/٨٠.

ب) مخالفات نحاة الأندلس لسيبويه.

١) رأى سيبويه[١] أن المضارع صالح للاستقبال والحال، فهو مشترك بينهما، في حين رأى ابن الطراوة[٢] أنه لا يكون إلا للحال؛ لأن المستقبل غير محقق الوجود، ولابن طاهر[٣] موقف مغاير لما ذهب إليه سيبويه أيضًا، فقد رأى أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال.

٢) ذهب سيبويه[٤] إلى أن الحركة تحدث بعد الحرف، بينما رأى أبو حيان[٥] أنها تحدث معه.

٣) (في حركة الميم الدالة على الجمع إن وليها ضمير متصل نحو ضربتموه) الضم راجح عند سيبويه[٦]، مع جواز السكون عنده، وقرئ: ﴿ أَنُلْزِمُكُمْوهَا ﴾[٧]، وعند ابن مالك[٨] الضم واجب، ومنه قوله عز وجل: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[٩].

٤) إذا تعدى الفعل لضميرين ليس ثانيهما خبرًا في الأصل ، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، فالوصل لازم عند سيبويه[١٠]، وأرجح عند ابن مالك[١١]، ومرجوح عند الشلوبين[١٢].

٥) ذهب سيبويه[١٣] إلى أن أداة التعريف هي اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفًا؛ لكثرة دورها، وخالفه ابن مالك[١٤] حيث ذهب إلى أنها هي (أل) بجملتها.

---

(١) الكتاب ١/٣٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٣١ ونتائج الفكر ١٢٠، والتذييل والتكميل ١/٨٢-٨٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٢ والتذييل والتكميل ١/٨٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٤١-٢٤٢ قال:" وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصّل إلى التكلم به".

(٥) انظر: همع الهوامع ١/٧١.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ٥/٢١٧ (تفسير الآية ٢٨ من سورة هود).

(٨) انظر: همع الهوامع ١/١٩٤ وشرح التسهيل ١/١٢٢.

(٩) سورة هود ١١/٢٨.

(١٠) الكتاب ٢/٣٦٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ١/٢١٢ وشرح التسهيل ١/١٥٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١/٢١٢ والتذييل والتكميل ٢/٢٣١.

(١٣) الكتاب ٤/١٤٧.

(١٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٥٦ وشرح التسهيل ١/٢٥٣-٢٥٤.

٦) ذهب سيبويه[١] إلى أنّ (أنْ) موصول حرفي ويوصل بالأمر، بيد أن ثمة وجهة أخرى مغايرة لأبي حيان[٢]، حيث اعتبر أن جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية، ولا يقوى عنده وصلها به.

٧) إذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد، نحو: زيد وعمرو قام ، فمذهب سيبويه أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف، في حين ذهب ابن عصفور[٣] إلى عكسه.

٨) خالف ابن مالك[٤] سيبويه[٥] في جواز وقوع الحال جملة اسمية عند حذف الخبر، حيث منع سيبويه ذلك، وجوزه ابن مالك مطلقًا.

٩) في إعمال (لات) عمل ليس ذهب سيبويه[٦] إلى أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ الحين، أما ابن مالك[٧] فذهب إلى أنها لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضا في مرادفه، كَـ (أوان) و(ساعة).

١٠) ذهب سيبويه[٨] إلى أن (اللام) الداخلة على إنَّ: (لَهِنَّكِ) هي لام قسم مقدر لا (لام) إنَّ، وخالفه ابن عصفور[٩] وابن مالك[١٠].

١١) يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف في بقاء ضمه أو نصبه. فسيبويه[١١] على الأول عَلَمًا كان أو نكرة مقصودة، واختار ابن مالك[١٢] بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة.

١٢) (من المفعول المحذوف ناصبه وجوبا مرحبًا وأهلاً وسهلاً)، فقدره سيبويه[١٣]:

---

(١) الكتاب ١٦٢/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٦٤/١ والتذييل والتكميل ١٤٨/٣-١٤٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٣٥/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٤٣/١ وشرح التسهيل ٢٧٨/١.

(٥) الكتاب ٣١٩/١-٣٢٠.

(٦) الكتاب ٥٨/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٠١/١ وشرح التسهيل ٣٧٧/١.

(٨) الكتاب ١٥٠/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٤٩/١ وشرح الجمل ٤٣٣/١، والمقرب١١٨.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٤٩/١ وشرح التسهيل ٣١/٢.

(١١) الكتاب ٢٠٢/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣١/٢-٣٢ وشرح التسهيل ٣٩٦/٣-٣٩٧.

(١٣) الكتاب ٣٢٨/١ قال سيبويه: " ...كما انتصب مرحبًا فصار بدلاً في اللفظ من رَحُبَت بلادك ".

رحبت بلادك، وأهلت. قال أبو حيان[1]:" فعلى تقديره يكون انتصاب مرحبًا على المصدر، لا على المفعول به، وكذلك أهلا... وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء، أما إذا استعمل خبرا فعلى تقدير: صادفت، وأصبت، فيكون مفعولاً به لا مصدرا ".

١٣) جزم ابن مالك[2] بلحاق الألف المنادى غير المندوب، كقول امرأة من العرب: " فصحتُ يا عمراه "[3]، فقال: " يا لبيكاه "[4]، ومنعه سيبويه[5].

١٤) مذهب سيبويه[6] الاقتصار فيما سمع من ألفاظ المصدر في الدعاء للإنسان أو عليه كسقيًا، ورعيًا، وبعدًا، وسحقًا، وغيرها، وخالفه أبو حيان[7] حيث قال " وينبغي أن يفصل فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس، وما لا فلا ".

١٥) مذهب سيبويه[8] في (سوى) أنها تلزم الظرفية، وذهب ابن مالك[9] إلى أنها ليست ظرفًا البتة، وعدّها اسمًا مرادفا لـ (غير).

١٦) ذهب سيبويه[10] إلى أنّ (كيف) ظرف، وذهب ابن مالك[11] إلى النقيض من ذلك حيث لم يقل أحد إن (كيف) ظرف إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، واسم الظرف يطلق عليها مجازًا.

١٧) ذهب سيبويه[12] إلى أن الظرف المبهم، نحو (حين) إذا كان بمعنى المستقبل تعين إضافته للفعلية، ولا يجوز إضافته للاسمية، وذهب ابن مالك[13] مذهب غيره في

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٥/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٠/٣؛ ١٤٧٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥١/٢ وشرح التسهيل ٤١٥/٣.

(٣) انظر: أمالي القالي ٤٩/٢ والأغاني ١٧٣/١.

(٤) انظر: أمالي القالي ٤٩/٢ والأغاني ١٧٣/١.

(٥) الكتاب ٢٢٠/٢ قال: " فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء ".

(٦) الكتاب ٣١٨/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٨٠/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦١/٣.

(٨) الكتاب ٤٠٧/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ١١٨/٢ وشرح التسهيل ٣١٥/٢-٣١٦.

(١٠) الكتاب ٢٣٣/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٦٠/٢ وشرح التسهيل ١٠٥/٤.

(١٢) الكتاب ١١٩/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع١٧٢/٢ وشرح التسهيل ٢٥٨/٣.

جواز إضافة المستقبل إلى الاسمية أيضًا.

١٨) نصَّ سيبويه[١] على لزوم ذكر مفسر نعم وبئس، في حين أجاز ابـــن عصفـــور[٢] وابن مالك[٣] حذفه إذا عُلِمَ.

وإليكم نموذجًا يوضح مخالفات نحاة الأندلس لسيبويه[٤]:

قال الشاعر:

... ... لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ [٥]

وقال الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ[٦] ... ...

فمذهب سيبويه وغيره إلى أن اللام في (لهنك) لام قســـم مقـــدر لا (لام) إنَّ، وقـــال: " وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين "، في حين اختار ابن مالك مذهب غيره فـــي أنها لام الابتداء جاز دخولها على (إنَّ)، وإلى غير مذهب سيبويه ذهب ابن عصفور حيث صحّح أن الأصل (له إنَّك) فهما كلمتان، ومعنى (لَهْ): (والله)، و(إنَّ) جواب القسم.

---

(١) الكتاب ١٧٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح الجمل١/٦٠٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح التسهيل ١٤/٣.

(٤) همع الهوامع ٤٤٩/١-٤٥٠.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

أَلا يا سَنَى بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى ... ...

والبيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب (لهن) ٤٨٤/١٣ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ٣٣٨/١٠؛٣٣٩؛٣٥١.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... على هَنَواتٍ كاذب مَن يَقُولها

والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤٠/١٠؛٣٤٤؛٣٤٥؛٣٦٢ والدرر ١٩٠/٢.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه سيبويه.

١) ذهب الأعلم الشنتمري[١] وجماعة من المغاربة إلى أن الإعراب معنوي، ونُسِبَ لظاهر قول سيبويه[٢]، ورجّحه أبو حيان[٣]، في حين ذهب ابن خروف[٤]، والشلوبين[٥]، وابن مالك[٦] إلى أنه لفظي.

٢) مذهب سيبويه[٧] أن إعراب المثنى والجمع بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، ووافقه الأعلم[٨] والسهيلي[٩]، في حين ذهب ابن مالك[١٠] إلى أن إعرابهما بالحروف، وذهب ابن عصفور[١١] إلى أن الإعراب ببقاء الألف والواو رفعًا، وانقلابها نصبًا وجرًا.

٣) ذهب ابن مالك[١٢] مذهب المبرد بأن الهاء إذا وقعت بعد ساكن فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحا، نحو: منه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علة، نحو: فيه، وعليه، وخص سيبويه[١٣] ذلك بحرف العلة ، وأيّده أبو حيان[١٤].

٤) اختار أبو حيان[١٥] مذهب سيبويه[١٦] في أن اللواحق في المضمر المنفصل (إيّا) هي حروف تبين الحال (أي دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفرادًا، وتثنية، وجمعًا)، واختار ابن مالك[١٧] أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير (إيّا).

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٠.

(٢) الكتاب ١/١٣-١٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ والتذييل والتكميل ١/١١٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ والتذييل والتكميل ١/١١٦.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ والتوطئة ١٣١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ وشرح التسهيل ١/٣٣.

(٧) الكتاب ١/١٧-١٨.

(٨) انظر: همع الهوامع ١/١٥٨ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١١٨-١٢١.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/١٥٨ ونتائج الفكر ١٠٩؛١٥٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ وشرح التسهيل ١/٧٥.

(١١) انظر: همع الهوامع ١/٥٤ وشرح الجمل ١/١٢٤ والمقرب ٤٩-٥٠.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦ وشرح التسهيل ١/١٣٢.

(١٣) الكتاب ٤/١٩٠.

(١٤) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦ والتذييل والتكميل ٢/١٦٥.

(١٥) انظر: همع الهوامع ١/٢٠٦ والتذييل والتكميل ٢/٢٠٦.

(١٦) الكتاب ٢/٣٥٥؛٣٥٩؛٣٦٣.

(١٧) انظر: همع الهوامع ١/٢٠٦ وشرح التسهيل ١/١٤٥.

٥) ذهب ابن مالك[١] إلى أن (ها) التنبيه قد تعاد بعد الفصل بينها وبين اسم الإشارة، توكيدًا، ومثّله بقوله تعالى: ﴿ هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[٢]، ورأى أبو حيان[٣] أن هذا مخالف لظاهر كلام سيبويه[٤] حيث جعل (ها) السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة، لا أنها مقدمة على الضمير من الإشارة.

٦) اختُلِف في اللام الداخلة على ثاني جزأي (إنْ) المخففة من الثقيلة، فمذهب سيبويه[٥] وغيره أنها لام الابتداء، التي تدخل مع المشددة، لزمت للفرق (أي بينها وبين إنْ النافية)، ووافقه ابن عصفور[٦] وابن الأخضر[٧]، في حين ذهب الشلوبين[٨] وابن أبي الربيع[٩] وابن أبي العافية[١٠] وغيرهما إلى أنها لام أخرى غير التي اجتلبت للفرق.

٧) في الاقتصار في المفاعيل الثلاثة، أو بعضها لـ (أعلم، وأرى) ذهب ابن الباذش[١١]، وابن طاهر[١٢]، وابن خروف[١٣]، وابن عصفور[١٤] مذهب سيبويه[١٥] في عدم جواز حذف أيٍّ منها، وخالفه ابن مالك[١٦]، وخطاب[١٧]، والشلوبين[١٨].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١ وشرح التسهيل ٢٤٥/١.

(٢) سورة آل عمران ٦٦/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١ والتذييل والتكميل ٢٠٠/٣.

(٤) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٥) الكتاب ١٣٩/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٥١/١ وشرح الجمل ٤٣٧/١-٤٣٨.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٥١/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٥١/١ والتوطئة ٢٣٢-٢٣٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٥١/١ والملخص في ضبط القوانين ٢٣٨/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٥١/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١ وارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١ وارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١ وارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١

والمقرب ١٣٥ وشرح الجمل ٣١٣/١ حيث ذهب إلى غير ذلك فقال: " ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصارًا واختصارًا، أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصارًا، وغير جائز اقتصارًا ".

(١٥) الكتاب ٤١/١.

(١٦) انظر: همع الهوامع ٥٠٦/١ وشرح التسهيل ١٠٠/٢.

(١٧) انظر: همع الهوامع ٥٠٦/١ وارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤.

(١٨) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١ و التوطئة ٢٠٧.

٨) ذهب ابن عصفور[١] وغيره إلى أن الأسماء التي لازمت النداء، نحو: (فل) للرجل و(فلة) للمرأة ــ هما كنايتان عن علم مَنْ يعقل، بينما أيّد أبو حيان[٢] مذهب سيبويه[٣] في أنهما كنايتان عن نكرة من يعقل.

٩) ندر ترك الهاء عند الوقف في ترخيم المنتهي بالتاء، وحكى سيبويه[٤]: " يا حَرْمَلَ " في الوقف، يريد يا حرملة. ورأى ابن عصفور[٥] أنه يسمع ولا يقاس عليه، ورأى أبو حيان[٦] أنه يقاس عليه؛ لأنه ليس في ضرورة شعر، لكنه قليل.

١٠) رأى ابن مالك[٧] أن إضافة (لبيك) إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب، وردّه أبو حيان[٨] بأن سيبويه[٩] قال في كتابه: " يُقال: لبّي زيد، وسعدي زيد "[١٠]، فساق ذلك مساق المنقاس المطرد.

١١) ذهب سيبويه[١١] إلى أن (لمّا) حرف، وتقتضي جملتين، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما، ووافقه ابن خروف[١٢]، بينما ذهب ابن مالك[١٣] إلى غير ذلك حيث رأى أنها بمعنى (إذ).

١٢) من أحوال (مذ) و(منذ) أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية، فمذهب سيبويه[١٤]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤٥

والمقرب ١٩٩ وشرح الجمل ٢/١٠٥-١٠٦ حيث لم يذكر إلا فل للمذكر.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٤٥ وارتشاف الضرب ٢/٢٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٧٠ وارتشاف الضرب ٥/٢٢٤١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٧٠ وارتشاف الضرب ٥/٢٢٤١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/٨٥ وشرح التسهيل ٢/١٨٦.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٨٥

وارتشاف الضرب ٣/١٣٦٤حيث قال: " ودعوى الشذوذ فيها باطلة ".

(٩) الكتاب ١/٣٥١ ليس هذا ما قاله سيبويه، بل قال: " ولتحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك، لأنك لا تقول لبي زيدٍ وسعدي زيدٍ ".

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٦٤ حيث لم ينسب أبو حيان هذا القول إلى سيبويه.

(١١) الكتاب ٤/٢٣٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٦٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢/١٦٣ وشرح التسهيل ٢/١٠٤.

(١٤) الكتاب ٣/١١٧.

حينئذٍ أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وأيَّده ابن مالك[1]، بينما ذهب ابن عصفور[2] إلى أنهما مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة.

١٣) إذا أفردت (مع) عن الإضافة فتقول: (معاً). فمذهب سيبويه[3] أنّ فتحتها فتحة إعراب، كما هو حال الإضافة، وصححه أبو حيان[4]، وذهب ابن مالك[5] مذهب غيره بأن فتحتها كفتحة تاء فتى، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة، فصار مقصوراً.

١٤) مميز (كأيّن) الأكثر جره بمن ظاهرة. قال أبو حيان[6]: " ويظهر من كلام سيبويه[7] أنّ (من) هنا للتأكيد "، وزعم ابن عصفور[8] أن جره بـ (من) لازم، وأنه لا ينصب، وقال ابن خروف[9]: " يكون في مميزها النصب، ويجوز الجر بمن وبغير من، بفصل وبغير فصل ".

١٥) حكى ابن طاهر[10] عن سيبويه[11] أن (أيمُن) مشتق من اليمين، وجزم ابن مالك[12] بأنه مشتق من اليُمن.

١٦) حكى سيبويه: " يا قومُ، لا تفعلوا، ويا ربُّ، اغفر لي ".[أي يا قومي، ويا ربِّي] قال أبو حيان[13]: " والظاهر أن حكمه في الإتباع حينئذٍ حكم المبني على الضم غير المضاف، لا حكم المضاف إلى الياء "، وأنكر ابن هشام اللخمي[14] الضم، ورأى

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٦٥/٢ وشرح التسهيل ٢١٦/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٦٥/٢ وشرح الجمل ٥٤/٢؛٥٦؛٥٩.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣-٢٨٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦٩/٢ وارتشاف الضرب ١٤٥٩/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٧٠/٢ وشرح التسهيل ٢٣٩/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٢ وارتشاف الضرب ٧٨٩/٢.

(٧) الكتاب ١٧٠/٢ قال: " فإنما ألزموها (مِنْ)؛ لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٧٩/٢ وشرح الجمل ٥١/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٧٩/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٩٦/٢ وارتشاف الضرب ١٧٧٣/٤.

(١١) الكتاب ٥٠٣/٣ قال: " وفيها معنى اليمن ".

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٦/٢ وشرح التسهيل ٢٠٤/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٣٨/٢

وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤ حيث ذكر الآراء دون إبداء رأيه.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٤٣٨/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤.

أن إجازة سيبويه فيما كثر إرادة الإضافة إليه، وقال خطاب الماردي[1]: " هو ردىء قبيح ".

١٧) أجاز سيبويه[2] وغيره توكيد محذوف، وإليه ذهب ابن طاهر[3] وابن خروف[4]، فيُقال في: (الذي ضربته نفسه زيد): الذي ضربت نفسه زيد، ومنعه ابن مالك[5] وأبو حيان[6] تبعا لمذهب غيره؛ لأن التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار فتدافعا؛ ولأنه لا دليل على المحذوف.

١٨) أجاز قوم صوغ صيغتي التعجب وأفعل التفضيل من (أفعل)، واختاره ابن مالك[7]، ونسبه لسيبويه، وخالفه ابن عصفور[8]، وصحّح مذهب غيره قائلاً: " يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل، وإن كانت للنقل لم يجز ".

١٩) اختلف في المثلين، نحو: " اقعنسس "، و" علّم "، فحكم سيبويه[9] بأن الثاني هو الزائد، ثمّ قال بعد ذلك: "وكلا الوجهين صواب ومذهب ". وصحح ابن عصفور[10] الحكم بأنّ الزائد هو الأول، واختار ابن مالك[11] المذهب القائل: إنَّ الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس، والأول أولى في باب علّم.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٣٨/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤.

(٢) الكتاب ٦٠/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣ وشرح التسهيل ٢٩٨/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣

وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ حيث ذكر أبو حيان مذهب المجيزين والمانعين دون إبداء رأيه.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣ وشرح التسهيل ٥٤،٥٢/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣

وشرح الجمل ٥٨٠/١ والمقرب ٧٨ وذهب ابن عصفور إلى النقيض من ذلك حيث قال: " والصحيح أنه لا يجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك ".

(٩) الكتاب ٤٣٥/٣ حيث تحدث عن تحقير (اقعنساس) قائلاً: " حذفت الألف ... فكأنه يبقى (قعنساس) وفيه زائدتان إحدى السينين والنون ".

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤١٦/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤١٦/٣.

وإليكم نموذجًا يوضح اختلاف نحاة الأندلس تجاه سيبويه[1]:

في الاقتصار (وهو الحذف لغير دليل) في المفاعيل الثلاثة، أو بعضها لـ (أعلم وأرى) ذهب ابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف، وابن عصفور مذهب سيبويه في عدم جواز حذف أيٍّ منها، بل لابد من الثلاثة؛ لأن الأول كالفاعل فلا يحذف، والآخران مثلهما في باب (ظن) وقد منع حذفهما فيه اقتصارًا، أما ابن مالك وخطاب الماردي فذهبا مذهب غيره في جواز حذف الأول بشرط ذكر الآخرَيْن، أو الآخرَيْن بشرط ذكر الأول، كقولك: أعلمت كبشكَ سمينًا، بحذف المُعلَم، أو أعلمت زيدًا بحذف الثاني والثالث، إن لم يخل الكلام من الفائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى، والمعلم في الثانية، وأجاز الشلوبين حذف الأول فقط، مع ذكر الآخرين، نحو: أعلمتُ كبشكَ سمينًا، ولم يجز حذف الآخرَيْن دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط.

---

(١) همع الهوامع ١/٥٠٦-٥٠٧.

المبحث الثالث: نحاة الأندلس والكوفيون

مثلما كان لنحاة الأندلس موقف المختار المميز تجاه البصريين، كذلك الحال لهم نفس الموقف إزاء الكوفيين، فإذا ما تتبعنا مواقف نحاة الأندلس نجدهم يستأنسون بآراء الكوفيين، ومواقف أخرى نجدهم مخالفين لهم فيما ذهبوا إليه، وهذا من أروع مظاهر النشاط النحوي في الأندلس، فهو يرسم لنا خطوطًا عريضة من التميز، حيث أن الاتفاق والاختلاف ما كان ليتألق لولا اعتمادهم على الحجة والبرهان، فهو إذن ليس سيرًا وراء القافلة، ونحن لا نرى ذلك جليًا إلا عند تتبعنا له على النحو التالي:

أ) موافقات نحاة الأندلس للكوفيين.

١) وافق ابن مالك[١] وأبو حيان[٢] أكثر الكوفيين[٣] في جواز منع المصروف في الشعر، والمنع في الاختيار لورود السماع في ذلك كثيرًا، وهو مخالف لأكثر البصريين[٤] حيث منعوه مطلقًا حتى في الشعر.

٢) وافقهم ابن مالك[٥] في إفراد (فوك)، تخريجًا على حذف المضاف إليه ونية ثبوته فأُبقِيَ المضاف على حاله.

٣) وافقهم ابن هشام الخضراوي[٦] وابن أبي الربيع[٧] في جواز تثنية تركيب المزج، نحو: (بعلبك) و(سيبويه).

٤) وافقهم ابن مالك[٨] في تشديد النون في تثنية الاسم الموصول واسم الإشارة مع الألف والياء، (أي: رفعًا، ونصبًا، وجرًّا)، وخالف البصريين في ذهابهم إلى اختصاص التشديد بحالة الرفع.

٥) وافقهم[٩] ابن الطراوة[١٠] في أنه ليس شرطًا أن النكرة أصل والمعرفة فرع.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٢٢/١ وشرح الكافية ١٥١٠/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٢٢/١ وارتشاف الضرب ٨٩١/٢-٨٩٢.

(٣) الإنصاف ٤٩٣/٢ مسألة ٧٠.

(٤) الإنصاف ٤٩٣/٢ مسألة ٧٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٢/١ وشرح التسهيل ٤٩/١-٥٠.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٤١/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٤١/١ والملخص في ضبط القوانين ١١٥/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٦٢/١ وشرح الكافية ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٩) انظر: التذييل والتكميل ١٠٥/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٨٦/١ والتذييل والتكميل ١٠٥/٢.

٦) ذهب الكوفيون إلى أن العلم أعرف المعارف، واختار أبو حيان[١] مذهبهم.

٧) اختار ابن مالك[٢] مذهب الكوفيين[٣] بأن الألف في الضمير المتكلم (أنا) هي من المجموع، ودلّل على إثبات الألف في لغة، وهذا على النقيض مما ذهب إليه البصريون، حيث رأوا أن الألف زيدت في الوقف؛ لبيان الحركة، أما في الوصل فتحذف.

٨) اختار ابن مالك[٤] مذهب الكوفيين في أن الضمير المستتر والذي في محل رفع فاعل في أسلوب الاستثناء، بعد (حاشا، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكون) ــ هو عائد على المصدر المفهوم من الفعل السابق أي: (عدا زيدًا تقديره: عدا قيامهم زيدا)، أما البصريون فيرون أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق أي: (خلا زيدًا تقديره: خلا بعضهم زيدًا).

٩) اختار ابن مالك[٥] جوازهم في الإتباع على البدل أو عطف البيان للّقب المتأخر عن الاسم، نحو: جاء سعيدٌ كرزٌ.

١٠) أيّد السهيلي[٦] مذهبهم[٧] في أن الألف في اسم الإشارة (ذا) زائدة؛ لسقوطها في التثنية، وهذا مخالف لرأي البصريين[٨] المتفقين على أنها منقلبة عن أصل مع الاختلاف أهو ياء أم واو.

١١) وافقهم[٩] ابن مالك[١٠] في جواز حذف الموصول الاسمي إذا علم غير (أل)، دون الحرفي غير(أنْ)، أما البصريون[١١] فعندهم المنع مطلقا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٨٨/١ والتذييل والتكميل ١١٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٠١/١ وشرح التسهيل ١٤١/١.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١١٤/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٨/١ وشرح التسهيل ٣١١/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٣٤/١ وشرح التسهيل ١٧٣/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٤٥/١ ونتائج الفكر ٢٢٧.

(٧) الإنصاف ٦٦٩/٢ مسألة ٩٥.

(٨) الإنصاف ٦٦٩/٢-٦٧٠ مسألة ٩٥.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٨٩/١ وشرح التسهيل ٢٣٥/١.

(١١) انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١.

١٢) وافقهم[١] ابن مالك[٢] في أن (أي) الموصولة إذا أُضيفت، وحُذِف عائدها فهي معربة، ورأى أن إعرابها حينئذٍ قوي؛ لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحدًا، فكذا في الموصولة.

١٣) وافقهم ابن مالك[٣] في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام.

١٤) وافق ابن مالك[٤] وأبو حيان[٥] أكثرهم[٦] في جواز إعمال (إنْ النافية)؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وخالفا أكثر البصريين[٧] حيث منعوا عملها، ورأوا أنها لا تختص، فكان القياس ألا تعمل.

١٥) وافقهم[٨] السهيلي[٩] في أنَّ (لكنَّ) مركبة من (لا) و(كأنَّ)، ثم رُكِّبَتْ، وغُيِّرَتْ بحذف الهمزة وكسر الكاف.

١٦) وافقهم[١٠] ابن الطراوة[١١] وابن السيد[١٢] في أنَّ (كأنَّ) إذا كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه، نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت، وتوهَّمت، نحو: كأنَّ زيدًا قائمٌ؛ لأن الشيء لا يُشَبَّه بنفسه.

١٧) وافقهم[١٣] السهيلي[١٤] في أنّ (إنَّ وأخواتها) لم تعمل في الخبر شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، واستدل السهيلي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملها.

---

(١) الإنصاف ٢/٧٠٩-٧١٠ مسألة ١٠٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٢٩٥ وشرح التسهيل ١/٢٠٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٤٨ وشرح التسهيل ١/٣٢٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٣٩٤ وشرح التسهيل ١/٣٧٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/٣٩٤ والتذييل والتكميل ٤/٢٧٧.

(٦) انظر: شرح الأشموني ١/٢٥٥ والتذييل والتكميل ٤/٢٧٧.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٤/٢٧٧.

(٨) الإنصاف ١/٢٠٩ مسألة ٢٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/٤٢٧ ونتائج الفكر ٢٥٥.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥.

(١١) انظر: همع الهوامع ١/٤٢٧ والتذييل والتكميل ٥/١٥.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١/٤٢٧ والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩.

(١٣) الإنصاف ١/١٧٦ مسألة ٢٢.

(١٤) انظر: همع الهوامع ١/٤٣١ ونتائج الفكر ٢٣٢؛٣٤٢-٣٤٣.

١٨) أجاز الكوفيون[١] (إنَّ قائمًا الزيدان) بناءً على إجازته في المبتدأ دون استفهام، أو نفي، وأجازوا كذلك (ظننت قائما الزيدان)، ووافقهم ابن مالك[٢] على الجواز في المبتدأ، ومَنَعَ في باب إنّ وظنَّ.

١٩) وافق ابن أبي الربيع[٣] وابن مالك[٤] الكوفيين وبعض البصريين فيما دلَّ على ظنَّ في معناها، ومنها (عَدَّ).

٢٠) وافقهم ابن عصفور[٥] وابن مالك[٦] في أنّ (هَبْ) تأتي بمعنى ظنَّ.

٢١) وافقهم[٧] ابن الطراوة[٨] في إجازتهم إلغاء عمل (ظنَّ وأخواتها) إذا تصدّر الفعل، إلا أنَّ الإعمال عنده أحسن، وخالف البصريين[٩] حيث لم يجيزوا الإلغاء.

٢٢) إذا وقع الفعل ــ في باب ظنَّ ــ بين الفعل ومرفوعه، نحو: قام أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين[١٠]، واجب عند الكوفيين[١١]، وقد ذهب أبو حيان[١٢] مذهب الكوفيين، قائلاً: " والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ".

٢٣) وافقهم[١٣] ابن خروف[١٤] في أن الخبر لم يحذف بعد واو المعية، نحو: كل رجلٍ وضيعتُه، وإنما أغنت عنه الواو فهو كلام تام، لا يحتاج إلى تقدير، مخالفًا البصريين حيث أكدوا على حذفه؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبا؛ لقيام الواو مقام (مع) ولو جيء بِـ (مع) لكان كلامًا تامًا.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٣٨/١ وشرح التسهيل ١٧/٢-١٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٧٦/١ والبسيط في شرح الجمل ٤٣٤/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٧٦/١ وشرح التسهيل ٧٧/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٧٩/١ وشرح الجمل ٣٠١/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٧٩/١ وشرح التسهيل ٧٨/٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤-٢١٠٨.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٩١/١ وارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٨/٤.

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب ٢١١١/٤.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب ٢١١١/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع٤٩٣/١

وارتشاف الضرب ٢١١١/٤ حيث ذكر المذهبين بيد أنه لم يبد رأيه.

(١٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٤/٣.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٣٣٨/١ وشرح التسهيل ٢٧٧/١.

٢٤) من الأفعال المجمع على تعديتها أعلم وأرى، وزاد الكوفيون[١]: حَـــدَّثَ، ووافقـــهم ابن مالك[٢] وأبو حيان[٣]، وزاد ابن مالك[٤] أرى الحُلْميّة.

٢٥) وافقهم[٥] ابن مالك[٦] في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده، مخالفًا البصريين حيث رأوا عدم جواز ذلك.

٢٦) (في باب المندوب) اختار ابن مالك[٧] مذهبهم في قلب الألف ياء بعد نون التثنيـــة، فيُقال: وا زيدانيه، وعند البصريين لا، بل يتعين فتح النون، نحو: وا زيدانَاه.

٢٧) اختار ابن مالك[٨] مذهبهم في لحاق الألف نعت المندوب، نحو: وا زيد الطويـــلاه، وعند البصريين لا تلحق الألف نعت المندوب؛ لأنه منفصل من المنعوت.

٢٨) مذهب الكوفيين أن (إذا) للحال، لا للاســـتقبال، وهـــي حينئـــذٍ حـــرف، واختـــاره ابن مالك[٩].

٢٩) أيَّد السهيلي[١٠]، وابن مضاء[١١]، وابن مالك[١٢] أكثرهم[١٣] في أنه إذا جـــاء بعـــد (مذ)، و(منذ) اسم مرفوع فهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها.

٣٠) عدَّ الكوفيون (لا سيَّما) من أدوات الاستثناء، ووافقهم ابن مضاء[١٤]، وقال ابن هشام الخضراوي[١٥]: " لمَّا كان ما بعدها بعضًا مما قبلها، وخارجا عنه بمعنى الزيـــادة كان استثناءً من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له ".

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٩/١ وشرح التسهيل ١٠٠/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٠٩/١ وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٠٩/١ وشرح التسهيل ١٠٠/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥٢٠/١-٥٢١ وشرح التسهيل ١٢٨/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥١/٢ وشرح التسهيل ٤١٨/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥١/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٣٤/٢ وشرح التسهيل ٢١٤/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٦٦/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٨/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٦٦/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٨/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٦٦/٢ وشرح التسهيل ٢١٧/٢.

(١٣) الإنصاف ٣٨٢/١ مسألة ٥٦.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.

(١٥) انظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.

٣١) وافقهم[١] ابن الطراوة[٢] في جواز أن يكون التمييز معرفة، مخالفًا البصريين حيث اشترطوا تنكير التمييز.

٣٢) قال أبو حيان[٣]: " وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل، وهو الصحيح ".

٣٣) قد يحذف السبب بعد الاستفهام؛ لدلالة الجواب عليه، وفهم الكلام، نحو: متى فأسيرَ معك؟ أي متى تسير؟ هذا ما جزم به ابن مالك[٤]، وهذا المذهب نقله أبو حيان[٥] عن الكوفيين.

٣٤) أيدهم ابن مالك[٦] في جواز نصب الفعل بعد الفاء ويكون جوابًا للترجي.

٣٥) جزم ابن مالك[٧] بما ذهبوا إليه في أنَّ (الباء) من معانيها الاستعلاء.

٣٦) أيّدهم[٨] ابن الطراوة[٩] في زعمهم أنَّ (رُبَّ) اسم مبني؛ لأنها في التقليل مثل (كم) في التكثير، وهي ــ أي كم ــ اسم بإجماع، وللإخبار عنها، وأضاف ابن الطراوة: " وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها ".

٣٧) وافقهم[١٠] ابن مالك[١١] في أن من معاني (على): (مع) أي المصاحبة، و(في) أي الظرفية، و(من)، و(عن) أي المجاوزة، و(الباء)، و(اللام) أي التعليل.

٣٨) وافقهم[١٢] ابن مالك[١٣] في أنَّ من معاني (عن): الاستعانة كالباء، والتعليل، وعلى أي الاستعلاء، وبعد، وفي أي الظرفية.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١٨٢/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٦٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٨٨/٢.

وارتشاف الضرب١٦٤٥/٤ ورأيه على النقيض التام حيث قال : " وأصحاب الفراء يفرقون بين لن والمنصوب اختياراً ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٠٧/٢ وشرح التسهيل ٣٥/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٠٧/٢ وارتشاف الضرب ١٦٧٢/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٠٩/٢ وشرح التسهيل ٣٤/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢ وشرح التسهيل ١٥٢/٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣ وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٤٦/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(١٠) انظر: شرح الأشموني ٢١٢/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٤/٤-١٧٣٥.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٥٥/٢-٣٥٦ وشرح التسهيل ١٦٣/٣-١٦٥.

(١٢) انظر: شرح الأشموني ١٥/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢٧/٤-١٧٢٨.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٥٨/٢ وشرح التسهيل ١٥٩/٣-١٦١.

٣٩) وافقهم[١] ابن مالك[٢] في أنَّ (في) من معانيها: الباء، وعلى، ومع، ومِنْ، وإلى.

٤٠) من الإضافة غير المحضة (وهي التي لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا) إضافة اسم التفضيل، هذا ما قاله الكوفيون، وأيَّدهم الجزولي[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن أبي الربيع[٥].

٤١) أجازوا أن يقال: (أَبِيٍّ) وذلك عند إضافة أب إلى الياء، ووافقهم ابن مالك[٦]، وزاد: (أَخِيٍّ).

٤٢) شرط الكوفيون[٧] إلا الفراء لعمل اسم الفاعل كونه مصغرًا، وأيّدهم ابن مالك[٨]، مخالفًا البصريين حيث شرطوا كونه مكبرًا.

٤٣) أجازوا[٩] إضافة الصفة المشبهة دون (أل) إلى مضاف لضمير، وأيّدهم ابن مالك[١٠] قائلاً: " وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح ".

٤٤) صحح ابن طاهر[١١] وابن خروف[١٢] مذهبهم في إنكار التقدير للمتعلق فيه في الخبر (الظرف والجار والمجرور).

٤٥) وافقهم[١٣] ابن مالك[١٤] في جواز توكيد النكرة.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٢٦/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٦١/٢

وشرح التسهيل ١٥٧/٣ دون ذِكْر (من)، و(عن).

(٣) انظر: همع الهوامع ٤١٦/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤١٦/٢ وشرح الجمل ٧٢/٢ والمقرب ٢٣٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤١٦/٢ والبسيط في شرح الجمل ١٠٤١/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/٢

وشرح التسهيل ٢٨٤/٣ حيث قال : " ويجوز عند أبي العباس أَبِيّ وأَخِيّ ".

(٧) انظر: شرح الأشموني ٢٩٤/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥٤/٣

وشرح التسهيل ٧٤/٣ وما ذهب إليه على النقيض التام حيث قال: " لا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل... ولا إذا صُغِّرَ ".

(٩) انظر: شرح الأشموني ١٢/٣ وشرح التسهيل ٩٦/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٦٦/٣-٦٧ وشرح التسهيل ٩٥/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٩٢/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٩٢/٣.

(١٣) الإنصاف ٤٥١/٢ مسألة ٦٣.

(١٤) انظر: همع الهوامع ١٤٢/٣ وشرح التسهيل ٢٩٦/٣-٢٩٧.

٤٦) منع الكوفيون بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف، ووافقهم السهيلي[١] وابن أبي الربيع[٢].

٤٧) وافقهم ابن مالك[٣] في أنَّ (أو) تأتي بمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع (أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما على الآخر).

٤٨) أجازوا[٤] إجراء التابع في الإعراب على المحل، وجزم به ابن مالك[٥].

٤٩) وافقهم ابن الطراوة[٦] فيما ذهبوا إليه بأن الفعل المبني للمفعول أصل للزومه في أفعال لم ينطق لها بفاعل، كـ (زُهِيَ) و(عُنِيَ)، فلو كان فرعًا للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

٥٠) وافقهم ابن مالك[٧] في جواز حذف الياء من مفاعيل وإثباتها في غيره، مخالفًا البصريين حيث هم على النقيض التام من ذلك.

٥١) اختار ابن مالك[٨] مذهبهم في جواز الإقرار، وقلب الياء واوًا، أو ما كان منقلبًا عن ياء في التصغير؛ كراهة اجتماع اليـاءات فيُقال في بيت، وشيخ، ونـاب على التوالي: بُويت، وشُوَيخ، ونُوَيب، أما البصريون فمنعوا ذلك حيث أوجبوا إقرار الياء.

وإليكم نموذجًا يوضح موافقات نحاة الأندلس للكوفيين[٩]:

وافق ابن مالك الكوفيين في أن (على) بمعنى (مع) أي المصاحبة، نحو قوله عز

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٥١/٣ ونتائج الفكر ٢٩٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٥١/٣

والبسيط في شرح الجمل ٣٩٨/١ حيث قال عن النكرة: " فأكثر ما تكون موصوفة، وقد تكون غير موصوفة ".

(٣) انظر: همع الهوامع ١٧٤/٣-١٧٥ وشرح التسهيل ٣٦٤/٣.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٩١/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٠٨/٣ وشرح التسهيل ١٢٠/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧٤/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٣٢/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٤٢/٣.

(٩) همع الهوامع ٣٥٥/٢-٣٥٦.

وجل: ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾[1] أي مع حبه، وقوله عز وجل: ﴿ وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾[2] أي مع ظلمهم، وبمعنى (في) أي الظرفية، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾[3] أي في ملكه، وقوله عز وجل: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾[4] أي في حين، وبمعنى (من)، نحو قوله عز وجل: ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾[5] أي من الناس، وقوله عز وجل: ﴿ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ﴾[6] أي منهم، بدليل الحديث: " احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلاَّ مِنْ زَوْجَتِكَ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُك "[7]، وبمعنى (عن) أي المجاوزة، نحو قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[8] ... ...

وبمعنى (الباء)، نحو قوله عز وجل: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللهِ ﴾[9] أي بـ (أن)، وبمعنى (اللام) أي التعليل، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾[10] أي ولأجل هدايته إياكم. وخالف ابن مالك البصريين الذين رأوا أنه لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت عليه، أي عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذت على الصندوق أي منه، وأوّلوا ما تقدم على التضمين، ونحوه، فضمّن تتلوا معنى تقول، ورضي معنى عطف، واكتالوا معنى حكموا في الكيل، وحافظون معنى قاصرون، وحقيق معنى حريص، ولتكبروا معنى تحمدوا.

---

(١) سورة البقرة ١٧٧/٢.

(٢) سورة الرعد ٦/١٣.

(٣) سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٤) سورة القصص ١٥/٢٨.

(٥) سورة المطففين ٢/٨٣.

(٦) سورة المؤمنون ٦،٥/٢٣.

(٧) جزء من حديث شريف ورد في سنن أبي داود ٤٠/٤ في كتاب الحمام برقم ٤٠١٧ وفي صحيح سنن الترمذي ٣٥٩/٢ باب ما جاء في حفظ العورة برقم ٢٢٢٢.

(٨) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

... ... لعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا

وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ٣٣٢ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٣٢/١٠.

(٩) سورة الأعراف ١٠٥/٧.

(١٠) سورة البقرة ١٨٥/٢.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للكوفيين.

١) أجاز الكوفيون[١] مطلقًا جمع ذي التاء في أعلام الرجال بالواو والنون في حين منعه أبو حيان[٢].

٢) أجازوا[٣] وقوع (ذا) موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وخالفهم أبو حيان[٤] قائلاً: " ولا خلاف في جعلها بعد استفهام بـ (ما) ".

٣) (عن حروف النداء) حكى الكوفيون[٥] عن العرب الذين يثقون بعربيتهم (آي) بالمد والسكون، و(آ) بالمد هما للبعيد، وجعل ابن عصفور[٦] (آ) للقريب كالهمزة.

٤) ما يغني عن الحال المشتق دلالته على مفاعلة، نحو: (فاه إلى فيَّ) بمعنى مشافهة. هذا الحال لم يجز الكوفيون تقديمه على عامله، وعلى صاحبه، وخالفهم أبو حيان[٧] قائلا: " والقياس يقتضي الجواز ".

٥) أجازوا[٨] تقديم الحال على صاحبه إذا كان صاحب الحال ضميرًا، أو ظاهرًا، والحال فعل، ومنعوه إذا كان ظاهرًا ، وهي اسم، وخالفهم ابن مالك[٩] حيث أجازه مطلقًا.

٦) أجازوا الرفع بعد كذا، وخطّأهم أبو حيان[١٠].

٧) أجاز بعض الكوفيين[١١] إظهار (أنْ) بعد لام الجحود، ولكن مفتوحة، كما جاز في كي، وقال أبو حيان[١٢]: " ويحتاج إلى سماع من العرب ".

٨) خالفهم أبو حيان[١٣] في زعمهم أن (كأنَّ) إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء، معتبرًا أنَّ (كأنَّ) لا يكون أبدًا إلا للتشبيه .

---

(١) الإنصاف ٢/٥٥٠-٥٥١ مسألة ٧٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٥٠ والتذييل والتكميل ١/٣٠٤.

(٣) الإنصاف ٢/٧١٧ مسألة ١٠٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٧٣-٢٧٤ والتذييل والتكميل ٣/٤٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٢٧-٢٨ وارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/٢٢٦ وارتشاف الضرب ٣/١٥٦١.

(٨) الإنصاف ١/٢٥٠ مسألة ٣١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٦ وشرح التسهيل ٢/٣٤٠.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢/٢٨٠ وارتشاف الضرب ٢/٧٩٧.

(١١) الإنصاف ٢/٥٩٣ مسألة ٨٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٩٨.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢/٣٠٩ وارتشاف الضرب ٤/١٦٧٤.

٩) يُنصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد لام كي (أي اللام التي بمعنى كي)، فزعم الكوفيون[١] أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها، وخالفهم أبو حيان[٢] مبطلاً ذلك؛ لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء.

١٠) رأى الكوفيون أنَّ الإضافة تقدر بـ (عند)، نحو: هذه ناقة رقود الحلب، أي رقودٌ عند الحلب، ورأى أبو حيان[٣] أنَّ هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة، والأصل رفعه على الفاعلية مجازًا للمبالغة ".

١١) هل يُعطف بكيف؟ رأى أبو حيان[٤] أنَّ دخول حرف العطف على هذه الأحرف، نحو: ما مررت بزيد فكيف عمرو ــ هو دليل على أنها ليست حروف عطف، ونسب ابن عصفور[٥] العطف بـ (كيف) للكوفيين.

١٢) من الأسماء التي لازمت النداء (فل) للرجل، و(فلة) للمرأة، فقيل: هما منقوصان من (فلان) و(فلانة)، بحذف الألف والنون ترخيمًا، وبه جزم ابن مالك[٦]، ونسبه أبو حيان[٧] للكوفيين.

وهاكم نموذجًا يوضح مخالفات نحاة الأندلس للكوفيين[٨]:

لا خلاف عند أبي حيان في جعل ذا موصولة بشرطين:

الأول: أن تكون غير ملغاة، أي لا تركب مع (ما) فتصير اسمًا واحدًا.

الثاني: أن تكون بعد استفهام بـ (ما).

ويرى أبو حيان أنه لا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، أما بعد (مَن) ففيها خلاف؛ لأن (مَن) تخص من يعقل، فليس فيها إبهام كما في (ما)، وإنما (ما) صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، وليس كذلك (مَن)؛ لتخصيصها، وأجاز الكوفيون وقوع (ذا) موصولة

---

(١) الإنصاف ٥٧٥/٢ مسألة ٧٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٢١/٢ وارتشاف الضرب ١٦٩٥/٤-١٦٩٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤١٣/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٨٧/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٧/٣ وشرح الجمل ٢٢٥/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٥/٢ وشرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٥/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٢٣/٥.

(٨) همع الهوامع ٢٧٣/١-٢٧٤.

وإنْ لم يتقدم عليها استفهام، كقوله:

... ... نَجَوتِ وهَذا تَحْمِلِين طَلِيقُ[1]

ج) **مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه الكوفيين.**

١) الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وخرج عن ذلك: عظيم المناكب، وغليظ الحواجب، والوجنات، والمرافق، وغيرها. فالكوفيون ذهبوا إلى قياس ذلك المسموع، وليس مقتصرًا على السماع فقط وذلك إذا أمن اللبس، ووافقهم ابن مالك[2]، وقال أبو حيان[3]: " ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات ".

٢) في عامل الرفع للفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم اختار ابن مالك[4] مذهب حذَّاق[5] الكوفيين وهو: أنَّ العامل هو نفس التجرُّد، والتَّعرِّي من الناصب والجازم، في حين ذهب الأعلم الشنتمري[6] إلى أنَّه ارتفع بالإهمال، وقال أبو حيان[7]: " ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي ".

٣) وافقهم[8] ابن مالك[9] في جواز ترخيم المنادى المضاف إليه، بيد أن ثمة وجهة أخرى لأبي حيان[10] حيث قال: " ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث، ومنعه إذا كان غيرها ــ لكان مذهبًا ".

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه ق ١/٤٠ ص ١٧٠ وصدره:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ ... ...

وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤١؛٤٢؛٤٨. وقد ورد " أمنت " بدلاً من " نجوت ".

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٦٧ وشرح التسهيل ١/٦٩-٧٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٦٧ والتذييل والتكميل ١/٢٦٧-٢٦٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٥٢٦ وشرح التسهيل ٤/٦.

(٥) الإنصاف ٢/٥٥١ مسألة ٧٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/٥٢٧.

(٧) انظر: همع الهوامع ١/٥٢٧.

(٨) الإنصاف ١/٣٤٧ مسألة ٤٨.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/٦٠ وشرح التسهيل ٣/٤٣٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢/٦٠ وارتشاف الضرب ٥/٢٢٢٧.

٤) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ففي لغةٍ يتبع، وقد قاسه الكوفيون، ووافقهم ابن مالك[١]، وثمة وجهة أخرى لابن عصفور[٢] حيث ذهب إلى أنه لا يقاس على هذه اللغة.

٥) ذهب الكوفيون إلى أن (إذا) إذا وردت للمفاجأة فهي حينئذٍ حرف، ووافقهم ابن مالك[٣]، و ثمة وجهة أخرى حيث خالفهم ابن طاهر[٤]، وابن خروف[٥]، والشلوبين[٦] مختارين مذهب الرياشي والزجاج في أنها ظرف زمان، وخالفهم أيضًا ابن عصفور[٧] مختارًا مذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، وأبي بكر ابن الخياط في أنها ظرف مكان.

٦) أجاز الكوفيون[٨] نصب الفعل بعد الفاء وذلك إذا سبقها (غير)، ووافقهم ابن مالك[٩]، بينما لم يجز الصفار[١٠] ذلك.

٧) من معاني الباء (عن)، وفي اختصاصها بالسؤال خلاف، وظاهر كلام أبي حيان[١١] أن الكوفيين كلهم على اختصاصها، وخالفهم ابن مالك[١٢] حيث ذهب إلى عدم اختصاصها بالسؤال.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٩١/٢ وشرح التسهيل ٢٩٠/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٩١/٢

والمقرب ١٨٧ حيث قال: " وذلك قليل " وشرح الجمل ٢٦٣/٢ حيث اعتبر أن هذا زعم بعض النحويين وقال : " وهذا الذي ذهب إليه باطل أما ما جوزه ضرورة إذا كان ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء ".

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وشرح التسهيل ٢١٤/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٧٦/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٠٩/٢ وشرح التسهيل ٣٢/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٠٩/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٣٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٨/٢

وشرح التسهيل ١٥١/٣-١٥٢ ولم يذهب إلى عدم اختصاصها بالسؤال، فقد قال: " والموافقة (عن)، كقوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ (الفرقان ٢٥/٢٥)، و﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (الحديد ١٢/٥٧). كذا قال الأخفش، ومثله: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (الفرقان ٥٩/٢٥) ".

وإليكم نموذجًا يوضح اختلاف نحاة الأندلس تجاه الكوفيين[1]:

من معاني (الباء): (عن)، وفي اختصاصها بالسؤال خلاف، وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفيين كلهم على اختصاصها به، كقوله تعالى: ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[2]، بدليل قوله عز وجل: ﴿ يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾[3]، وقول علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[4]

أما ابن مالك فذهب إلى أنها لا تختص به، نحو قوله عز وجل: ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾[5]، وقوله عز وجل: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾[6].

ثمة مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه البصريين والكوفيين:

١) ذهب الكوفيون[7] إلى منع تقديم خبر ليس عليها، قياسًا على فعل التعجب، وعسى، ونعم ، وبئس؛ بجامع عدم التصرف، ووافقهم ابن مالك[8]، في حين اختار الشلوبين[9] وابن عصفور[10] مذهب قدماء البصريين[11] بجواز تقديمه؛ لتقديم معموله.

٢) من النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر، والدالة على يقين: (ألفى) بمعنى وجد. أثبتها الكوفيون، ووافقهم ابن مالك[12]، وأنكرها البصريون وأيّدهم ابن عصفور[13].

٣) هل يلحقُ القولَ معناه، كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟

---

(١) همع الهوامع ٣٣٨/٢.

(٢) سورة الفرقان ٥٩/٢٥.

(٣) سورة الأحزاب ٢٠/٣٣.

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ق ٨/٢ ص٣٥ وأدب الكاتب ٣٣٣.

(٥) سورة الحديد ١٢/٥٧.

(٦) سورة الفرقان ٢٥/٢٥.

(٧) الإنصاف ١٦٠/١ مسألة ١٨.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/١ وشرح التسهيل ٣٥١/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/١ والتوطئة ٢٢٨ وشرح الجزولية ٧٧٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/١ وشرح الجمل ٣٨٨/١-٣٨٩.

(١١) الإنصاف ١٦٠/١ مسألة ١٨.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/١ وشرح التسهيل ٧٩/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/١ وشرح الجمل٣٠١/١-٣٠٢.

فاختار ابن عصفور[١] وأبو حيان[٢] مذهب الكوفيين[٣] بموافقتهم اللحاق به، أما ابن مالك[٤] فاختار مذهب البصريين[٥] في منعهم اللحاق به.

٤) وافق ابن مالك[٦] أكثر البصريين[٧] في أن اسم الإشارة ينعت، وينعت به، وخالف السهيلي[٨] ذلك موافقًا الكوفيين[٩] في أنه مما لا ينعت ولا ينعت به.

٥) مذهب البصريين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه، أو أكثر، بل يكون أقل من النصف، واختار مذهبهم ابن عصفور[١٠]، أما أكثر الكوفيين فأجازوا ذلك ووافقهم ابن خروف[١١]، والشلوبين[١٢]، وابن مالك[١٣].

وإليكم نموذجًا يوضح اختلاف نحاة الأندلس تجاه البصريين والكوفيين[١٤]:

هل يلحقُ القولَ معناه، كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟ فاختار ابن عصفور وأبو حيان مذهب الكوفيين بموافقتهم اللحاق به، واحتجوا بقوله عز وجل: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[١٥]، وقوله عز وجل: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾[١٦]، وقوله عز وجل: ﴿ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴾[١٧]، أما ابن مالك فاختار مذهب البصريين في منعهم اللحاق به، حيث رأوا أن الجمل بعد ما ذكر محكية

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١ وشرح الجمل ٤٦٤/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١ وشرح التسهيل ٩٦/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٢١/٣ وشرح التسهيل ٣٢٠/٣.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٢١/٣ ونتائج الفكر ٢١٤.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢٩٣٣/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/١ وشرح الجمل ٢٥٠/٢ والمقرب١٨٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/١.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/١.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢٠٠/٢.

(١٤) همع الهوامع ٥٠٢/١.

(١٥) سورة الزخرف ٧٧/٤٣.

(١٦) سورة القمر ١٠/٥٤.

(١٧) سورة إبراهيم ١٣/١٤.

بقول مضمر للتصريح به في قوله عز وجل: ﴿ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ ﴾[1]، وفي قوله عز وجل: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴾[2]، وفي قوله عز وجل: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى﴾[3].

ملاحظة:

موافقات نحاة الأندلس للبصريين تعني ضمناً مخالفاتهم للكوفيين، ومخالفاتهم للبصريين تعني ضمناً موافقاتهم للكوفيين، كذلك الحال فإن موافقات نحاة الأندلس للكوفيين تعني ضمناً مخالفاتهم للبصريين، ومخالفاتهم للكوفيين تعني ضمناً موافقاتهم البصريين، وإنما اتجهنا إلى هذا التقسيم لأن طرح السيوطي له من موافقات ومخالفات اقتضى لنا ذلك فهو ذكر موافقة دون مخالفة أو مخالفة دون موافقة لأحد المدرستين دون الأخرى، فإذا ما استؤنس بهذا التقسيم باننت مقاصده.

---

(١) سورة مريم ١٩/٣-٤.

(٢) سورة هود ١١/٤٥.

(٣) سورة الأعراف ٧/٤٨.

الفصل الثاني

نحاة الأندلس وغيرهم

المبحث الأول: المسائل التي اتفق فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

المبحث الثاني: المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

الفصل الثاني

نحاة الأندلس وغيرهم

النشاط النحوي في الأندلس لم يكن جامدًا في قالب واحد، فثمة مسائل شارك فيها نحاة الأندلس غيرهم من النحاة، وفي مسائل أخرى نجدهم مخالفين لغيرهم من النحاة، وثالثة نجدهم مختلفين فيما بينهم تجاه غيرهم، كل هذا لم يكن وليد اتباع مقصود لهم أو اختلاف معهم، وإنما نشأ عن التقاء مبدئهم في الاختيار بمذهب غيرهم من ناحية، أو اختلاف مبدئهم في الاختيار من ناحية أخرى في توجيه المسائل والاحتجاج، فإذا ما وجدوا ما يلائمهم أقبلوا عليه، وإن لم يجدوا أعرضوا عنه واختاروا ما يلائم منهجهم ومنطقهم. ولعل ذلك يكون أوضح عند تناولنا للمسائل على النحو التالي:

المبحث الأول: المسائل التي اتفق فيها نحاة الأندلس مع غيرهم

أ) اتفاق نحوي واحد مع غيره.

١) القول هو: " اللفظ الدال على معنى "، فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل، والدال على معنى فصلٌ يخرج المهمل، ورأى أبو حيان[١] وأبو البقاء العكبري أنه يطلق على اللفظ المهمل أيضًا.

٢) ذهب ابن مالك[٢] وغيره أن المركب المزجي إذا ختم بمثل مفاعل، أو بذي ألف تأنيث، كمحاريب مساجد، أو عبد بشرى، أو عبد حمراء إذا ركِّبا وسُمِّيَ به، ثم نُكِّرَ فإنه يمنع من الصرف.

٣) صحح ابن مالك[٣] ما عُزِيَ إلى الأخفش من جواز اتصال الضمير بمعمول مقدم الرتبة، وأجازه أبو عبد الله الطوال، ورجحه ابن جني.

٤) فائدة ضمير الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر، لا نعت مع التوكيد، وأضاف البيانيون إلى ذلك: (الاختصاص) وتبعهم السهيلي[٤]، فإذا قلت: كان زيدٌ هو القائمَ أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره.

٥) رأى بعض النحاة أنَّ العلم ينقل من صوت، كـ (بَبَّه)، وهو صوت كانت أمه ترقصه به، وتقول:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٢/١ والتذييل والتكميل ١٥/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١١٩/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٢١/١-٢٢٢ وشرح التسهيل ١٦٠/١-١٦١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٣١/١ والتذييل والتكميل ٣٠٣/٢.

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ

جارِيَةً خِدَبَّهْ[1]

فلُقِّب به. قال ابن خالويه، " بَبَّه: الغلام السمين، فالنقل من صفة لا صوت " وصحح ابن مالك[2] ما قاله.

٦) ذهب ابن مالك[3]، والفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء العكبري إلى أنَّ (لو) التالية غالبًا مفهمَ تَمَنٍّ قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. (ومفهم تمنٍّ يشمل: ودَّ، ويودّ،وأَحِبُّ، وأتمنّى، وأختار، والمسموع ودَّ، ويودّ).

٧) رأى السهيلي[4]، والمبرد، والمازني، وابن السراج أنَّ (ما) ليست موصولاً حرفيًا، بل هي اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنَّك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمت.

٨) ذهب ابن مالك[5]، ويونس، والفراء إلى أنَّ (الذي) قد يقع موصولاً حرفيًا فيؤول بالمصدر.

٩) أجاز ابن مالك[6]، وابن الأنباري أن يُؤتى بمبتدأ، ومعطوف عليه بواو، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر، نحو: عبد الله والريح يباريها.

١٠) أجاز بعض النحاة دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً، وصِلَتُه فعلاً مطلقًا، وإن لم يقبل الشرطية، ووافقهم ابن عصفور[7].

١١) أجاز ابن مالك[8] وابن السراج دخول الفاء على الخبر، وذلك إذا دخلت (كان) بلفظ المضارع، لا بلفظ الماضي على الاسم الموصول (المبتدأ)، كذلك الحال مع دخول فعل اليقين، كعلمت دون ظننت.

---

(١) هذان بيتان من الرجز لهند بنت أبي سفيان في الدرر ٢٢٦/١ ولسان العرب (ببب) ٢٦٣/١؛ و(خدب) ٤٠٦/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٣٦/١ وشرح التسهيل ١٧٢/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٦٤/١ وشرح التسهيل ٢٢٨/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٦٥/١ ونتائج الفكر ١٨٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٦٨/١-٢٦٩ وشرح التسهيل ١٨٨/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٤٤/١ وشرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/١ والمقرب ٩٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٥١/١.

١٢) أجاز الأعلم الشنتمري[١] والفراء دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهي .

١٣) ذهب ابن أبي الربيع[٢] وابن درستويه إلى منع تعدد خبر كان.

١٤) منع ابن مالك[٣] والفراء حذف خبر كان وأخواتها إلا (ليس) فأجازا حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهًا بـ (لا).

١٥) ذهب الأخفش إلى جواز دخول الواو على أخبار كان وأخواتها، إذا كان جملة تشبيهًا بالجملة الحالية، ودخول الواو على خبر (ليس)، و(كان) المنفيَّة إذا كان جملة بعد إلا، وتابعه ابن مالك[٤].

١٦) لم يجز ابن هشام الخضراوي[٥] وبدر الدين ابن مالك توسيط خبر (مادام) بين (ما) و(دام).

١٧) اختار ابن مالك[٦] مذهب الفارسي في أنّ (كان) المزيدة لا فاعل لها، ووَجَّهَه ابن مالك بأنها تشبه الحرف الزائد؛ فلا يُبَالى بخلوِّها من الإسناد.

١٨) أجاز الشلوبين[٧] ويونس نصب خبر (ما التي تعمل عمل ليس) مع إلا مطلقًا.

١٩) ذهب ابن الطراوة[٨] وغيره إلى أن التاء في (لات التي تعمل عمل ليس) ليس للتأنيث، وإنما زائدة.

٢٠) (لكن) للاستدراك، وذكر ابن مالك[٩] وابن الحاجب أنها للتأكيد أيضًا.

٢١) رأى ابن عصفور[١٠] وغيره أن الكاف في (كأنَّ) لا تتعلق بشيء.

٢٢) صحَّح ابن عصفور[١١] ما ذهب إليه الأخفش من جواز الكسر في همزة إنَّ بعد

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٣٥٠ والتذييل والتكميل ٤/١٠٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٣٦٣ والبسيط في شرح الجمل ٢/٦٨٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٧٠ وشرح التسهيل ١/٣٥٨-٣٥٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٣٧٠-٣٧١ وشرح التسهيل ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/٣٧٣ وارتشاف الضرب ٣/١١٧١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/٣٨٢ وشرح التسهيل ١/٣٦١.

(٧) انظر: همع الهوامع ١/٣٩٠ والتوطئة ٢٧١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١/٣٩٩ وارتشاف الضرب ٣/١٢١٠.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/٤٢٦

وشرح التسهيل ٢/٦ وشرح العمدة ١٢٢ حيث ذكر أنها للاستدراك، ولم يذكر أنها للتوكيد، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/٩: " وزاد غيره (يقصد غير ابن مالك) للتوكيد "، ومنهم ابن عصفور انظر: المقرب ١١٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١/٤٢٨ والتذييل والتكميل ٥/١٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ١/٤٤١ والتذييل والتكميل ٥/٩٤.

(مذ) و(منذ).

٢٣) صحح ابن عصفور[١] تصريح (مِنْ) بعد (لا) النافية للجنس.

٢٤) أجاز ابن خروف[٢] وابن الدّهان تنوين جمع المؤنث السالم إذا جاء اسمًا لـ (لا) النافية للجنس، مبنيًّا على الكسر.

٢٥) ذهب ابن مالك[٣] والفارسي إلى أنَّ (رأى) التي بمعنى اعتقد تتعدى لواحد.

٢٦) رأى جماعة من المتأخرين منهم خطّاب الماردي[٤] أنَّه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيَّر)، ويجعل من الأفعال الدالة على التحويل في باب (ظن وأخواتها).

٢٧) يختص المتصرف من الأفعال القلبية ما عدا (هب وتعلَّم) بالإلغاء (وهو ترك العمل لغير مانع لفظًا ومحلاً) وذلك إذا تأخر الفعل عن المفعولَيْن، أو توسَّط بينهما. فمذهب الأخفش لزوم الإلغاء، لا التخيير، واختاره ابن أبي الربيع[٥].

٢٨) (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ) إذا قيل بالنصب فهو على إضمار ذكرت، فقد رأى الشلوبين[٧] وجماعة من النحاة أنَّ هذا الفعل الناصب واجب الإضمار.

٢٩) أجاز المبرد نداء الاسم الموصول إذا سُمِّيَ به، ووافقه ابن مالك[٨].

٣٠) أجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس المشبه به مع (أل)، نحو: " يا الأسد شدة "،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٦٦/١-٤٦٧ والتذييل والتكميل ٢٢٦/٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٦٨/١-٤٦٩

والتذييل والتكميل ٢٣١/٥ وفيه: " سأل ابنُ خروف ابنَ هشام الخضراوي: كيف تقول: لا مسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مسلماتٍ لك، بالخفض والتنوين ... فكما أقول لا مسلمينَ لك، أقول: لا مسلماتٍ لك، فقال ابن خروف: بهذا أجبت، وهو الحق ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٨١/١

وشرح التسهيل ٨١/٢ قال: " ويقال رأيت الشيء بمعنى أبصرته، ورأيت رأي فلان بمعنى اعتقدته، ورأيت الصيد بمعنى أصبته في رئته، فهذه متعدية إلى واحد ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١ وارتشاف الضرب ٢١٠٥/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٩٠/١ والبسيط في شرح الجمل ٤٣٧/١-٤٣٨.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٦/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٧/٢ وشرح التسهيل ٣٩٨/٣.

ووافقه ابن مالك[1].

٣١) ذهب الأخفش إلى أن (أي) المنادى في: " يا أيها الرجل " موصولة، والمرفوع (الرجل) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (أي)، وما ذهب إليه ردّه المازني وابن مالك[2].

٣٢) ذهب ابن مالك[3] وغيره إلى أن المنادى العلم إذا كان موصوفًا بـِ (ابنة)، ومتصل، ومضاف إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح حكم المذكر الموصوف بِـ (ابن)، وكذلك حكمه في غير النداء من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بـِ (ابن).

٣٣) (في باب المندوب) أجاز ابن مالك[4] ويونس لحوق الألفِ المجرورَ بإضافة نعت المندوب.

٣٤) ذهب ابن طاهر[5] والسيرافي إلى جواز أن ينصب الفعل مصدرين: مؤكد ومبين، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها.

٣٥) ذهب الشلوبين[6] وغيره إلى أنَّ (تربًا) و(جندلاً) انتصبا انتصاب المصدر.

٣٦) شرط الأعلم الشنتمري[7] والمتأخرون من النحاة مشاركة المفعول له لفعله في الوقت والفاعل.

٣٧) ذهب بعض النحاة إلى أنَّ انتصاب (الطريق) ظرفًا يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس، واختاره ابن الطراوة[8].

٣٨) ذهب جماعة من النحاة منهم ابن مالك[9] إلى أنَّ (إذ) الظرفية تقع للاستقبال.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧/٢ وشرح التسهيل ٣٩٨/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠/٢ وشرح التسهيل ٤٠٠/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٣/٢ وشرح التسهيل ٣٩٥/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥١/٢ وشرح التسهيل ٤٢١/٣-٤٢٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٣٥٩/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٩٥/٢ وارتشاف الضرب ١٣٨٠/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٩٨/٢ وارتشاف الضرب ١٣٨٣/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ١١٤/٢ وارتشاف الضرب ١٤٣٨/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٢٧/٢

وشرح التسهيل ٢٠٧/٢ قال: " ويضاف إليها بلا تأويل ".

٣٩) رأى بعض النحاة أن (إذا) تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك[١]: " إنها وقعت مفعولاً به، ومبتدأ، ومجرورة بحتى "، وقد سبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث.

٤٠) رأى قوم أن (إذا) تخرج عن الاستقبال، ورأى ابن مالك[٢] أنها وقعت للماضي.

٤١) إذا دلت (إذا) على الشرط، فقيل إنها تدل حينئذٍ على التكرار، واختار ابن عصفور[٣] هذا المذهب.

٤٢) اختار أبو حيان[٤] مذهب المحققين بأن ناصبَ (إذا) شرطُها، حملاً لها على سائر أدوات الشرط.

٤٣) من المفعول فيه (أول). قال أبو حيان[٥]: " وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء، ويصرف أيضًا، فيقال أولةٌ، وآخرةٌ بالتنوين ".

٤٤) من المفعول فيه (بين)، وإذا لحقتها (الألف) و(ما) أضيفت للجملة، وذهب الفارسي وابن جني إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، واختاره ابن الباذش[٦].

٤٥) إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله، أو حال فأوجب ابن كيسان المطابقة للأول ووافقه أبو حيان[٧].

٤٦) ذهب قوم منهم ابن يسعون[٨] إلى أن (إلا) مع الاسم الواقع بعدها في الاستثناء المنقطع يكون كلامًا مستأنفًا.

٤٧) الأصل في إلا أن تكون للاستثناء، وفي (غير) أن تكون وصفًا، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بـ (إلا)، ويستثنى بـ (غير)، وذهب المبرد وابن السراج إلى أن من أوجه الموصوف أن يكون ذا (أل) الجنسية لأنه في معنى النكرة، بخلاف

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٣٢/٢.
وشرح التسهيل ٢١٠/٢ حيث ذكر أنها وقعت مفعولاً به فقط.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٣٢/٢ وشرح التسهيل٢١٢/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٣/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٣/٢ وارتشاف الضرب ١٤١١/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤٧/٢ وارتشاف الضرب ٢٣٣٣/٥.

(٦) انظر: همع الهوامع١٤٩/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع١٨٣/٢ وارتشاف الضرب ١٤٩٥/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٨٦/٢ وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣.

ذي (أل) العهدية، وجزم به ابن مالك[1] تبعًا لهما.

٤٨) أثبت الأصمعي وابن جني لـ(إلا) معنى الزيادة،وخرَّج عليه ابن مالك[2]قول الشاعر:

أَرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنونًا بِأَهْلِه[3] ... ...

٤٩) ذكر ابن مالك[4] تبعًا للأخفش والفارسي أنَّ (إلا) لا يفصل بها بين الموصوف وصفته، كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه.

٥٠) من أدوات الاستثناء (بيد). ورأى ابن مالك[5] وغيره أنها فيه بمعنى (غير).

٥١) حق صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة، وأجازه الأخفش وابن مالك[6] إن كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه، أو مثل جزئه.

٥٢) الحال المبينة هي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها، أما الحال المؤكِّدة فهي التي يستفاد معناها بدونها. وأنكر السهيلي[7] والمبرد والفراء أن تكون الحال مؤكدة، ورأوا أن الحال لا تكون إلا مبينة، إذ لا يخلو من تجديد فائدة عند ذكرها.

٥٣) ذهب قوم أن جمل أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا مستأنفة، وصحّحه ابن عصفور[8].

٥٤) وافق ابنُ عطية الغرناطي[9] الزمخشري في أن (لن) تفيد تأبيد النفي.

٥٥) أجاز الأخفش تعليق (حتى) قبل الشرط المذكور جوابه، وتبعه ابن مالك[10].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٠٢/٢

وشرح التسهيل ٣٠٠/٢ وما ذهبوا إليه قال عنه السيرافي أنه قول سيبويه.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٠٤/٢

وشرح التسهيل ٢٦٨/٢ وليس هذا من تخريج ابن مالك بل هو ما أنشده ابن جني. قال ابن مالك: " إلا زائدة،كل هذا قول ابن جني رحمه الله ".

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا

والبيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢١٩/١ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٣٠/٤؛ ٢٤٩/٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٤/٢ وشرح التسهيل ٣٠١/٢-٣٠٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٠٨/٢-٢٠٩ وشرح التسهيل ٣١٤/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع٢٣٥/٢ وشرح التسهيل ٣٤٢/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٤٥/٢ ونتائج الفكر ٣٩٧.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٥٩/٢ وشرح الجمل ٢٦١/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٨٧/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٠٣/٢ وارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

٥٦) إذا جرت (رُبَّ) الضمير فمذهب بعض النحاة أنه نكرة؛ لوقوعه موقع النكرة، وكأنك قلت رُبَّ شيءٍ، واختاره ابن عصفور[١].

٥٧) اختار ابن مالك[٢] ما ذهب إليه الكسائي وهشام بأن (مِنْ) تزاد للتنصيص على العموم مطلقًا، أي في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة.

٥٨) ذهب ابن مالك[٣] وجماعة من النحاة إلى أنَّ (مِنْ) قبل (قبل) و(بعد) زائدة.

٥٩) ذهب ابن مالك[٤] وابن ولاَّد إلى أن (مِنْ) إذا سبقت أفعل التفضيل فهي للمجاوزة.

٦٠) إذا توالى شرط وقسم، ولم يتقدمهما طالبُ خبرٍ فمذهب الفراء وابن مالك[٥] جواز جعل الجواب للشرط وإن تأخر.

٦١) رأى قوم من النحاة أن (جيرِ) التي تغني عن القسم هي حرف جواب بمعنى نعم، وصحّحه ابن مالك[٦].

٦٢) ذهب ابن مالك[٧] والجرجاني وابن الحاجب إلى أن (في) تُقَدَّر في الإضافة حيث كانت ظرفًا له.

٦٣) من الإضافة غير المحضة إضافة غير، ومثل، وشبه، وحسب، وغيرها، فهذه الأسماء نكرات، وإن أضيفت إلى المعرفة، وعلل ابن السراج والسيرافي ذلك بأنه مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام، وجزم به ابن مالك[٨]

٦٤) أجاز ابن مالك[٩] والزمخشري مطلقًا تقديم معمول المضاف إليه إذا كان المضاف (غير).

٦٥) منع الكسائي، والنحاس، والزبيدي[١٠]، والمتأخرين إضافة (ذو) وفروعه إلى الضمير

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٥٢/٢ وشرح الجمل ٥٠٤/١ والمقرب ٢١٩-٢٢٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٩/٢ وشرح التسهيل ١٣٧/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٨٢/٢ وشرح التسهيل ١٤٠/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٨٢/٢ وشرح التسهيل ١٣٤/٣-١٣٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٠٤/٢ وشرح التسهيل ٢١٦/٣-٢١٧.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٠٧/٢ وشرح التسهيل ٢١٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤١٣/٢ وشرح التسهيل ٢٢١/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤١٤/٢ وشرح التسهيل ٢٢٦/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٢٠/٢ وشرح التسهيل ٢٣٦/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٢٤/٢ وارتشاف الضرب ١٨١٥/٤.

إلا في الشعر.

٦٦) لم يجز الكسائي، والنحاس، والزبيدي[١] إضافة (آل) إلى الضمير.

٦٧) يُحذف مجزوم (لمَّا) الجازمة، فوافق أبو حيان[٢] هذا المذهب قائلاً: " وهذا أحسن ما يُخَرَّج عليه قراءة:﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا﴾[٣] "، ووافق في هذا التخريج ابنَ الحاجب ومحمدَ ابن مسعود الغزني.

٦٨) ذهب ابن مالك[٤] وغيره إلى أن (مهما) تأتي للزمان.

٦٩) قيل: " إن السين فرع سوف، ومقتطعة منها "، ورجَّح ابن مالك[٥] ذلك.

٧٠) رأى السهيلي[٦] وقطرب أنَّ تنوين التمكين يدخل فرقًا بين المفرد والمضاف، ومن ثمَّ حُذِفَ في الإضافة.

٧١) من النحاة من أنكر وصف اللزوم والتعدي لبعض الأفعال، نحو: شكر ونصح، فأصله أن يستعمل بحرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع وصحَّحه ابن عصفور[٧].

٧٢) رأى السهيلي[٨] والمبرد أن ثمة فرق بين الهمزة والباء في التعدية.

٧٣) من الأفعال ما يتعدى لاثنين، ثانيهما بحرف الجر، وقد أجاز الأخفش الصغير وابن الطراوة[٩] ووالد السيوطي حذف حرف الجر من الثاني في كل ما لا لبس فيه.

٧٤) جزم أبو حيان[١٠] بجواز وصف المفسر.

٧٥) أجاز المبرد، وابن السراج، والفارسي الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، واختاره

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٢٥/٢ وارتشاف الضرب ١٨١٨/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٩/٤-١٨٦٠.

(٣) سورة هود ١١١/١١

وانظر: تخريج هذه القراءة والقراءات الأخرى لهذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٦٦/٥-٢٦٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٥١/٢ وشرح التسهيل ٦٩/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٩٤/٢ وشرح التسهيل ٢٦/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥١٧/٢ ونتائج الفكر ٨٧.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥/٣ وشرح الجمل ٣٠٠/١-٣٠١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٩/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ١١/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٩١/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٢/٣.

ابن مالك[1].

٧٦) في المثال الآتي: " نعم الرجل زيد " قيل: إعراب (زيد) مبتدأ خبره الجملة قبله، ورجحه ابن مالك[2].

٧٧) رأى الأخفش وابن عصفور[3] أن الكاف التي للتشبيه غير متعلقة، فإذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان المتعلق (استقر)، فالكاف لا تدل عليه.

٧٨) أجاز الجزولي[4] وآخرون الاشتغال في تالي أداة تحضيض، أو عرض، أو تمنٍّ بـ (ألا) مع اختيار النصب.

٧٩) صحّح ابن مالك[5] ما ذهب إليه بعض النحويين في عدم الالتزام في عود ضمير على المبدل منه، وذلك في بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال،وعلّق على ذلك قائلاً: " ولكن وجوده أكثر من عدمه ".

٨٠) أجاز ابن مالك[6] تبعًا للأخفش حذف المبدل منه، وإبقاء البدل.

٨١) قد يغني مع استيفاء الشروط في فعلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل فعل آخر. رأى ابن عصفور[7] وغيره أن من الأفعال التي استغني عن الصوغ فيها: قام، وقعد، وجلس، وغضب، وشكر استغناءً بما أحسن قيامه ونحوه.

٨٢) من أوزان ألف التأنيث الممدودة (فُعَيْلِياء) كمُزَيْقِياء، ومُطَيْطِياء، ومنه (يَفَاعِلاء) كيَنَابِعَاء لمكان. قال أبو حيان[8]: " ولم يذكره إلا ابن القطاع، وتبعه ابن مالك[9] ".

٨٣) يقل حذف الحاء كحذفها من (حر) وأصله (حرح). قال أبو حيان[10]: " ولا أحفظ من حذف الحاء غيره ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح التسهيل ١٤/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٨/٣ وشرح التسهيل ١٦/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٩٢/٣ وشرح الجمل ٤٨٢/١-٤٨٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٠٣/٣ والمقدمة الجزولية ١٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣ وشرح التسهيل ٣٣٧/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٥٤/٣ وشرح التسهيل ٣٣٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٧٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٨٤/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩٩/٣-٣٠٠ وارتشاف الضرب ٦٤٧/٢-٦٥٠.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٩٩/٣-٣٠٠ وشرح الكافية ١٧٥٢/٤ والتسهيل ٢٥٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٢٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٥٦/١.

وهاكم نموذجًا لاتفاق نحوي من نحاة الأندلس مع غيره[1]:

قد تدخل الواو على أخبار (كان) وأخواتها إذا كانت جملة تشبيهًا بالجملة الحالية، كقوله:

وكَانوا أُناسًا يَنْفَحون فَأَصْبَحوا وأَكْثَرُ ما يُعْطونَه النَّظَرُ الشَّزْرُ[2]

وقوله:

فَظَلُّوا ومِنْهُم سابقٌ دَمْعُه لَه وآخَرُ يَثْني دَمْعَةَ العَيْنِ بالمُهْلِ[3]

هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك، وذهب الأخفش وتابعه ابن مالك أيضًا إلى جواز دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفية إذا كان جملة بعد إلا، كقوله:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قَابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعْتِبَارُ[4]

وقوله:

ما كان من بَشَرٍ إلا ومَيْتَتُه مَحْتُومَةٌ لَكِن الآجالُ تَخْتَلِفُ[5]

وقوله:

إذا ما سُتُورُ البيت أَرْخينَ لم يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إلا وَوَجْهُكِ أَنْوَرُ[6]

---

(١) همع الهوامع ١/٣٧٠-٣٧١.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٦٦.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٦٦.

(٤) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٦٧.

(٥) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٦٨.

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٢٤٤.

ب) اتفاق أكثر من نحوي مع غيره.

١) منع الفارسي إبقاء ميم (فم) حال الإضافة إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور[١]، وغيره من المغاربة.

٢) مذهب الأخفش جواز أن يبدل من الضمير المفسر، نحو " اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم "، وصحّحه ابن مالك[٢] وأبو حيان[٣].

٣) ذهب الشلوبين[٤]، والخضراوي[٥]، وابن مالك[٦]، وغيرهم إلى أن ما كُنِّيَ عن اسم جنس، غير علم للمذكر وهو (هن)، و(هنة)، و(هَنْت) للمؤنث لا يُكَنَّى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة.

٤) أجاز الأعلم الشنتمري[٧]، وابن خروف[٨]، والسيرافي وغيرهم وصل (ما) الموصول الحرفي بجملة اسمية.

٥) يجب حذف الخبر في مواضع منها: إذا وقع بعد لولا الامتناعية. وقيَّده الشلوبين[٩]، والرُّمَّاني، وابن الشجري بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، فضلاً عن أنه يجب، وتبعهم ابن مالك[١٠].

٦) أجاز ابن مالك[١١] تبعًا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور[١٢] توسيط خبر ليس بين الفعل والاسم.

٧) سُمِعَ من العرب نصب الجزأين بعد إنَّ وأخواتها، فرأى ابن الطراوة[١٣]،

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٣٢ والمقرب ٢٣٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٢٢٣ وشرح التسهيل ١/١٥٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٢٢٣ والتذييل والتكميل ٢/٢٦٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٤٢ وارتشاف الضرب ٢/٩٧٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/٢٤٢ وارتشاف الضرب ٢/٩٧٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/٢٤٢ وشرح التسهيل ١/١٨٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ١/٢٦٥ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٠.

(٨) انظر: همع الهوامع ١/٢٦٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/٣٣٧ وشرح التسهيل ١/٢٧٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١/٣٣٧ وشرح التسهيل ١/٢٧٦.

(١١) انظر: همع الهوامع ١/٣٧٢ وشرح التسهيل ١/٣٤٨-٣٤٩.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١/٣٧٢ والمقرب ١٠٥.

(١٣) انظر: همع الهوامع ١/٤٣١ والتذييل والتكميل ٥/٢٧.

وابن السيد[1]، وأبو عبيد القاسم بن سلام أن هذا سائغ وأنه لغة.

٨) صحّح ابن مالك[2] وأبو حيان[3] ما ذهب إليه المبرد من الجواز مطلقًا لدخول اللام على معمول الخبر إذا كان متوسطًا بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور.

٩) قال ابن مالك[4]: " الأجود ألا يحكم بجواز دخول اللام على الشرط إذا كان خبرًا؛ لأنه لم يسمع "، ووافقه أبو حيان[5] قائلاً: " إن الكسائي والفراء أيضًا نصًّا على منعه ".

١٠) منع طائفة من النحاة منهم ابن الحاجب حذف[6] معمولي ظن وأخواتها اختصاراً (وهو الحذف لدليل)، وصحّحه ابن عصفور[7]، وأبو إسحق بن ملكون[8].

١١) (في القول وما تصرف منه) فإنه يعمل عمل ظن وأخواتها، فينصب المفعولين. ذهب الأعلم الشنتمري[9] وابن خروف[10] وغيرهما على إعماله باقيًا على معناه (أي ليس شرطًا أن يعمل حتى يُضمَّن معنى الظن).

١٢) ذهب السهيلي[11] والرندي[12] وابن درستويه إلى أن المجرور بحرف جر غير زائد لا يقوم مقام المفعول به نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به، بل النائب حينئذٍ ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٣١/١ والتذييل والتكميل ٢٧/٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١ وشرح التسهيل ٢٧/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١ وتقريب المقرب ٥٥ والتذييل والتكميل ١٠٧/٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/١ وشرح التسهيل ٢٨/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/١

والتذييل والتكميل ١١٥/٥ حيث علق أبو حيان على ما ذهب إليه ابن مالك قائلاً: " فقوله والأجود عبارة غير جيدة، وإنما ينبغي أن يقول: فلا يحكم بجوازه؛ لأن العرب إذا لم تدخل عليه اللام فلا ندخلها نحن ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١-٤٨٩ويبدو أنه أسقط من السياق لفظ (أحد) حتى تستقيم العبارة (حذف أحد المفعولين)؛ لأن السيوطي ذكر قبل هذه المسألة بتوسع حذف المفعولين اقتصاراً واختصاراً.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١-٤٨٩

وشرح الجمل ٣١٠/١ ولم يمنعه ابن عصفور، بل قال : " فأما الاختصار فجائز قليل ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١-٤٨٩ وارتشاف الضرب ٢٠٩٨/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٥٠٣/١ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٥٤/١-٢٥٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٥٠٣/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٩/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١ ونتائج الفكر ٣٧٠.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١ وارتشاف الضرب ٣٣٧/٣.

١٣) إذا بُني الفعل اللازم للمفعول فمذهب ابن السيد[١] والزجاجي بأن النائب هو ضمير المصدر(كجُلِس أي الجلوس)، وقال أبو حيان[٢]: " ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود ".

١٤) (في باب الترخيم) سُمِعَ من كلام العرب: يا عائشةَ بفتح التاء، فقيل: إنه غير مرخم، واختار هذا المذهب ابن مالك[٣] وابن طلحة[٤].

١٥) قال مبرمان: " إذا دخلت الفاء على (إذا) فهي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها "، واختاره الشلوبين الصغير[٥] وأبو حيان[٦].

١٦) من المفعول فيه (غيرُ)، وتأتي مبنية على الضم. فمذهب السيرافي، وابن السراج، وابن مالك[٧]، وأبو حيان[٨] أنها تأتي بعد (ليس) و(لا). أي: (ليس غيرُ)، و(لا غيرُ).

١٧) اختلف النحاة في الاستثناء من العدد، فمنهم من منعه مطلقًا، واختاره ابن عصفور[٩] وأبو حيان[١٠].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٢٥/١ وإصلاح الخلل ١٩٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٢٥/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٧٠/٢ وشرح التسهيل ٤٢٨/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٧٠/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢

وارتشاف الضرب ١٤١٣/٣ حيث ذكر أبو حيان ما ذهب إليه مبرمان دون إبداء رأيه.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٤٥/٢

وشرح التسهيل ٤١٧/٢-٣١٨ ليس كما ذكر السيوطي، حيث ذكر ابن مالك المذهب دون إبداء رأيه، وما ذكره ذهب إليه المبرد وأكثر المتأخرين، وليس السيرافي، وذكر بناء (غير) على الضم بعد (ليس) فقط، وقال ابن مالك: " قال السيرافي: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد (ليس) ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ".

(٨) انظر: همع الهوامع ١٤٥/٢

وارتشاف الضرب ١٥٤٨/٣-١٥٤٩ وذكر بناء (غير) على الضم بعد (ليس) فقط.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٠٠/٢ وشرح الجمل ٢٥١/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٠٠/٢.

١٨) أجاز قوم منهم ابن خروف[١] العطف على المستثنى بإلا بالجر، على أن (إلا) في معنى (غير)، ووافقه أبو حيان[٢] قائلاً: " وفي هذا دليل على إجراء النعت مجرى العطف، وأنها لا تتقيد به ".

١٩) إذا كان الحال الجملة ماضيًا مثبتًا، وفيه الضمير، وجبت (قد)؛ لتقربه من الحال، فإن لم تكن ظاهرة قدرت. هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور[٣]، والجزولي[٤]، والأبذي[٥]، وهو قول المبرد والفارسي.

٢٠) ذهب ابن طاهر[٦]، وابن خروف[٧]، والأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو الوليد الوحشي[٨] إلى أنه لا يجب نعت مجرور (رُبَّ)، وتضمُّنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختار ابن مالك[٩] مذهبهم، وتبعه أبو حيان[١٠] في هذا الاختيار.

٢١) رأى الفارسي، وابن الطراوة[١١]، والشلوبين[١٢]، وابن خروف[١٣] أنَّ (على) اسمًا معربًا دائمًا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٠٧/٢ وارتشاف الضرب ١٥٤٤/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٠٧/٢
وارتشاف الضرب ١٥٤٤/٣وذهب إلى غير ذلك فقال: " والصحيح أنه لا يراعى المعنى في (إلا زيد) على تقدير: (غير زيد)، فلا يجوز ما قام القوم إلا زيدٍ وعمرٍو بالخفض حملاً لـ (إلا زيد) على (غير زيد) ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ وشرح الجمل ٥٢٧/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ والمقدمة الجزولية ٩٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ والأبدي النحوي١١٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٥٠/٢ وارتشاف الضرب ١٧٤١/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥٠/٢ وشرح التسهيل ١٨٣/٣ وارتشاف الضرب ١٧٤١/٤.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ وفيها الوقشي وليس الوحشي.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٥٠/٢ وشرح التسهيل ١٨١/٣-١٨٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٥٠/٢
وتذكرة النحاة ٦ وارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ حيث ذكر أبو حيان المسألة دون إبداء رأيه.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٣/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢
والتوطئة ٢٤٩ حيث قال : " من وعلى تكونان حرفين واسمين " وانظر: ارتشاف الضرب ١٧٣٣/٤حيث قال أبو حيان: " والشلوبين في أحد قوليه ".

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٣/٤.

٢٢) إذا اتصلت (مِنْ) بـ (ما) فمذهب ابن خروف[١]، وابن طاهر[٢]، والأعلم الشنتمري[٣] والسيرافي أن معناها (ربما).

٢٣) (رُبَّ) تحذف بعد (الواو) و(بل) كثيرًا. فمذهب ابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وغيرهما أنَّه لا خلاف في أن الجر بـ (رُبَّ) محذوفة لا بهما.

٢٤) رأى الشلوبين الصغير[٦]، وأبو اسحق ابن ملكون[٧]، وأبو منصور الجواليقي أنَّ (أل) في فاعل نعم وبئس هي عهدية شخصية، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم.

٢٥) أعمل ابن خروف[٨] وابن ولاد (فِعِّيلاً)، وهي من صيغ المبالغة، ووافقهما أبو حيان[٩].

٢٦) منع ابن مالك[١٠] التنازع في العامل المكرر المعنى لغرض التأكيد، ووافقه ابن أبي الربيع[١١] والبهاء بن النحاس.

٢٧) أنكر يونس، والفارسي، وابن كيسان، وابن مالك[١٢] كون (إمَّا) عاطفة، وذهبوا إلى أن العطف بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو، ورأى ابن عصفور[١٣] أنه مجمع على كونها غير عاطفة، قائلاً: " إنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٨٥/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٨٥/٢ وشرح التسهيل ١٨٩/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ٦٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٩٩/٣ وشرح التسهيل ١٦٥/٢-١٦٦.

(١١) انظر: همع الهوامع ٩٩/٣

والبسيط في شرح الجمل ٣٦١/١ وما ذهب إليه على النقيض حيث أجاز التنازع في العامل المكرر.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٧٧/٣ وشرح التسهيل ٣٤٤/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ١٧٧/٣ والمقرب ٢٥١.

٢٨) شرط السهيلي[١]، وأبوحيان[٢]، والأُبَّذي[٣]، وابن هشام في (لا) العاطفة تعاند متعاطفيها.

وهاكم نموذجًا لاتفاق أكثر من نحوي أندلسي مع غيره[٤]:

(إمَّا) بالكسر المسبوقة بمثلها تأتي لمعانٍ خمسة:

الأول: الشك، نحو: جاء إما زيد وإما عمرو.

الثاني: الإبهام، نحو قوله عز وجل : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [٥] .

الثالث: التخيير، نحو قوله عز وجل: ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٦].

الرابع: الإباحة، نحو: اقرأ إما فقهًا، وإما نحوًا.

الخامس التفصيل، نحو قوله عز وجل: ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[٧].

وأنكر يونس، وأبو علي الفارسي، وابن كيسان، وابن مالك كونها عاطفة، كما أن الأُولى غير عاطفة، ورأوا أنَّ العطف بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو.

ورأى ابن مالك أنَّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو، فلتكن (إما) كذلك بل أولى.

ورأى ابن عصفور أنه مجمع عليه، أي على كونها غير عاطفة كالأولى؛ تخلصًا من دخول عاطف على عاطف، قائلاً: " وإنما ذكروها في باب العطف؛ لمصاحبتها لحرفه ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٣-١٨٤ ونتائج الفكر ٢٥٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٣-١٨٤ وارتشاف الضرب ١٩٩٧/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٣-١٨٤ والأبدي النحوي ١٣٠-١٣١.

(٤) همع الهوامع ١٧٧/٣.

(٥) سورة التوبة ١٠٦/٩.

(٦) سورة الكهف ٨٦/١٨.

(٧) سورة الإنسان ٣/٧٦.

1241513
الجامعة الإسلامية - المكتبة - قسم الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس مع غيرهم

أ) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم، ومنهم مشارك لغيره.

١) رأى ابن مالك[١] أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع إذا لحقته ألف، أو واو، أو ياء، بينما قال بإعرابه جماعة منهم: السهيلي[٢]، وابن طلحة[٣]، وابن درستويه.

٢) قيل : إنَّ (ذان، وتان، واللذان، واللتان) صيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونُسِبَ للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان[٤]، في حين رأى ابن مالك[٥] أنها مثناة حقيقة، وأنها لما ثنيت أُعرِبَت.

٣) من شروط التثنية والجمع اتفاق اللفظ، فهل يشترط اتفاق المعنى. فابن مالك[٦] ذهب تبعًا لأبي بكر بن الأنباري إلى عدم اشتراط المعنى، أما ابن عصفور[٧] فقد أجاز التثنية إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، نحو: (الأحمران) للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

٤) مذهب ابن مالك[٨]، والجرجاني، وطائفة من النحاة أنّ اسم الإشارة ذا البعد يتعاقب مع ذي القرب، ورده السهيلي[٩]، وقال: " إنَّ ذلك من النيابة، لا التعاقب ".

٥) رأى الجزولي[١٠] وغيره أنَّه يُعرض في (أل) الجنسية الحضور "، ورأى ابن عصفور[١١] أنه لا تقع الحضورية إلا بعد اسم الإشارة، وأي في النداء، وإذا

---

(١) انظر: همع الهوامع ٦٧/١ وشرح التسهيل ٣٧/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٦٧/١
والتذييل والتكميل ١٩٠/١ حيث قال السهيلي: " وأنّ شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الإعراب في تلك الحروف، كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٦٧/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤١/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤١/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٤٤/١ وشرح التسهيل ٦٠/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٤٤/١ والمقرب ٣٩٣/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٥٣/١ وشرح التسهيل ٢٤٨/١-٢٤٩.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٥٣/١
والتذييل والتكميل ٢٠٧/٣ وارتشاف الضرب ٩٨٠/٢ حيث قال السهيلي: " وهذا باطل ".

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٦٠/١ والمقدمة الجزولية ٦٦.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢٦٠/١ وشرح الجمل ١١١/١.

الفجائية، أو في اسم الزمان الحاضر، وما في معناهما، وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك.

٦) ذهب قوم من النحاة منهم ابن خروف[١]، وابن درستويه، وأبو عبيدة ، ومكّي إلى وقوع (ما) الموصولة على آحاد من يعقل، وثمة وجهة أخرى للسهيلي[٢] حيث رأى أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتقع على صفات من يعقل، وعلى المبهم أمره.

٧) شرط ابن مالك[٣] لدخول (ليس) على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن، ورأى أبو حيان[٤] أن هذا التخصيص ليس بصحيح، فقد حكى ابن عصفور[٥] اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد.

٨) منع قوم منهم: الشلوبين[٦]، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن برهان، والجرجاني دلالة كان وأخواتها على الحدث، وذهب ابن خروف[٧] وابن عصفور[٨] إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون في الأصول.

٩) ذكر ابن مالك[٩] أن (فَتَأَ) تأتي تامة بمعنى كسر أو أطفأ، وحكى الفراء: فتأته عن الأمر: كسرتُه، والنار أطفأتها، وقال أبو حيان[١٠]: " وهذا وَهْمٌ وتصحيف، إنما ذاك بالتاء المثلثة ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٢٩/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٣١/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٦١/١

وشرح التسهيل ٣٤٤/١ حيث ذكر دخولها على الماضي دون اشتراطه أن يكون اسمها ضمير الشأن.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٦١/١ والتذييل والتكميل ١٥٠/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٦١/١ وشرح الجمل ٤١٨/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٦٢/١ والتوطئة ٢٢٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٦٢/١ وارتشاف الضرب ١١٥٢/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٦٢/١ وشرح الجمل ٣٨٥/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٦٩/١ وشرح التسهيل ٣٤٣/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٦٩/١ وارتشاف الضرب ١١٥٩/٣.

١٠) رأى أبو حيان[١] أنَّ حذف النون من (كان) شاذ في القياس، لكن سوَّغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة ولم يجز حذفها عند ملاقاة الضمير، ولا عند الساكن، وأجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك[٢].

١١) أجاز المبرد توسط خبر أفعال المقاربة بين الفعل والاسم إن اقترن الخبر بـ (أنْ)، وصحّحه ابن عصفور[٣]، في حين منعه الشلوبين[٤].

١٢) أنكر السهيلي[٥] دخول (ظن واخواتها) على المبتدأ والخبر أصلاً، وخالفه أبو حيان[٦] مصحّحًا قول النحويين في دخولها على المبتدأ والخبر.

١٣) إذا أجيز بناء كان للمفعول فقد رأى ابن خروف[٧] والسيرافي أن ضمير مصدرها يُقَام مقام المرفوع، ويُحذَف الاسم والخبر، إلا أن ابن عصفور[٨] له رأي آخر وهو أن يقام مقام المرفوع ظرف أو مجرور معمول لها، بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويُحْذَف الاسم والخبر.

١٤) من حروف النداء (أي) بالفتح والقصر والسكون، وفي معناها أقوال: فمذهب المبرد والجزولي[٩] أنها للقريب كالهمزة، أما ابن مالك[١٠] فذهب إلى أنها للبعيد كالياء.

١٥) عَدَّ ابن مالك[١١] تبعًا للزجاجي (غفرانك) من المصادر التي لا يظهر عاملها (وهو الفعل)، واضطرب كلام ابن عصفور[١٢] في ذلك، فمرة عدّه من البديل عن فعله، (أي لا يظهر فعله)، ومرة أخرى عدّه مما يجوز إظهار ناصبه.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/١ وارتشاف الضرب ١١٩٣/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/١ وشرح التسهيل ٣٦٦/١-٣٦٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٢٠/١ والمقرب ١١٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٢٠/١ والتوطئة ٢٩٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٨٧/١ ونتائج الفكر ٣٣٩-٣٤٠.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٨٧/١

وارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤ حيث ذكر آراء النحاة دون إبداء رأيه.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥٢٤/١ وارتشاف الضرب ١٣٢٦/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥٢٤/١ وشرح الجمل ٣٨٥/١ والمقرب ٨٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٧/٢ المقدمة الجزولية ١٨٧.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٧/٢ وشرح التسهيل ٣٨٥/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٨٩/٢ وشرح التسهيل ١٩٢/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٨٩/٢.

١٦) من أحوال (إذ) مجيئها بعد (بين) و(بينما). وعلى القول بظرفيتها حينئذٍ قد ذهب ابن الباذش[١] وابن جني إلى أن عاملها الفعل الذي بعدها، وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور، في حين ذهب الشلوبين[٢] إلى أن (إذ) مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و(إذ) بدل منهما.

١٧) قيل: ترد (إذا) للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية، وجزم به ابن مالك[٣]، وردَّه أبو حيان[٤].

١٨) رأى ابن هشام الخضراوي[٥] أنَّ (ما) في (لا سيما) زائدة لازمة لا تحذف، وإن تلاها معرفة فمرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و(ما) موصولة بمعنى الذي، مجرورة بإضافة (سيّ) إليها، والجملة صلة، وأجاز ابن خروف[٦] أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والجملة صفة، واستحسن الشلوبين[٧] وابن مالك[٨] ما قيل[٩]: إنَّ (ما) حرف كافٌّ لـ (سِيّ) عن الإضافة، والمنصوب تمييز.

١٩) وافق ابن عصفور[١٠] وابن مالك[١١] مذهب المتأخرين في أنَّ تمييز الجملة من أحواله أن يكون من المفعول، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[١٢]،

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٤/٢ وشرح التسهيل ٢١٠/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٤/٢

وارتشاف الضرب ١٤١٤/٣ قال:" فتخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة اسمية وَهْمٌ ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١٧/٢

وارتشاف الضرب١٥٥٠/٣. قال أبو حيان: " وَوَهِمَ ابن هشام في زعمه عن سيبويه أنها زائدة لازمة ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٢١٧/٢ وارتشاف الضرب١٥٥٠/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢١٧/٢ وشرح التسهيل ٣١٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥١/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢١٧/٢ وشرح الكافية ٧٢٥/٢ وشرح التسهيل ٣١٩/٢.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣١٩/٢ وما استحسنه الشلوبين وابن مالك هو ما ذهب إليه الفارسي، وذهب إلى أن (ما) عوض من المضاف إليه، وليس كما ذكر السيوطي أنه حرف كافٌّ.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢ وشرح الجمل ٢٨٢/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢ وشرح التسهيل ٣٨٤/٢.

(١٢) سورة القمر ١٢/٥٤.

ورأى الشلوبين[1] أنَّ (عيونًا) في الآية نُصِبَ على الحال المقدرة، لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً عن المفعول، فينبغي ألا يقال به، ورأىابن أبي الربيع[2] أن (عيونًا) نصب على البدل من الأرض، وحُذِفَ الضمير، أي عيونها، أو على إسقاط حرف الجر.

٢٠) منع ابن عصفور[3] تقديم تمييز الجملة على الفعل بناءً على أن الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها، وجوَّزه الكسائي، والمبرد، والمازني، والجَرمي، وجماعة بشرط كون الفعل متصرفًا، وأيّدهم أبو حيان[4] قائلاً: " ويستثنى من المتصرف كفى ".

٢١) عن تعلق (رُبَّ) ذهب ابن طاهر[5] والرماني إلى أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة، بيد أن أبي حيان[6] له وجهة أخرى حيث رأى أن الأصح أنها تتعلق بالعامل الذي يكون خبرًا لمجرورها، أو عاملاً في موضعه، أو مفسرًا له.

٢٢) من لغات (أيمن): (مُ) . رأى الزمخشري أنها (مُنُ) الداخلة على (ربِّي)، وحذفت نونها، وردّه ابن مالك[7] بأنها لو كانت لجاز دخولها على ربِّي كالأصل ، وأجاب أبو حيان[8] بأنه قد سُمِعَ ذلك.

٢٣) رأى أبو حيان[9] أن جواب القسم المقرون بـ (ما)، أو (إنَّ) المؤكدة، أو (اللام) مع اسم، لا يقدم معمول عليه مطلقًا بلا خلاف، وصحّح عدم جواز التقديم مطلقًا عند

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢

والتوطئة ٣١٤ قال: " ويجوز أن يكون عيونًا هذا حالاً، أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢ وارتشاف الضرب ١٦٢٣/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٦٨/٢ وشرح الجمل ٢٨٤/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٦٨/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٥٣/٢ وارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٥٣/٢

وتذكرة النحاة ٨ وارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤ وما ذكره أبو حيان هو رأي الجمهور، ولم يبد رأيه فيما ذهبوا إليه.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٩٦/٢ وشرح التسهيل ٢٠٣/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٩٦/٢

وارتشاف الضرب ١٧٧٢/٤ذكرها دون إبداء رأيه.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٠٥/٢ وارتشاف الضرب ١٧٨٦/٤.

اقتران اللام مع مضارع، في حين رأى ابن مالك[1] تقديم الظرف والمجرور دون المفعول.

٢٤) رأى ابن مالك[2] أن تنوين (جيرِ) التي تغني عن القسم ضرورة أو ترنّم "، وزاد الفارسي: أو شاذ، واختاره أبو حيان[3] وابن هشام وغيرهما.

٢٥) يُضاف اسمٌ لمرادفه، ونعته، ومنعوته، ومؤكده. فرأى جماعة أنَّ هذه الإضافة محضة، واختاره أبو حيان[4]، في حين ذهب ابن مالك[5] إلى أنها واسطة بين المحضة وغير المحضة.

٢٦) (أجل) حرف للجواب كنعم، وخصه قوم بالخبر، وعليه ابن مالك[6] والزمخشري، أما ابن خروف[7] فخصّه به في الغالب.

٢٧) ذهب دريود[8] إلى أنَّ (ذا) في (حبذا) زائدة، وليست اسمًا مشاراً به، في حين اختار ابن عصفور[9] مذهب المبرد والأكثرين بأن (حبذا) اسم واحد مركب.

٢٨) جزم ابن مالك[10] تبعًا للأخفش بجواز اتحاد توكيد متعاطفين إن اتحد عاملهما معنىً، وإن اختلفا لفظًا، وقال أبو حيان[11]: " ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونًا يُبنى عليه، والذي تقتضيه القواعد المنع ".

٢٩) قال ابن مالك[12] عن الضرائر: " يجوز للشاعر أن يرتكب ما لا يجوز في الاختيار، إن لم يجد عنه مندوحة، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى، وأجازها

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٠٦/٢ وشرح التسهيل ٢١٨/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠٨/٢ وشرح التسهيل ٢١٩/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٨٩/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤١٩/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤١٩/٢ وشرح التسهيل ٢٢٥/٣-٢٣٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٩٠/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٩٠/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣١/٣ وارتشاف الضرب٢٠٦٠/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣١/٣ والمقرب ٧٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٤٢/٣ وشرح التسهيل ٢٩٦/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٤٢/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢٣٥/٣.

ابن جني، وابن عصفور[1]، وأبو حيان[2]، وابن هشام مطلقًا، أي وإن لم يضطر إليه؛ لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر.

وإليكم نموذجًا يوضح ذلك[3]:

يجوز حذف نون يكون تخفيفًا بشروط :

- أن يكون من مضارع، بخلاف الماضي والأمر، مجزومًا بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.
- وألا توصل بضمير، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه "[4]، ولا بساكن، نحو قوله عز وجل: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[5].

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط: قوله عز وجل:﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[6]، وقوله عز وجل: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[7]، وقوله عز وجل:﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[8]، وقوله عز وجل: ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ ﴾[9].

ذهب أبو حيان إلى أنَّ حذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحرف العلة "، وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما رد نون (لد) إذا أضيف إليه ، فقيل: (لدنه)، ولا يجوز: (لده)، ولا عند الساكن؛ لأنها تحرك حينئذٍ، فيضعف الشبه.

وأجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك تمسكًا بنحو قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسَّرَرْ[10]

وقوله:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٣٥/٣ وشرح الجمل ٥٤٩/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٣٥/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

(٣) همع الهوامع ٣٨٨/١.

(٤) جزء من حديث شريف ورد في صحيح مسلم ١٤٣٢ في كتاب الفتن وأشراط الساعة برقم ٧٢٤٨.

(٥) سورة البينة ١/٩٨.

(٦) سورة مريم ٢٠/١٩.

(٧) سورة المدثر ٤٣/٧٤.

(٨) سورة النحل ١٢٧/١٦.

(٩) سورة غافر ٨٥/٤٠.

(١٠) البيت من الرمل وهو لحسين بن عرفطة في خزانة الأدب ٣٠٤/٩؛٣٠٥ وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١.

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً[1] ... ...

وقوله:

إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى[2] ... ...

وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ ، فيكون الحذف حينئذٍ أولى ــ ردّه أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وضَعُفَ الشبه، فزال أحد جزئيها، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها.

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... فَقَدْ أَبْدَت المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في لسان العرب (كون) ٤٤٧/١٣ وخزانة الأدب ٣٠٤/٩.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وهو بلا نسبة في الدرر ٩٦/٢ ولسان العرب (كون) ٤٤٧/١٣.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس، وبمشاركة غيرهم فيها

١) ذهب الجزولي[١] وجماعة إلى أن الفعل المضارع يتعين فيه الاستقبال إذا اقترن بلام القسم، في حين صحّح ابن مالك[٢] مذهب الأخفش والمبرد وهو بقاؤه على الاحتمال مع لام القسم و(لا) النافية.

٢) هل يشترط في الكلام إفادة المخاطب شيئًا يجهله؟ قيل: نعم، وجزم به ابن مالك[٣]، وقيل: لا، وصحّحه أبو حيان[٤].

٣) وهل يشترط القصد في الكلام ؟ ثمة قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك[٥]

والثاني: لا، وصحّحه أبو حيان[٦].

٤) المحكي بـ (مَنْ)، نحو: مَنْ زيدٌ، مَنْ زيدًا، مَنْ زيدٍ. قيل: إنه مبني، واختاره ابن عصفور[٧]، وقيل: إنه واسطة، وإنَّ حركته لا حركة بناء، ولا حركة إعراب، وهو الصحيح عند أبي حيان[٨].

٥) في تقديم خبر كان أو توسيطه إذا كان جملة أقوال: فابن السراج أجازه قياسًا، وإن لم يُسمع، وصحّحه ابن مالك[٩]، في حين صحّح ابن عصفور[١٠] المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٤/١ والمقدمة الجزولية ٣٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٥/١ وشرح التسهيل ١٨/١-٤٢١، ٢٠٨/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٢/١ وشرح التسهيل٧/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٣/١ والتذييل والتكميل ٣٤/١-٣٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٣/١ وشرح التسهيل ٧/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٣/١

والتذييل والتكميل ٣٦/١ حيث ذكر آراء عدة دون ميل لأيٍّ منها.

(٧) انظر: همع الهوامع ٦٩/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٦٩/١ وارتشاف الضرب ٦٨٧/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٧٤/١ وشرح التسهيل ٣٥٥/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٧٤/١

وشرح الجمل ٣٩١/١-٣٩٢ وهو على النقيض حيث قال: " واختلف في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمر هل يجوز تقديمه أو لا، فمنهم من منع ... ومنهم من أجاز ... والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم ".

٦) إذا اجتمع في باب كان معرفتان فمذهب الفارسي، وابن طاهر[١]، وابن خروف[٢]، وابن مضاء[٣]، وابن عصفور[٤] أن تتخير أيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر، ومذهب ابن الباذش[٥]، وابن الضائع[٦]، والسيرافي أنك تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم، والمجهول الخبر.

٧) جزم ابن مالك[٧] بما قيل بسكوت (كان) عن الانقطاع وعدمه، أما أبو حيان[٨] فقد وافق الأكثرين في أن (كان) الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه.

٨) المتفق على أفعال الرجاء (عسى) و(اخلولق)، وزاد ابن طريف السرقسطي[٩] وابن مالك[١٠] (حرى)، وقال أبو حيان[١١]: " والمحفوظ أن حرى اسم منون، لا يثنى، ولا يُجمع "، وقال ثعلب: " أنت حرى من ذلك " أي حقيق وخليق.

٩) ألحق الأخفش بعَلِمَ ــ وهي ما دلت على يقين ــ سمع المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت، ووافقه ابن عصفور[١٢]، وابن أبي الربيع[١٣]،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٤/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١

والتذييل والتكميل ١٩٤/٤ هذا ما نقله أبو حيان عن ابن عصفور في شرح الجمل الصغير، أما في شرح الجمل الكبير ٤٠١/١-٤٠٢ فقد قال ابن عصفور: " فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فإنك تجعل الذي هو أعرف الاسم، والذي هو أدون تعريفًا الخبر هذا هو المختار ...فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٦/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ١٩٦/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٨٠/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٨٠/١ وارتشاف الضرب ١١٨٤/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤١٢/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤١٢/١ وشرح التسهيل ٣٨٩/١.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤١٢/١

والتذييل والتكميل ٣٣٠/٤ قال: " فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، وإلا فالمحفوظ أن حرى اسم منون ".

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١

وشرح الجمل ٣٠٣/١ وما ذكره على النقيض التام حيث قال: " فباطل أن تكون من باب أعطيت ... وباطل أن تكون من باب ظننت ... فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد ".

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١ والبسيط في شرح الجمل ٤٤٦/١.

وابن مالك[1]، والفارسي، وابن بابشاذ، وابن الصائغ، في حين أنكر الجمهور ذلك حيث ذهبوا إلى أنَّ (سمعت) لا تتعدى إلا لمفعول واحد، واحتج لقولهم ابن السيد البطليوسي[2] بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد.

١٠) حَذْفُ معمولي ظن وأخواتها اقتصاراً (أي لغير دليل) فيه مذاهب: فمذهب الأخفش والجرمي والمحققين: كابن طاهر[3]، وابن خروف[4]، والشلوبين[5] إلى المنع مطلقًا، أما أكثر النحويين ومنهم: ابن السراج والسيرافي فالجواز مطلقًا، وصحّحه ابن عصفور[6]، وأجازه الأعلم الشنتمري[7] في ظن، وما في معناها، دون عَلِمَ وما في معناها، أما أبو العلا إدريس[8] فعلى المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، فلا يتعدى الحذف في: ظننت، وخلت، وحسبت؛ لوروده فيها.

١١) يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير المانع. وعدّ الفارسي من المعلقات (لعل)، ووافقه أبو حيان[9]، وعدّ ابن السراج والنحاس منها (لا) النافية، وعدّ ابن مالك[10] (لام) القسم وأنكرهما أبو حيان[11]، وعدّ ابن مالك[12] أيضًا (لو)، وثمة وجهة أخرى ذهب إليها ثعلب والمبرد وابن كيسان حيث رأوا أنّه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا يعلق، ورجحه الشلوبين[13].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١ وشرح التسهيل ٨٤/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وشرح التسهيل ٧٤/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وشرح التسهيل ٧٤/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وشرح التسهيل ٧٤/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وشرح الجمل ٣١٢/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/١ وارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١ وارتشاف الضرب ٢١١٦/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١ وشرح التسهيل ٨٨/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١ وارتشاف الضرب ٢١١٤/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١ وشرح التسهيل ٨٩/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١

والتوطئة ٢٠٦ قال: " فهذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار، ويجوز الإلغاء والتعليق إلا في صيّرت وجعلت ".

١٢) إذا كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول في غير باب علمت، نحو: عرفت زيدًا أبو من هو، فالجملة بدل منه، هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك[١]، وذهب ابن عصفور[٢] إلى أنها بدل كل من كل بتقدير: قصة زيد، أو أمر زيد، أما المبرد، والأعلم[٣]، وابن خروف[٤]، وغيرهم فذهبوا إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال، وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني لـ (عرفت) على تضمنه معنى (علمت)، واختاره أبو حيان[٥].

١٣) من استعمالات القول وما تصرف منه أن ينصب المفرد، ومنه المراد به مجرد اللفظ، نحو قلت كلمة، وجعلوا منه قوله عز وجل: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[٦] ،هذا ما ذهب إليه ابن خروف[٧]، وابن مالك[٨]، والزجاجي، والزمخشري، في حين ذهب جماعة منهم ابن عصفور[٩] إلى أنه لا ينصب بالقول، بل يُحكى.

١٤) منع قوم منهم ابن القواس، وابن أبي الربيع[١٠] الإلغاء والتعليق في الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل، سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، ومنعهما آخرون إن بنيت للفاعل،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٩٨/١ وشرح التسهيل ٩٢/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٩٨/١ وشرح الجمل ٣٢٢/١؛ ٤٢٦/٢ والمقرب ١٣٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/١

والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٨/١-٣٢٩ فما ذكره السيوطي ليس مذهب الأعلم بل هو ما حكاه عن المبرد، ولم يرض عنه الأعلم وقال : " فزيدٌ منصوب بعرفت، وأبو من هو عند المبرد حال، وهو غلط؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو، كقولك: مررتُ بزيدٍ وأبوه قائم، وأنت لا تقول: عرفت زيدًا وأبو من هو فقد بطل الذي قال من الحال، والصواب أن تكون الجملة بدلاً من زيد، وموضعها نصب كأنك قلت: عرفت أبو من هو ". وما ذكره السيوطي هو متابعة لأبي حيان، ونَقْل عنه. انظر: ارتشاف الضرب ٢١٢١/٤

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/١ وارتشاف الضرب ٢١٢١/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/١

وارتشاف الضرب ٢١٢١/٤ حيث ذكر مذهب الفارسي دون إبداء رأيه.

(٦) سورة الأنبياء ٦٠/٢١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١ وشرح التسهيل ٩٥/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١ وشرح التسهيل ٩٤/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٥٠٢/١

وشرح الجمل ٣٢٤/١ وهو نقيض ما ذكره السيوطي، فقال ابن عصفور: " فإن كان اسمًا للجملة في المعنى لم تحكه، نحو قولك: قال زيدٌ كلامًا ".

(١٠) انظر: همع الهوامع ٥٠٥/١

والبسيط في شرح الجمل ٤٥٤/١، ٤٥٦ وقال عن التعليق : " والأحوط ألا يقع التعليق ".

وعليه الجزولي[1]، ومنع قوم إلغاء أعلم دون أرى، وعليه الشلوبين[2].

١٥) أجاز الأخفش، والزجاج، وابن مالك[3]، وقوع (إذ) مفعولاً به، والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيان[4].

١٦) قيل: إن (إذ) ظرف زمان، واختاره أبو حيان[5]، وقيل: إنها للمفاجأة ، واختاره الشلوبين[6] وابن مالك[7].

١٧) ترد (إذا) للمفاجأة ومعناها الحال، لا الاستقبال، وهي حينئذٍ حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك[8]، وظرف مكان عند المبرد، والفارسي، وابن جني، وأبي بكر بن الخياط، واختاره ابن عصفور[9]، وظرف زمان عند الرياشي، والزجاج ، والزمخشري، وابن طاهر[10]، وابن خروف[11]، والشلوبين[12].

١٨) يجوز إظهار (مِنْ) مع كل تمييز، وفيها قولان:

أحدهما: إنها للتبعيض، وصحّحه ابن عصفور[13].

والآخر: إنها زائدة، وصحّحه أبو حيان[14].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٠٥/١ والمقدمة الجزولية ٨٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٦/١ والتوطئة ٢٠٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٢٧/٢ وشرح التسهيل ٢٠٧/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٢٧/٢

وارتشاف الضرب ١٤٠١/٣ حيث لم يبد رأيه في كونها مفعولاً به، وقال: " وأختار ألا تكون مفعولاً له ".

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٤٠/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وشرح التسهيل ٢٠٩/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وشرح التسهيل ٢١٤/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢

وارتشاف الضرب ١٤١٣/٣ وفيها أحد قوليه أنها حرف ، وله قول آخر وهو أنها للمفاجأة. انظر: شرح التسهيل ٢١٤/٢

وارتشاف الضرب ١٤١٢/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢٦٥/٢.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٢٦٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٣٢/٤.

١٩) ذهب ابن مالك[١] والزمخشري إلى أن (واو) القسم هي بدل من (باء) القسم، وذهب السهيلي[٢] وغيره إلى أنها الواو العاطفة.

٢٠) ذهب الجمهور وابن أبي الربيع[٣] إلى عدم الفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بظرف ولا غيره، وأجاز الكسائي الفصل بمعمول الفاعل، ووافقه أبو حيان[٤]، وزاد أبو حيان[٥] الفصل بـ (إذن) وبالقسم.

٢١) أجاز قوم إعمال المصدر إذا كان جمع تكسير، واختاره ابن مالك[٦]، وقال أبو حيان[٧]: " والمختار المنع ".

٢٢) ذهب الفارسي والرماني في أحد قوليهما، وخطاب الماردي[٨] إلى أن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول على الثاني، وصحّحه ابن مالك[٩]، وذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن أبي العافية[١٠] إلى أن المشتمل هو العامل، بمعنى أن الفعل يستدعيهما، فأحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والأخر على سبيل المجاز والتبع، ووافقهم ابن الباذش[١١] وابن الأبرش[١٢].

٢٣) منع البيانيون، وابن عصفور[١٣]، وابن مالك[١٤] عطف الخبر على الإنشاء، وأجازه

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٩٤/٢ وشرح التسهيل ٢٠٠/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٤/٢ ونتائج الفكر ١٠٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ والملخص في ضبط القوانين ٢٣٠/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٦/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١/٣-٢٢ وارتشاف الضرب ٢٠٦٤/٤-٢٠٦٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٤/٣

وشرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، واختار هذا المذهب أيضًا ابن عصفور ، وابن هشام اللخمي. انظر: المقرب ١٤٤ وارتشاف الضرب ٢٢٥٧/٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٤/٣

وارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥ قال: " وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعًا، وهو مذهب أبي الحسن بن سيده، وإياه نختار ".

(٨) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣ وشرح التسهيل٣٣٨/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣ وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣ وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٣ وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤.

(١٣) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٣.

(١٤) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٣.

الصفّار[1] وجماعة من النحاة.

وهاكم نموذجًا يوضح ذلك[2]:

في تقديم خبر كان أو توسيطه إذا كان جملة أقوال: فقد أجازه ابن السراج قياسًا وإن لم يُسمع، وصحّحه ابن مالك، وعلله بأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[3]

ورأى ابن مالك أنه يدل لجوازه مع كان تقديم معموله في قوله تعالى:﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[4]، وفي قوله عز وجل: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[5]، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، في حين صحّح ابن عصفور المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، نحو: كان زيد يقوم، والجواز في غيرها، نحو: كان زيد يمر به عمرو، وعلل ابن عصفور ذلك بأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها من: (كان يقوم زيد) على أن يكون (يقوم) خبرًا مقدمًا، فقلت: (يقوم زيد) لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٣.

(٢) همع الهوامع ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في شرح ديوان الفرزدق ٢٥٠/١ والخصائص ٣٩٤/٢.

(٤) سورة سبأ ٤٠/٣٤.

(٥) سورة الأعراف ١٧٧/٧.

الفصل الثالث

المسائل التي تفرد بها نحاة الأندلس عن غيرهم

المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها عالم واحد.

المبحث الثاني: المسائل التي تناولها نحاة الأندلس فيما بينهم.

المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها عالم واحد

عند تعرضنا لموقف نحاة الأندلس من مدرستي البصرة والكوفة آنفًا ذكرنا أنّ تـأخرهم الزمني أتاح لهم الاطّلاع على التراث النحوي لهاتين المدرستين، وساعدتهم شـــخصيتهم المتميزة على ألا يقبلوا كل الآراء، بل يقبلوا هذا، ويرفضوا ذاك.

فإذا ما قام في النفس أن نحاة الأندلس اقتصرت مواقفهم على الموافقـــات والمخالفـــات لمدرستي البصرة والكوفة ــ فإن ذلك سيستوقفنا، بيد أننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن نحـــاة الأندلس لم يقفوا عند هذا الحد، بل كانت لهم الشخصية المستقلة، وإذا ما تتبعنا آراءهـــم، وأمعنا النظر أكثر ترسخ في النفوس والعقول هذه الشخصية العلمية المتميزة المتزنة.

ويحسن بي أن أشير إلى أن هذا التفرد لم يكن لينضج ، ويصبح متماسكًا إلا بعد فيض من عمق الرؤية على مر الزمن.

ويبدو هذا جليًا عند تتبعنا لآرائهم على النحو الآتي:

ابن مالك

١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَـــةِ "[١] قيل: (يا) للنداء، والمنادى محذوف تقديره قوم، وضعّفه ابن مالك[٢] بأن القائل لذلـــك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

٢) رأى[٣] أن المضارع المنفي بـــ (ليس)، و(ما)، و(إنْ) قد يكون مستقبلاً على قِلّة.

٣) أجاز[٤] الجمع بالألف والتاء لـــ (فعلاء) التي لا أفعل لها من حيث الوضع، كـــامرأة عجزاء، أو من حيث الخلقة، كامرأة عذراء.

٤) ذهب[٥] إلى أنه يلحق بالمثنى ما هو في المعنى جمع.

٥) رأى[٦] أن استعمال متمحض الإفراد كالمثنى نادراً.

---

(١) جزء من حديث شريف ورد في صحيح سنن الترمذي ٢/٢٤٠ في أبواب الفتن برقم ١٧٨٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٢٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٣ وشرح التسهيل ١/٢٢-٢٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٨٠ وشرح التسهيل ١/١١٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/١٣٥-١٣٦ وشرح التسهيل ١/٦٤-٦٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/١٣٩ وشرح التسهيل ١/٦٦.

٦) رفض ابن مالك[١] إطلاق تسمية المثنى على الألفاظ الملحقة به، ورأى أن إطلاق هذه التسمية عليها بمقتضى اللغة، لا الاصطلاح، كما يُقال لاسم الجمع جمع.

٧) أجاز[٢] تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر.

٨) سَنَة (مفتوحة السين) تُكسر سينها عند الجمع: (سِنين)، وحكى ابن مالك[٣] (سُنون) بضم السين.

٩) أجاز[٤] مطلقًا حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة.

١٠) قال[٥] في تعريف النكرة والمعرفة: " من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنىً، نكرة لفظًا، وما هو نكرة معنىً، معرفة لفظًا، وما هو في استعمالهم على وجهين ".

١١) قال[٦]: " أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، ثم الموصول، ثم ذو أل ".

١٢) ذهب[٧] إلى فَصْلِ الضمير الثاني في باب ظن، نحو: خلتك إياه، ووَصْله في باب كان، نحو: كنته.

١٣) قال[٨]: سُمِّيَت نون الوقاية بهذا الاسم؛ لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضربي.

١٤) ذهب[٩] إلى أن ضمير الفصل قد تنتفي المطابقة لما قبله فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٣٩ وشرح التسهيل ١/٦٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٤١ وشرح التسهيل ١/١٨٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٣٦ وشرح التسهيل ١/٧١.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/١٨٣ وشرح التسهيل ١/٥٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/١٨٥ وشرح التسهيل ١/١١٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/١٨٨ وشرح التسهيل ١/١١٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ١/٢١٣ وشرح التسهيل ١/١٥٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ١/٢١٤ وشرح التسهيل ١/١٣٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/٢٢٨ وشرح التسهيل ١/١٦٨.

١٥) قال[١]: " لو قارَنَت اللام نقل علم كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموأل، فهذا النوع أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة ".

١٦) رأى[٢] أن كل عدد مطلق صح أن يجعل علمًا، ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يجز .

١٧) حكى قطرب أن تنوين (أولاءِ) لغة. ذهب ابن مالك[٣] إلى أن تسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يُقال: إنّ صاحب هذه اللغة زاد نونًا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن.

١٨) ذهب[٤] إلى أنَّ (أل) توصل بالفعل المضارع.

١٩) أجاز[٥] الفصل بين الصلة والموصول بغير أجنبي، كجملة النداء بعد الخطاب، فإن لم يكن بعد الخطاب عُدَّ الفصل أجنبيًا، ولم يجز إلا في ضرورة.

٢٠) أجاز[٦] تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول (أل) إذا جُرَّت بـ (مِنْ)، والمنع في غير(أل) مطلقًا إذا لم تُجَرّ بـ (من).

٢١) ذكر[٧] أنّ (أيًّا) تقع حالاً.

٢٢) أجاز[٨] الإخبار بظرف الزمان عن اسم عين بشرط الفائدة.

٢٣) ألحق[٩] الجملة مع الخبر المقدم إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

٢٤) رفض[١٠] أن تكون (بات) بمعنى (صار)؛ لعدم وجود شاهد على ذلك.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٣٨/١ وشرح التسهيل ١٧٦/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٤١/١ وشرح التسهيل ١٨٥/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٤٦/١ وشرح التسهيل ٢٤١/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/١-٢٧٨ وشرح التسهيل ٢٠١/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٨٧/١ وشرح التسهيل ٢٣٢/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٨٧/١-٢٨٨

وشرح التسهيل ٢٣٧/١ ليس كما ذكر السيوطي. قال ابن مالك: " ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى: ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾... أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٠٢/١ وشرح التسهيل ٢٢١/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٢٢/١ وشرح التسهيل ٣١٩/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٢٩/١ وشرح التسهيل ٣٠١/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٦٤/١ وشرح التسهيل ٣٤٦/١.

٢٥) أجاز[١] أن يكون اسم كان أو إحدى أخواتها نكرة، والخبر معرفة، وجوّز ذلك اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة.

٢٦) وحمل[٢] على (كان وأخواتها) إنَّ وأخواتها فجعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة .

٢٧) ذهب[٣] إلى أن (لات) من أحكامها أن يقدر إضافة (حين) قبلها، وتحذف (لا) من (لات) مع المقدر وتبقى التاء.

٢٨) ذهب[٤] إلى أن كاد يستعمل منها اسم الفاعل.

٢٩) ذهب[٥] إلى أن من نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقًا في خبر لا النافية للجنس فقد غلط.

٣٠) ذهب[٦] إلى جواز ترك التنوين بقلة للاسم الواقع بعد (لا) النافية للجنس إذا كان عاملاً فيما بعده.

٣١) إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال، كتاء التأنيث، لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون: لغة أكلوني البراغيث، وسمّاها ابن مالك[٧]: لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة ".

٣٢) منع[٨] دخول حرف النداء على (أي) في باب الاختصاص، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل.

٣٣) إذا كان المنادى علمًا موصوفًا بـ (ابن) متصل مضاف إلى علم، نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضم الفتح إتباعًا لحركة (ابن)، إذ بينهما ساكن، وهو

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/١ وشرح التسهيل ٣٥٩/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/١-٣٧٩ وشرح التسهيل ٣٥٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٣/١ وشرح التسهيل ٣٧٨/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤١٤/١ وشرح التسهيل ٤٠١/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٧٠/١

وشرح التسهيل ٥٦/٢ ونسبت أيضًا إلى الطائيين.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٧١/١ وشرح التسهيل ٦٣/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥١٤/١ وشرح التسهيل ٢٠٨/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٢/٢-٢٣ وشرح التسهيل ٤٣٤/٣.

حاجز غير حصين. فرأى ابن مالك[1] أنه إن كان مما يقدر فيه الحركة، نحو: ياعيسى ابن مريم فيتعين تقدير الضمة، ولا يُنوَى بدلها فتحة إذ لا فائدة في ذلك.

٣٤) وقال[2]: " وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح، نحو: يا فلان بن فلان، ويا ضلَّ بن ضلَّ، ويا سيِّد بن سيِّد؛ لكثرة الاستعمال كالعلم ".

٣٥) ذهب[3] إلى أنه يُقال للمنادى المصرح باسمه في التذكير: ياهنُ، وياهنان، وياهنون، وفي التأنيث ياهَنَت، وياهَنَتان، وياهنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف و(ها) السكت فيُقال: يا هناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمها تشبيهًا بهاء الضمير، وياهنتاه، وياهنانيه، وياهنتانيه، وياهنوناه، وياهنانوه.

٣٦) منع[4] لحاق الألف بما في آخره ألف وهاء في المندوب، نحو: عبدالله، وجهجاه، فلا يُقال: وا عبد اللاهاه، ولا وا جهجاهاه.

٣٧) ذهب[5] إلى أنه لا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء، بخلاف ما لا يصلح له، كالمعرف بأل، وسواء في جوازه في الضرورة العلم، وغيره، وذو التاء، والخالي منها، والمعوض، وغيره والمنتظر، وغيره.

٣٨) هل يُرَدُّ المحذوف في ترخيم الانتظار، نحو: (قاضون) و(مُصْطَفَوْن)؟ رأى ابن مالك[6] أنه لا يُرَدّ هنا، بل يقال: يا قاضِ، ويا مصطفَ.

٣٩) أجاز[7] أن يكون جواب (لمّا) جملة اسمية مقرونة بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية.

٤٠) قال[8]: " كسر ميم (مذ ومنذ) لغة بني سليم ".

٤١) رأى[9] أن (مَعَ) كان حقها البناء، إلا أنها أعربت في أكثر اللغات، وأنّ تسكينها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربيعة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤١/٢ وشرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤١/٢ وشرح التسهيل ٣٩٤/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٥/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥١/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٥٧/٢ وشرح التسهيل ٤٢١/٣-٤٢٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٦٨/٢ وشرح التسهيل ٤٢٤/٣-٤٢٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٦٣/٢ وشرح التسهيل ١٠٢/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٦٤/٢ وشرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٦٩/٢ وشرح التسهيل ٢٣٩/٢؛ ٢٤١.

٤٢) ذهب[١] إلى أن كلَّ مضاف إلى جملة مقدّرُ الإضافة إلى مصدر من معناها، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المصدر، فإن سمع ذلك عُدَّ نادرًا، والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة، وجُعِلَت صفة.

٤٣) (في باب الاستثناء) اختار[٢] النصب في المتراخي، نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا.

٤٤) واختار النصب[٣] فيما رد به كلام تضمن الاستثناء، كقول القائل: قاموا إلا زيدًا، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه، فتقول: ما قام القوم إلا زيدًا، فتنصب، ولا ترفع.

٤٥) وفي الإتباع في باب المستثنى: نحو: ما جاء أخو أحدٍ إلا زيد، قال[٤]: " إن شئت أتبعت المضاف فترفع، أو المضاف إليه فتجر.

٤٦) يلي (إلا) في النفي فعل ماضٍ بشرط أن يتقدمها فعل. قال ابن مالك[٥]: " ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بِـ (قد) ".

٤٧) يُوصَف بِـ (ليس) و(لا يكون) حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية. قال ابن مالك[٦]: " أو معرفًا بِـ (لام) الجنس ".

٤٨) قال[٧] عن الجملة الحالية: " والمنفي بِـ (لمّا) كالمنفي بِـ (لم) في القياس، إلا أني لم أجده إلا بالواو ".

٤٩) من الألفاظ للحال التي أجريت مجرى الظرف في التركيب: شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ وغيرهما. فذهب ابن مالك[٨] إلى أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسةَ عشرَ، مبنية على الفتح.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٧٤/٢ وشرح التسهيل ٢٦٠/٣-٢٦١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨٩/٢ وشرح التسهيل ٢٨٢/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٩/٢

وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ قال: " لأنك لم تقصد معنى ما قام إلا زيدٌ ".

(٤) انظر: همع الهوامع ١٩٤/٢ وشرح التسهيل ٢٨٥/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٠٤/٢-٢٠٥ وشرح التسهيل ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢١٥/٢ وشرح التسهيل ٣١١/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٥١/٢ وشرح التسهيل ٣٧٠/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٦٠/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٢.

٥٠) يحذف عامل الحال وجوبًا، نحو: بعته بدرهم فصاعدًا، أو فسافلاً، وشرط نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثمَّ ، والفاء أكثر في كلامهم، ولفظة (فسافلاً) ذكرها ابن مالك[١].

٥١) يُنصَب الفعل بعد الفاء بـ (أن) مضمرة وذلك بعد سؤال، نحو: أزيدٌ يقرضني فأسأَلَه، وقيد ابن مالك[٢] الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فإن تضمنه لم يجز النصب، نحو: لِمَ ضربت زيدًا فيجازيَك.

٥٢) ذهب[٣] إلى أن من مواضع النصب بعد الفاء والواو بـ (أن) مضمرة جوازًا النصب بعد حصر بـ (إنما).

٥٣) قال[٤]: لا يلزم لـ (حتى) أن يكون مجرورها آخر جزء، أو ملاقٍ آخر جزء.

٥٤) تكون (حتى) حرف ابتداء، أي تبتدأ به الجمل، وتستأنف، وحينئذٍ تليه الجملتان: الاسمية والفعلية، ورأى ابن مالك[٥] أنها جارة قبل الفعل الماضي بإضمار (أنْ) بعدها على تأويل المصدر.

٥٥) ذهب[٦] إلى أن (على) من معانيه: المقابَلة لـ (اللام) المفهمة ما يجب قوله، كقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ[٧]

٥٦) ذهب[٨] إلى أن من معاني (عن) البدل.

٥٧) وذهب[٩] إلى أن (في) للتعليل.

٥٨) ذهب[١٠] إلى أن (اللام) من معانيها التبيين، أي تبيين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض، تقول: ما أحبني وأبغضني. فإن قلت: لفلان فأنت فاعل الحب والبغض، وهو مفعول لهما، وإن قلت: إلى فلان

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦١/٢ وشرح التسهيل ٣٥١/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٠٧/٢ وشرح التسهيل ٢٩/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٢٠/٢ وشرح التسهيل ٤٦/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٤٠/٢ وشرح التسهيل ١٦٧/٣-١٦٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٤٤/٢ وشرح التسهيل ١٦٦/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٥٥/٢ وشرح التسهيل ١٦٢/٣.

(٧) البيت من المتقارب وهو للنمر بن تولب في ديوانه ق ١٠/١٨ ص٦٥ والدرر ٢٢/٢؛ ١٥٣/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٦٠/٢ وشرح التسهيل ١٥٩/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٦١/٢ وشرح التسهيل ١٥٥/٣-١٥٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٦٧/٢ وشرح التسهيل ١٤٦/٣.

فالأمر بالعكس، وذهب[1] أيضًا إلى أن من معانيها التعدية.

٥٩) قال[2]: " من معاني (من): التعليل والبدل وهي التي يصلح محلها لفظ بدل، والفصل وهي الداخلة على ثاني المتضايفين[3]، وبمعنى عن، وبمعنى على، وبمعنى الباء.

٦٠) رأى[4] أن غير (رُبَّ) قد تجر محذوفًا في جواب ما يضمر مثله، كزيدٍ في جواب من قال: بمن مررت؟ أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو: في الدار زيد، والقصر عمرو، أو منفصل بـ (لا)، أو (لو)، أو في مقرون بعد ما تضمنته بالهمزة، نحو: أزيد بن عمرو؟ في جواب: مررت بزيد.

٦١) ذكر[5] أن (الباء) مع (ما) تفيد تقليلاً كـ (ربما).

٦٢) من لغات أيمن: (أَيمُن)، و(إِيمُن)، و(أَيمَن)، و(إِيمَن)، و(إِيم)، و(أَيمُ)، و(إِيمِ)،و(هَيمُ)، و(أَمَ)، و(أَمُ)، و(أَمِ)، و(إِمُ)، و(إِمَ)، و(مُنْ)، و(مَنَ)، و(مِنِ)، و(مُ)، و(مَ)، و(مِ).

هذه لغات حكى ابن مالك[6] منها بضع عشرة.

٦٣) رأى[7] أن الفصل بـ (مِنْ) لا يدل على أن الإضافة بمعناها عند ظهورها فقد فصل بها ما ليس بجزء.

٦٤) من الإضافة غير المحضة إضافة اسم الفاعل، والمفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة إلى معمولها المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، وذكر ابن مالك[8] أنها قد تفيد التخصيص، فإنّ ضارب زيدٍ أخصّ من ضارب.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٧٠/٢ وشرح التسهيل ١٤٥/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وشرح التسهيل ١٣٤/٣،١٣٦-١٣٧.

(٣) شرح التسهيل ١٣٧/٣ ليس المتضايفين بل المتضادين. قال ابن مالك: " وأشرت بذلك الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادين، نحو: ﴿ واللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (سورة البقرة ٢٢٠/٢)، و ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ (سورة آل عمران ١٧٩/٣) ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٨٥/٢-٣٨٦ وشرح التسهيل ١٨٩/٣-١٩٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/٢ وشرح التسهيل ١٧٢/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٩٤/٢ وشرح التسهيل ٢٠٣/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤١٢/٢-٤١٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤١٥/٢ وشرح التسهيل ٢٢٧/٣-٢٢٨.

٦٥) أجاز[١] الفصل بين المضاف والمضاف إليه بقسم، وجوّز الفصل بينهما ضرورة، لا اختياراً بنعت وبنداء.

٦٦) ذهب[٢] إلى أن الياء المضاف إليها المفرد الصحيح الأصل فيها الفتح؛ لأنه حرف واحد فقياسه التحريك به، ثم سُكِّنَ تخفيفًا.

٦٧) رأى[٣]أن الإضافة إذا كانت غير محضة كإضافة (مكرميّ) مراداً بها الحال أو الاستقبال، فلا حذف ولا قلب.

٦٨) ذهب[٤] إلى أن (مهما) ترد استفهامًا.

٦٩) ذهب[٥] إلى أن (إن) الشرطية تُهمَل حملاً على (لو).

٧٠) ذهب[٦] إلى أن (متى) الشرطية تُهمَل حملاً على (إذا).

٧١) ذهب[٧] إلى أن حذف فعل الشرط أقل من حذف الجواب.

٧٢) ذهب[٨] إلى أن فعل الشرط حذف بعد متى.

٧٣) إن توالى شرطان فمذهب ابن مالك[٩] أن الشرط الثاني مقيد للأول تقييد الحال الواقعة موقعه، فقولك: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه، في تقدير: من أجابني داعيًا له.

٧٤) ذهب[١٠] إلى أن (لو) و(ألا) قد تفيد التحضيض.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٣٣/٢ وشرح التسهيل ٢٧٥/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٣٦/٢

وشرح التسهيل ٢٨١/٣ قال: " فَعُلِمَ بهذا أن في الياء التي يضاف إليها غير المنادى وجهين مشهورين...يُقال في غير النداء: جاء غلامي وغلامَى ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٣٧/٢ وشرح التسهيل ٢٨٢/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٥١/٢ وشرح التسهيل ٦٩/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢ وشرح التسهيل ٨٢/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢ وشرح التسهيل ٨٢/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٦٣/٢-٤٦٤.

وشرح التسهيل ٧٤/٤ ولم يذكر أن حذف فعل الشرط أقل من حذف الجواب بل قال: ويجوز أن يضمر إذا دل عليه دليل ... وأكثر ما يضمر إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيًا، أو مضارعًا منفيًا بلم ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٦٤/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/٢-٤٦٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٧٧/٢ وشرح التسهيل ١١٤/٤.

٧٥) وذهب[١] إلى أن (لولا) ترد استفهامية، ونافية.

٧٦) وذهب[٢] إلى أن (هلاَّ) ترد استفهامية.

٧٧) قال[٣]: " قد يُعزَى التنبيه إلى (ألا) و(أما) وهما للاستفتاح مطلقًا ".

٧٨) رأى بعض النحاة أن من التنوين ما يُسَمَّى تنوين شذوذ، كقول بعضهم: هؤلاءِ قومك. قال ابن مالك[٤]: " والصحيح أن هذه نون زيدت في آخر الاسم كنون (ضيفن)، وليس بتنوين ".

٧٩) أجاز[٥] إتباع فاعل نعم وبئس، وذلك إذا تؤول بالجامع لأكمل الصفات اللائقة في المدح والذم، بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه منافٍ لذلك.

٨٠) أجاز[٦] إتباع فاعل نعم وبئس بالتوكيد اللفظي.

٨١) أجاز[٧] فصل المتعجب منه من (أفعَل)، و(أفعِل) بالنداء.

٨٢) ذهب[٨] إلى أن اسم الفاعل لا يَنصِب أصلاً، بل الناصب فعل مقدّر منه.

٨٣) أجاز[٩] إعمال أسماء الأفعال مضمرة.

٨٤) من أسماء الأفعال ما أصله ظرف أو جار ومجرور. وذهب ابن مالك[١٠] إلى أن هذا النوع لا يستعمل إلا متصلاً بضمير مخاطب، كـ (مكانك) بمعنى اثبت، و(عندك)، و(لديك)، و(دونك) بمعنى خذ، و(وراءك) بمعنى تأخر، و(أمامك) بمعنى تقدم، و(إليك) بمعنى تنحَّ، و(عليك) بمعنى الزم ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٧٧/٢

وشرح التسهيل ١١٤/٤-١١٥ قال عن لولا: " وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضًا كقوله:

لا دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُ به لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لَمَحْدود

والوجه فيه أن تكون لو هي التي لامتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) بعدها حرف نفي مع الماضي بمعنى لم يفعل ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٧٧/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٨٩/٢ وشرح التسهيل ١١٥/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٢٠/٢ وشرح التسهيل ٢٤١/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ وشرح التسهيل ١٠/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ وشرح التسهيل ١٠/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٠/٣ وشرح التسهيل ٤١/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥٣/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٨٢/٣ وشرح الكافية ١٣٩٣/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٨٥/٣ وشرح الكافية ١٣٩٤/٣.

٨٥) وعن أسماء الأفعال الآنفة الذكر ذهب[١] إلى أن كل واحد من هذه الأسماء معه ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك أن تقول: في التوكيد: عليكم كلّكم زيدًا، بالجر توكيدًا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع.

٨٦) ذهب[٢] إلى أن (أو) قد تشارك (الواو) في عطف المرادف على مرادفه.

٨٧) ذهب[٣] إلى أن (الواو) اختصت بعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد.

٨٨) ذكر[٤] أن الواو تكون للتقسيم.

٨٩) رأى[٥] أن دعوى (حتى) العاطفة للترتيب هي دعوى بلا دليل.

٩٠) ذهب[٦] إلى أن اسم الفاعل في الأعداد (ثانٍ، ثالث، فما فوق) لا ينصب أصله المأخوذ منه، سوى (ثانٍ)، دون ثالث فما فوقه.

٩١) من أوزان ألف التأنيث الممدودة: (فُعَلَاء). قال أبو حيان[٧]: " ولم يثبته غير ابن مالك[٨] ".

٩٢) ذكر[٩] وجهين لتصغير الحروف الثنائية الوضع المسمى بها، نحو(من)، و(عن)، و(إن)، أحدها: زيادة ياء فتقول عند التصغير (مُنَيّ)، و(عُنَيّ)، و(أُنَيّ). والآخر: مضاعفة الحرف الأخير من جنسه، فيقال: في (عنّ): عُنَين.

٩٣) ذهب[١٠] إلى أن أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد يُستَغنى بتصغير أحدهما عن الآخر.

٩٤) عند النسب في الأسماء الممدودة غير المنتهية بألف التأنيث، ذهب ابن مالك[١١] إلى

---

(١) انظر: همع الهوامع ٨٥/٣ وشرح الكافية ١٣٩٤/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٥٧/٣ وشرح التسهيل ٣٦٤/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٥٩/٣ وشرح التسهيل ٣٥٠/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦٠/٣ وشرح التسهيل ٣٦٣/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨١/٣ وشرح التسهيل ٣٥٩/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٢٤/٣ وشرح التسهيل ٤١٢/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٩٩/٣ وارتشاف الضرب ٦٤٨/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩٩/٣ وشرح الكافية ١٧٥٢/٤ والتسهيل ٢٥٦.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٤٣/٣ وشرح الكافية ١٩١١/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٥١/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٦٠/٣ وشرح الكافية ١٩٥٠-١٩٥١.

أنّ في همزتها الإقرار والقلب، سواء كانت أصلية، أو ملحقة، أو منقلبة عن أصـــل، ورأى أن التصحيح في الأصلية أجود من القلب.

٩٥) ذكر[١] أنّ ألف ضمير الغائبة قد يُحذَف منقولاً فتحه اختيارًا.

٩٦) ذهب[٢] إلى أنّ الوقف على (رُبَّت) بالتاء والهاء.

٩٧) أجاز[٣] كتابة همزة القطع المكسورة أو المضمومة ألفًا وذلك إذا وقعت بعـــد همـــزة الاستفهام، نحو أَإِنك، أَأُنزل.

٩٨) ذهب[٤] إلى أنّ (الآن) ظرفيته غالبة لازمة، فقد يخرج عنها إلى الاسمية.

وإليكم نموذجًا لتفرد ابن مالك[٥]:

من الظروف العادمة التصرف (مَعَ)، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته.

تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدل علـــى اســميتها تنوينـــها فـــي قولـــك: معًا، ودخول (من) عليها في قولهم: ذهب مِن معه.

ذهب ابن مالك إلى أنه كان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المحض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص، إذ هي على حرفين، بلا ثالث محقق العود، إلا أنها أعربت في أكثر اللغات؛ لمشابهتها (عند) في وقوعها خبرًا، وصفة، وحالاً، وصلـــة، ودالاً على حضور، وعلى قرب ".

فالحضور، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ﴾[٦]، والقرب، نحو قولـــه عـــز وجل: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[٧].

ورأى ابن مالك أن تسكينها قبل حركة، نحو: زيد مَعْ عمرو، وكسرها قبـــل ســـكون، نحو: زيد مَعِ القوم لغة ربيعة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٨٩/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/٣ وشرح الكافية ١٩٩٦/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٦٩/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢.

وشرح التسهيل ٢١٩/٢ وفيه غير ذلك حيث قال : " وليست ظرفيته بلازمة، بل وقوعه ظرفًا أكثر من وقوعه غير ظرف ".

(٥) همع الهوامع ١٦٨/٢-١٦٩.

(٦) سورة الشعراء ١١٨/٢٦.

(٧) سورة الشرح ٦/٩٤.

أبو حيان

١) قيّد أبو حيان[١] عمل الحرف المختص الذي يعمل فيما اختص به بألا يتنزل فيه منزلة الجزء، فإن تنزّل كـ (أل)، و(سين) التنفيس لم يعمل.

٢) قيل: المسموع من المعدول على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل) أُحَاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَرْبَع، وخُماس ومَخْمَس، وعُشار ومَعْشَر.
قال أبو حيان[٢]: " الصحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ".

٣) قيل: (لَحْيان) يمنع من الصرف لفقد فعلانة وليس فعلى.
قال أبو حيان[٣]: " والصحيح فيه الصرف لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به ".

٤) ذهب[٤] إلى أن ما فيه ألف التكثير إذا سُمِّيَ به منع من الصرف، نحو (قبعثرى).

٥) وعند تثنية (ذو مال) قال[٥]: " ذوا مال، فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام فهي لم تُرَدّ، أو العين كذلك؛ لأن الواو الموجودة هي اللام.

٦) الكوفيون أجروا المقصور كالمنقوص عند الجمع فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السالم، قال أبو حيان[٦]: " وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب ".

٧) ردّ على من قال (شياطون) تشبيهًا له بالجمع السالم، فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، فقال[٧]: " وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٠/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٩٢/١ وارتشاف الضرب ٨٧٤/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٠٣/١ وارتشاف الضرب ٨٥٦/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٠٨/١-١٠٩ والتذييل والتكميل ٣٢٨/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤٩/١ وارتشاف الضرب ٥٦٣/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٥٣/١ والتذييل والتكميل ٣٣/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٥٧/١.

٨)قال[١] عن شيوع الكسر في نون المثنى، والفتح في الجمع: " ذلك خاص بحالة اليـــاء فيهما بخلاف حالة الرفع ".

٩) قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ ما إِنْ أَنْتُمَا الصَّادِقا هَوَىً إِذَا خِفْتُمَا فيه عَذُولاً وَوَاشِيا[٢]

رأى المـــبرد أن الحـــذف فـــي (الصادقـــان) يحتمـــل أن يكـــون للإضافـــة، وردّه أبو حيان[٣] بسماع النصب بعد الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جلي.

١٠) أجاز[٤] حذف نون المثنى في السعة وليس ضرورة.

١١) منع[٥] نقل حركة الياء (عين الفعل) إلى الساكن قبلـــها وإدغامـــها، نحـــو: (يُعْيِـــي) و(يُحْيِي)، فمنع (يُعِيٌّ)، و(يُحِيٌّ).

١٢) قال[٦]: " لو ذهب ذاهب إلى اسم الإشارة (ذا) ثنائي الوضع نحو (مـــا)، وأن الألـــف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء لكان مذهبًا جيدًا سهلاً قليل الدعوى ".

١٣) رأى[٧] أن تشديد ياء (الذي) و(التي) وحذفها منقول عن لغات جارية في الســـعة، وأن من ذهب إلى أنها خاصة بالشعر فمذهبه فاسد.

١٤) قيل: إنَّ (الـــذي) كـــ (مَـــنْ) يكـــون للواحـــد والمثنـــى والجمـــع بلفـــظ واحـــد. قال أبو حيان[٨]: " لم يسمع ذلك في المثنى ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٦٠/١

والتذييل والتكميل ٥٥٦/٢ وعن نون المثنى قال: " ومذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقًا، وأجاز الكســـائي والفراء فتحها مع الياء، وقال الكسائي: هي لغة لبني فقعس، وقال الفراء: : لغة لبني أسد، ونصا على أن الفتح لا يجـــوز مـــع الألف، وأجاز ذلك بعضهم ".

وفي التذييل والتكميل ٥٦٦/٢ قال عن نون الجمع: " ونون هذا الجمع مفتوحة، وقد تكسر ضرورة، وقيل مـــن العـــرب مـــن يكسرها على الأصل ".

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ١٤٤/١.

(٣) انظر همع الهوامع ١٦٣/١ والتذييل والتكميل ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦٥/١

وارتشاف الضرب ٥٥٧/٢ قال: " وينبغي لمن أجاز حذفها في الضرورة أو الكلام ألا يؤدي حذفها إلى اللبس، نحو: هذان وهاتان فلا يجوز: قام هذا وأنت تريد: هذان ".

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٢/١ والتذييل والتكميل ٢٠١/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٤٥/١ والتذييل والتكميل ١٨٣/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٦٨/١ والتذييل والتكميل ٢٥/٣ وشرح اللمحة البدرية٢٦٦/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٦٩/١ والتذييل والتكميل ٣٠/٣-٣١.

١٥) رَدّ[١] ما قيل: إن الجامد يتحمل ضميرًا بأنه لو تحمل ضميرًا لجاز العطف عليه مؤكدًا.

١٦) ذهب[٢] إلى أن حكم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتًا كحكمه إذا وقع خبرًا في تحمل الضمير واستتاره وإبرازه إلا في مسألة واحدة وهي: " مررت برجل حسن أبواه جميلين "، فجميلين صفة جارية على رجل، وليست له، بل للأبوين، ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما.

١٧) (في باب الخبر إذا كان جملة فعلية) أجاز[٣] في حالة اللبس أن يكرر الفاعل؛ ليزول اللبس، نحو زيد عمرو يضربه زيد؛ إيقاعًا للظاهر موقع المضمر.

١٨) قال[٤]: " سُمِعَ (لُسْتُ) بالضم فدل ذلك على أنها بنيت مرة على (فَعِل)، ومرة على (فَعُل) ".

١٩) رأى[٥] أن (كان) لا تأتي زائدة بين الجار والمجرور، وإن جاءت فهو شذوذ.

٢٠) ذهب[٦] إلى أن الأمر وأفعل التفضيل يستعملان من (أوشكَ).

٢١) أجاز[٧] دخول اللام على المعمول المتقدم المتوسط بين اسم إن وخبرها إذا كان مصدرًا، أو مفعولاً، ورأى أنه ينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع.

٢٢) أجاز[٨] دخول اللام على (كَأَنَّ).

٢٣) أبطل[٩] ما قيل: إن (أنَّما) تلحق (إنَّما) في الحصر.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣١٢/١-٣١٣ والتذييل والتكميل ١٥/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣١٤/١ وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣١٤/١ وارتشاف الضرب ١١١٢/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٦٦/١ والتذييل والتكميل ١١٨/٤ والنكت الحسان ٧٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٨١/١

وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣-١١٨٧ قال: " وسمعت زيادة كان بين على ومجرورها شذوذًا ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٤١٤/١-٤١٥ وارتشاف الضرب ١٢٣٦/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١

وتقريب المقرب ٥٥ والتذييل والتكميل ١٠٦/٥ وارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣ ولم يصرح بالجواز.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٠/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٦١/١ والتذييل والتكميل ١٥٣/٥.

٢٤) أجاز[١] أن يعمل القول عمل ظن وذلك إذا كان مضارعًا مسبوقًا باستفهام، ولو فصل بين الاستفهام والمضارع بمعمول المعمول.

٢٥) (في باب الاختصاص) منع[٢] وصف (أي) باسم الإشارة، فلا يقال: عليٌّ أيها ذا الفقير تصدق.

٢٦) من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء (مكرمان)، و(ملأمان)، وغيرهما، فيقال: رجل مكرمان، ورجل ملأمان.

ذهب أبو حيان[٣] في تخريجه إلى أنه على إضمار القول، وحرف النداء، والتقدير: رجل مقول فيه أو مدعو: يا مكرمان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول.

٢٧) ذهب[٤] إلى عدم جواز ترخيم المركب تركيب مزج.

٢٨) (عن ترخيم ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف) رأى[٥] أنه على وجهين: أحدهما: وهو الشائع الكثير، وترخيمه بحذف التاء فقط.

والآخر: وهو قليل، وترخيمه بحذف التاء وما يليها.

٢٩) من المصادر التي لا يظهر فعلها (كرامة) و(مسرة) وقال[٦] فيهما: " لا يستعمل أفعل ذلك وكرامة إلا جوابًا أبدًا، وكأن قائلاً قال: أفعل ذلك أو تفعله؟ فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة ... ولا يستعمل مسرة إلا بعد كرامة، وكذا نعمى عين بعد (حبًا) ".

٣٠) من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر، نحو: أنت ابني حقًا، فبهذا المصدر يزول الاحتمال وهو المصدر المسمى مؤكدًا لغيره. قال عنه أبو حيان[٧]: " يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة ".

٣١) أنابوا عن المصدر أسماء الأعيان، وسمع رفع بعض هذه الأسماء، فقال أبو حيان[٨]: " لا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يُدعى بها، فلو قلت: فوها

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٠٤/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٣/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٦/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٢٥/٥-٢٢٢٦ .

(٤) انظر: همع الهوامع ٦٢/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٣٠/٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ٦٥/٢ وتقريب المقرب ٦٩ وارتشاف الضرب ٢٢٤٣/٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٨٩/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٩٢/٢ وارتشاف الضرب ١٣٧٤/٣-١٣٧٥.

(٨) انظر: همع الهوامع ٩٦/٢ وارتشاف الضرب ١٣٨١/٣.

لفيك، على قصد الدعاء لم يجز ".

٣٢) المختص من الظروف وهو ما له اسم من جهة نفسه، كالدار والمسجد، وهو مختص مع الفعل (دخلت)، فمذهب أبي حيان[١] أن المكان المتوسط قياس تفصيله أنه يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه، وبواسطة (في)، [ويقصد بالمكان المتوسط غير المتسع مثل البلد، وغير الضيق مثل البئر].

٣٣) تلزم (إذ) الإضافة إلى جملة إما اسمية أو فعلية، وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض منها التنوين. قال أبو حيان[٢]: " الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها لالتقاء الساكنين ".

٣٤) قال[٣]: " أصل (بين) أن تكون ظرفًا للمكان، وتتخلل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين، أو أشياء، ثم لما لحقتها (ما) أو(الألف) لزمت الظرفية الزمانية، وأضيفت إلى الجمل ".

٣٥) قال[٤] عن (عوض) الظرفية: " وقد كثر استعمال عوض حتى أجروه مجرى القسم ".

٣٦) في باب الاستثناء قال[٥]: " لا يستوي المتصل والمنقطع في الأدوات فإن الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع ".

٣٧) إذا عطف على المستثنى بـ (غير) جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر، ويجوز مراعاة المعنى فينصب، وبناءً على هذا ذهب أبو حيان[٦] إلى أن ما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل.

٣٨) قيل: (حاشا) فعل لا فاعل له، فقال أبو حيان[٧]: " ويمكن القول في (خلا) و(عدا) ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ١١٤/٢ وارتشاف الضرب ١٤٣٦/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٢٩/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٣/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣-١٤٠٦.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٥٧/٢ وارتشاف الضرب ١٤٢٥/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٦/٢ وارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٠٧/٢ وارتشاف الضرب ١٥٤٣/٣-١٥٤٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢١٢/٢ وارتشاف الضرب ١٥٣٧/٣.

٣٩) ذهب[١] إلى أن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتًا.

٤٠) يقع الحال بعد خبر قرن بـ (أل) الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا. رأى أبو حيان[٢] أن النصب في هذا على التمييز، واعتبر أن ما وقع بعد خبر يشبّه به مبتدؤه، نحو: أنت زهير شعرًا، الأظهر فيه النصب على التمييز لا الحال .

٤١) قال[٣] عن الحال الجملة المنفي بـ (إنْ): " لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه ".

٤٢) ذهب[٤] إلى أن مقتضى الاستقرار أنَّ تمييز (كأيّن) لا يكون جمعًا، فليست كمثل (كم) الخبرية في ذلك.

٤٣) رأى[٥] أن من يقول بجواز حذف تمييز (كأيّن) لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن، بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية، وهو منصوب.

٤٤) لم يجز[٦] حذف معمول نواصب المضارع، فهو ليس مثل (لما).

٤٥) رأى[٧] أن النصب بـ (حتى) في كل شيء لغة شاذة.

٤٦) رأى[٨] أنه لا خلاف في نصب الفعل بعد الفاء بأن مضمرة جوابًا للأمر، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة معلم الفراء أنه كان لا يجيز ذلك.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٢٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٢٨/٢-٢٢٩ وارتشاف الضرب ١٥٧٢/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠٨/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٧٩/٢ وارتشاف الضرب ٧٩٠/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٨٠/٢

وارتشاف الضرب ٧٩١/٢ قال عن حذف تمييز كأيّن: " وقد تتبعت كثيرًا مما ورد في الأشعار من كأيّن فلم أره محذوفًا ولا في موضع واحد ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٩٧/٢ وارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٠٣/٢

وارتشاف الضرب ١٦٦٣/٤ والرأي ليس لأبي حيان. قال : " قال أبو عمر في الفرخ: سمعت يونس يقول: إن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء، فهذا وجه آخر، ولغة شاذة لا ينبني الكلام عليها ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٠٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٦٩/٤.

٤٧) رأى أبو حيان[١] أن بعض النحويين زعموا أن الاستفهام إذا كان عن المقرض، لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب، واعتبر أن هذا الجواب لا يصح.

٤٨) تأتي فاء السببية بعد النفي، وذهب أبو حيان[٢] إلى أن التقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه، نحو: قلما تأتينا فتحدثَنا.

٤٩) تنصب الفاء بِـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد العرض والتحضيض. رأى أبو حيان[٣] أن العرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض؛ لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه، ولذلك يقال في (هلاَّ) عرض، إذ لا يخلو منه، و(ألا) مخففة لمجرد العرض ".

٥٠) رأى[٤] أن جزم الفعل المضارع بعد الترجي عند حذف الفاء غريب جدًا،والقياس يقبله.

٥١) قيل: من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم. قال أبو حيان[٥]: " وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز... بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف ".

٥٢) لام كي تضمر (أن) بعدها جوازًا، فإذا اقترن الفعل بـِ (لا) بعد اللام تعين الإظهار. قال أبو حيان[٦]: " وسواء كانت (لا) نافية أو زائدة ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٠٧/٢

وارتشاف الضرب ١٦٧١/٢ قال: " وذهب بعض النحاة إلى أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل، لا عن الفعل فلا يجوز فيه النصب، نحو: أزيدٌ يقرضني فأسأله؟ والصحيح الجواز ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٠٨/٢ وارتشاف الضرب ١٦٧٦/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٠٩/٢ وارتشاف الضرب ١٦٧٣/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣١٥/٢

وارتشاف الضرب ١٦٨٣/٤-١٦٨٤ قال: " وسُمِعَ الجزم بعد الترجي فدل على ترجيح مذهب الكوفيين في أنه ينصب الفعل بعد الفاء جواباً للترجي ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٣١٩/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٢١/٢

وارتشاف الضرب ١٦٥٩/٤ وفيه غير ذلك حيث قال: " فإن جاء بعدها (لا) النافية، لا الزائدة وجب إظهار أحد الحرفين، نحو: أحيتك لئلا تغضب، أو لكيلا تغضب ".

٥٣) قال[١]: " وليس معنى قولهم أنَّ (حتى) حرف ابتداء أنه يصحبها المبتدأ دائمًا، بل معناه أنها بصدد أن يقع بعدها المبتدأ، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ ".

٥٤) تزاد (ما) بعد (الكاف)، فقيل: تكف غالبًا، ويليها حينئذٍ الجمل الاسمية والفعلية. وذهب أبو حيان[٢] إلى أن (ما) لا تكف أصلاً هنا، بل هي مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وصلها بالاسمية، ومحله حينئذٍ جرّ.

٥٥) رأى[٣] أنه لا يحفظ إظهار الفعل مع (واو) القسم، فإن جاء، نحو: حلفت والله لأقومنَّ فمؤول على أن حلفت كلام تام، ثم أُتِيَ بعده بالقسم، ولا يجعل (والله) متعلقة بحلفت.

٥٦) شذَّ دخول (اللام) مع (بما) في الماضي في قوله:

فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُه لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ[٤]

وأوَّله أبو حيان[٥] على تقدير فعل بعد اللام أي: لبان بما.

٥٧) ذهب[٦] إلى أنه إذا توالى شرط وقسم، وتقدمهما طالب خبر، فالجواب لأحدهما جوازًا.

٥٨) ذهب[٧] إلى أنه لا تقدير للإضافة أصلاً لا للاَّم ولا لغيرها.

٥٩) قيل عن الإضافة المحضة: هي التي تفيد تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصًا إذا كان نكرة. قال أبو حيان[٨]: " هكذا قالوا وليس بصحيح، والصواب

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٤٤/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٠/٢ وارتشاف الضرب ١٧١٤/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٩٣/٢

وارتشاف الضرب ١٧٦٦/٤ قال: " ولا يظهر الفعل مع الواو ... وأجاز ابن كيسان إظهاره ... ولا يظهر مع التاء، ولا مع اللام ".

(٤) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٦٢ والدرر ٢٢٨/٤ ويروى (فبما) بدلاً من (لبما).

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٠١/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٠٤/٢

وارتشاف الضرب ١٧٨٣/٤-١٧٨٤ وليس هذا مذهبه بل قال: " وإن تقدم على القسم والشرط طالب خبر فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدم القسم على الشرط، أم تقدم الشرط على القسم، مثال ذلك: زيدٌ والله إن يزرنا نزره، وزيدٌ إن يزرنا والله نزره، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين أو الجواز، فقال ابن مالك: هو على سبيل التحتم، وقال غيره: على سبيل الجواز، فيجوز عند قائل هذا أن يقول: زيد والله إن قام يقم عمرو، وزيدٌ والله إن قام ليقومن عمرو ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٤١٣/٢ وارتشاف الضرب ١٨٠١/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤١٤/٢ وارتشاف الضرب ١٨٠١/٤.

أنها تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه التعريف ".

٦٠) يضاف إلى (وحده) نَسِيج، وقَرِيع، وجُحَيْش، وعُيَيْر، و(قَرِيع)، والأخيرة ذكرها أبو حيان[١].

٦١) أجاز[٢] حذف المضاف دون سبق نفيٍ أو استفهام.

٦٢) ضعّف[٣] الجر بالمجاورة في العطف.

٦٣) قال[٤] عن الجر بالمجاورة في البدل: " لا يحفظ من كلامهم، ولا خرّج عليه أحد شيئًا ".

٦٤) قال[٥] عن (مهما) الشرطية: " وقول أصلها (ماما) فدعوى أصلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع ".

٦٥) قال تعالى: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[٦]. ذهب أبو حيان[٧] إلى أن (أنَّى) في الآية شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف.

٦٦) تقتضي أدوات الشرط جملتين الأولى شرط، والثانية جزاء وجواب. قال أبو حيان[٨]: " والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ".

٦٧) قال[٩] عن تصدير الشرط بالاسم سواء كان فضلة أو عمدة: " الصحيح المنع؛ لأن الفضلة والعمدة سيان إذ فيه الفصل بين الأداة والفعل ". [ويقصد بالعمدة المرفوع، وبالفضلة المنصوب والمجرور]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٢٣/٢ وارتشاف الضرب ١٨١٢/٤ .

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٨٣٩/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٤١/٢

وارتشاف الضرب ١٩١٣/٤-١٩١٤ حيث لم يبد رأيه بل قال: " وزعم بعض النحويين أنه جاء في العطف، وحمل عليه ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ في قراءة من جر ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٤١/٢ وارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٤٩/٢

وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤ هذا هو رأي الخليل ذكره أبو حيان دون أن يبدي رأيه.

(٦) سورة البقرة ٢٢٣/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/٢ وارتشاف الضرب ١٨٦٧/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٥٣/٢.

هذا القول لابن مالك قاله مختصرًا في شرح التسهيل ٧٣/٤-٧٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٥٧/٢

وارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤ حيث ذكر آراء النحاة دون أن يبدي رأيه.

٦٨) ينوب عن الفاء في جواب الشرط (إذا) الفجائية في جملة اسمية غير طلبية، ولا منفية.
قال أبو حيان[١]: " النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ (إذا)، ولكن السماع إنما ورد في (إنْ)، فيحتاج في إثبات ذلك في غير (إنْ) من الأدوات إلى سماع ".

٦٩) قال[٢]: " (لو) في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع، وجزمها لفعلها ضرورة لا يحسن في الاختيار ".

٧٠) يحذف جواب (لو) لدليل، وهو كثير في القرآن.
قال أبو حيان[٣]: " ويحسن حذفه في طول الكلام ".

٧١) قيل (لو) للتمني، ولا جواب لها، فقال أبو حيان[٤]: " والذي يظهر أنها لابد لها من جواب، لكنه التُزِمَ حذفُه؛ لإشرابها معنى التمني ".

٧٢) قال[٥] عن (كلما) الظرفية: " ولا يكون تاليه وجوابه إلا فعلاً ماضيًا ".

٧٣) تختص (هل) بدخولها على اسم بعده فعل اختياراً؛ ولذلك وجب النصب.
قال أبوحيان[٦]:"ويمتنع حينئذٍ أن تكون مبتدأً وخبرًا، بل يجب حمله على إضمار فعل".

٧٤) قال[٧]: " زعموا أن (هل) بمنزلة قد، ولا يتأتى ذلك إلا إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أما إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد ".

٧٥) قال أبو حيان عن حذف النون الخفيفة عند الوقف[٨]: " والذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ؛ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم يحذف، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٥٩/٢ وارتشاف الضرب ١٨٧١/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٦٩/٢
وارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤-١٨٩٩ قال: " وزعم قوم أن استعمالها في الماضي غالب، وأنها تستعمل بمعنى (إن) للشرط في المستقبل، وكونها بمعنى (إن) ذكره النحاة ... وزعم قوم منهم ابن الشجري أنه يجوز الجزم بها في الشعر ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٧٤/٢.
وارتشاف الضرب ١٩٠٣/٤ قال: " ويجوز حذف جواب (لو)؛ لدلالة المعنى عليه ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٧٥/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/٢ وارتشاف الضرب ١٨٩٠/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥٠٦/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٥٠٨/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٥١٦/٢.

٧٦) من الأفعال الجامدة (كذب) في الإغراء بمعنى وجب، كقول عمر: " كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ "[١]، أي وجب. قال أبو حيان[٢]: " الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال، والمرفوع فاعل (كذب) ". ومنها (سُقِطَ في يده)، وقيل: في يده نائب فاعل، فرأى أبو حيان[٣] أنه قرئ: (سُقِطَ) بالبناء للفاعل.

٧٧) وعن ورود (نِعْمَ) بسكون العين وفتح الفاء (نَعْمَ) قال[٤]: " لم يذكروا له شاهدًا ".

٧٨) كل ذي عين حلقية من (فَعِلَ) اسمًا، أو فعلاً تأتي بأربع لغات، نحو: (شَهِدَ) و(شَهْدَ) و(شِهِدَ) و(شِهْدَ). ذهب أبو حيان[٥] إلى أنه لا يجوز التسكين فيما شذت به العرب في فكه، نحو: لَحِحَتْ عينُه، أو اتصل بآخره ما يسكن له، نحو: شَهِدْتَ، ولا اسم فاعل معتل اللام، نحو: صخٍ[٦] أي متسخ ".

٧٩) رأى[٧] أن دخول (لا) على حبذا لا يخلو من إشكال؛ لأنه إن قدّر (حبّ) فعلاً، و(ذا) فاعله، أو (حبذا) كلها فعلاً فـ (لا) لا تدخل على الماضي غير المتصرف، ولا على المتصرف إلا قليلاً، أو كلها اسمًا فإن قدّر في محل نصب لم يصح؛ لأنه على العموم، نحو: (لا رجلَ)، وهو هنا خصوص، أو رفع فكذلك (أي لا يصح)؛ لوجوب تكرار (لا) حينئذٍ ".

٨٠) أسلوب التعجب له صورتان: ما أفعلَ، وأفعِل به. قال أبو حيان[٨]: " ولو ذهب ذاهب إلى أن (أفعِل) أمر صورة، خبر معنى، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والهمزة للتعدية، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهبًا ".

٨١) ذهب[٩] إلى أنه يجوز تأويل المصدر المنون بالمبني للمفعول، فيرفع ما بعده على النيابة على الفاعل إن لزم البناء للمفعول فعل ذلك المصدر ".

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٨/٤ ولسان العرب (كذب) ٨٣٣/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٤/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٣٦/٤-٢٠٣٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٤/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٣٨/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٢/٤ وتقريب المقرب ٤٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٢/٤.

(٦) وفي ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٢ ضخٍ وليس صخٍ.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٤/٣-٣٥ وارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٩/٣.

وارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤ وهو ليس لأبي حيان، بل مذهب جمهور البصريين.

(٩) انظر: همع الهوامع ٥٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥.

٨٢) ثمة اسم مصدر ميمي، نحو: مصاب، بمعنى إصابة، أو اسم مصدر مأخوذ من حدث لغيره، كالثواب، والكلام، والعطاء، وغيرها. قال أبو حيان[١]: " والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه يفسره ما قبله، وليس باسم المصدر، ولا جرى مجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة، ولا في غيرها ".

٨٣) (وفي باب صيغ المبالغة) رأى[٢] أن فعيل وفَعِل لا يتعدى بهما السماع، بل يقتصر عليه، بخلاف فعول، ومفعال، وفعّال فيقاس عليها.

٨٤) قال[٣] عن عطف البيان: " سُمِّيَ به لأنه تكرار الأول لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت، والتأكيد، والبدل ".

٨٥) أجاز[٤] أن يؤكد بـ (أجمع) دون أن يسبقها كل؛ لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصيح.

٨٦) تزاد قبل (بل) العاطفة (لا)؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب. قال أبو حيان[٥]: " ويقال في (لابل): (نابن)، و(لابن)، و(نابل) بإبدال اللامين أو إحداهما نونًا ".

٨٧) قال[٦]: " من أوزان الخماسي: (فِعِلِّل)، نحو: عِفِرْطِل للفيلة، و(فُعُلُّل)، نحو: قُرُعْطُب، و(فِعَلَّل).

٨٨) ذهب[٧] إلى أن تاء التأنيث تدل على النسب والعجمة معًا، نحو: سيابجة وبرابرة، ومعناه السيبحيون والبربريون، ولا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين؛ لأنه ليس أولى بها من الآخر.

٨٩) من أوزان ألف التانيث الممدودة: (فاعلاء) مثلث عين، مفتوحها كخازَباء، ومكسورها كقاصِعاء، ونافِقاء كلاهما لجحر يربوع، ومضمومها كقافُلاء وشاصُلاء لنبت،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٢/٣

وارتشاف الضرب ٢٢٦٥/٥ وهو ليس لأبي حيان بل مذهب البصريين.

(٢) انظر: همع الهوامع ٦٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣١/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤٠/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨١/٣ وارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٦٠/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٩١/٣ وارتشاف الضرب ٦٣٩/٢-٦٤٠

والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان[1].

٩٠) في باب التصغير ذهب[2] إلى أن اسم الجنس يندرج تحت اسم الجمع، فيقال في تمر: تُمَير.

٩١) قال[3]: " كثر مجيء المصغر دون المكبر في الأسماء الأعلام ".

٩٢) قال[4]: " الصفات التي للمؤنث، نحو: طالق وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم، بل يقال طُلَيق وحُيَيض ".

٩٣) عند النسب تحذف تاء التأنيث. قال أبو حيان[5]: " وقولُ الناس: (درهم خليفتيّ) لحنٌ ".

٩٤) يُنسَب إلى المركب تركيب مزج فيقال في بعلبك: بعليّ بحذف عجز المركب، وعن المركب تركيب جملة قال أبو حيان[6]: " وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها ... وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهًا للمركب تركيب مزج.

٩٥) وقال[7]: " ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة إلى (لولا) و(حيثما) وشبههما، فيقال: (لويّ) و(حيثيّ) بحذف عجزهما؛ لجريانهما مجرى الجملة التي تُحكى ".

٩٦) قال[8]: " الصحيح أنه لا يجوز الإمالة في (لكن)؛ لأنه لم تسمع فيها، والأصل في الأدوات ألا تُمال، وما أُميل منها فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ ".

٩٧) قال[9]: " ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلا في ضرورة ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٠١/٣

وارتشاف الضرب ٦٥٠/٢ وذكر المضموم فاعُلاًّ بتشديد اللام، نحو قاقلاًّ وليس قافلاًّ، وشاصلاًّ.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٤٩/٣

وارتشاف الضرب ٣٨٢/١ قال: " ويصغر اسم الجمع على لفظه ... ويصغر اسم الجنس على لفظه ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٥١/٣ وارتشاف الضرب ٣٩٠/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٥٤/٣ وارتشاف الضرب ٤٠٠/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٥٦/٣ وارتشاف الضرب ٦٠٣/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٥٦/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥٦/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٨٤/٣.

وارتشاف الضرب ٥٣٨/٢ قال: " وأمال الفراء ألف لكن تشبيهًا بألف فاعل ومنعه الجمهور ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/٣ وارتشاف الضرب ٨٠٢/٢-٨٠٣.

٩٨) ذهب[١] إلى أن القياس في (ثمت)، و(ربت)، و(لعلت) الوقوف عليها بالوجهين: إقرار التاء، وإبدالها هاءً، وقال[٢]: " والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل ".

٩٩) عن الاشتقاق قال[٣]: " واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة: الأول: زيادة حركة، والثاني: زيادة حرف، والثالث: زيادة حركة وحرف، والرابع: نقص حركة، والخامس: نقص حرف، والسادس: نقص حركة وحرف، والسابع: نقص حركة وزيادة حرف، والثامن: نقص حرف وزيادة حركة، والتاسع: زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف ".

١٠٠) قال[٤]: " فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن (استخراج): استفعال أخصر من أن تقول: الألف، والسين، والتاء، والألف في (استخراج) زوائد ".

١٠١) قال[٥] عن الهاء: " والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة، من ذلك: أمهة، وهبلّع، وهجرع، وهركولة ".

١٠٢) يقل حذف الحاء كحذفها من (حر)، وأصله حرح. قال أبو حيان[٦]: " ولا أحفظ من حذف الحاء غيره ".

١٠٣) الذي رجحه أبو حيان[٧] في مخارج الحروف أن رتبة العين بعد الحاء، ورتبة الغين قبل الخاء.

١٠٤) رأى[٨] أن (الحاء) مما انفردت بها العرب في كلامها، ولا توجد في كلام غيرها، و(العين) مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم، والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/٣

وارتشاف الضرب ٨١٩/٢ حيث قال: " وذهب إليه ابن مالك في ثمت وربت " انظر: شرح الكافية ١٩٩٦/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/٣ وارتشاف الضرب ٨١٩/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٨/٣-٤٠٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤١٠/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤١٣/٣ والمبدع الملخص من الممتع ٣٥-٣٦.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٢٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٥٢/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/٣.

الكثير منهم ".

١٠٥) قال[١]: " لو ذهب ذاهب إلى أن (كأيّن) اسم بسيط، فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى (كم) لذهب مذهبًا حسنًا، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل ".

١٠٦) تحذف الألف من مفاعل، ومفاعيل إن أمن اللبس بالمفرد.
قال أبو حيان[٢]: " ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضًا ".

١٠٧) نبّه[٣] على حذف الألف من علمٍ في آخره الألف والنون، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة.

وهاكم نموذجًا يوضح تفرد أبي حيان[٤]:

صيغتا التعجب هما: ماأفعلَ، وأفعِل به.

قال أبو حيان: " ولو ذهب ذاهب إلى أن (أفعِل) أمر صورة، خبر معنى، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل، والهمزة للتعدية، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهبًا، فقولك: أحسِن بزيد، معناه: أحسنَ هو أي الإحسانُ زيدًا، أي جعله حسنًا، فيوافق معنى: ما أحسنَ زيدًا.

ورأى أبو حيان أنه لا ينافي ذلك التصريح بالخطاب من: يا زيد أحسِن بزيد؛ لأن الفاعل مخالف للمخاطب، فالمعنى: يا زيد أحسن الإحسان زيدًا، أي جعله حسنًا، كما تقول: يا زيد ما أحسنَ زيدًا، أي شيء جعله حسنًا.

ورأى أن ما يدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه، ونصبه بعد حذف الباء في قوله:

... ... فَأَبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارًا[٥]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٦٢/٣ وارتشاف الضرب ٧٨٩/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٨٠/٣.

(٤) همع الهوامع ٣٩/٣.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر وصدره:

لَقَدْ طَرَقَتْ رِحَالَ الحيِّ لَيْلَى ... ...

وهو بلا نسبة في الدرر ٢٣٨/٥.

ابن عصفور

١) ذهب ابن عصفور[١] إلى أنه لا يبعد عنده أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين؛ لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهد تقدم المعرفة.

٢) منع[٢] دخول كان الناقصة على المصدر المبتدأ الذي خبره محذوف، وذلك في وجود الحال.

٣) أجاز[٣] أن يعمل مصدر الفعل عمل ظن مع (متى)، ومنعه في: ظنك زيدًا قائمًا.

٤) منع[٤] الحكاية على اللفظ؛ لأنهم على حد قوله إذا جوزوا المعنى في المعربة، فينبغي أن يلتزم في الملحونة.

٥) ذهب[٥] إلى أن من أحوال رفع الاسم أن يكون لمجرد عدد، ومعطوفًا على غيره، أو معطوفًا عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير، نحو: واحدٌ، واثنان، وثلاثةٌ، وأربعةٌ، فإن عري من العاطف كان موقوفًا، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة كأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة.

٦) ذكر[٦] أن من حروف النداء (وا)، وذكر أيضًا (آ) بالمد، وجعلها للقريب كالهمزة.

٧) قال[٧] عن عجبًا، وحمدًا، وشكرًا: " ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، وقال[٨] عن حمدًا، وشكرًا لا كفرًا: " لا يستعمل كفرًا إلا مع حمدًا، وشكرًا ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦٠/١ والتذييل والتكميل ٢٣٣/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٤٣/١ والتذييل والتكميل ٣٠٨/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٩٤/١ وشرح الجمل ٣١٥/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٠١/١

وشرح الجمل ٣٢١/١-٣٢٢ وما ذهب إليه غير ذلك حيث قال: " إن كانت معربة حكيتها على لفظها، وإن شئت على معناها، وإن كانت ملحونة حكيتها على المعنى ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٥٢٧/١-٥٢٨.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٨/٢

وشرح الجمل ٨٢/٢ والمقرب ١٩٢ حيث ذكر (آ) دون تخصيصه أنها للقريب. قال: " فأما الهمزة فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافة، أو حكمًا، كالنائم، وقد تكون للقريب ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٨٧/٢

وشرح الجمل ٤٢٣/٢ قال: " فمن ذلك حمدًا، وشكرًا، وغفرانك، وسعة، ورحبًا وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل، ويجوز إظهاره ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٨٨/٢.

٨) أجاز[١] أن يكون عاملُ (لمّا) الظرفية ــ وهو جوابها ــ مضارعًا.

٩) في باب القسم قال[٢]: " (أيمن) خبر، والمحذوف مبتدأ ".

١٠) خص[٣] بالضرورة قلب الياء المضاف إليها الاسم ألفًا.

١١) أجاز[٤] جر (مهما) كسائر الأدوات.

١٢) جواب (لولا) و(لوما) ــ وهما حرفا امتناع لوجود ــ يأتي ماضٍ مع (ما) نافيـــة، أو مثبت مع (اللام)، وحذف اللام من الجواب اختلف فيه كلام ابن عصفور، فمرة قال[٥] أنه ضرورة خاص بالشعر، وقال[٦] أيضًا أنه قليل في الكلام.

١٣) أجاز[٧] عمل ما جاء بمعنى اسم المفعول، نحو: فِعّل، وفَعْل، وفَعيل كذِبْح، وقَبْـــض، وقَتيل.

١٤) إذا وصف بمفرد، وظرف أو مجرور، وجملة فمذهب ابن عصفور[٨] وجوب الترتيب كما ذكر اختيارًا، واعتبر أنه لا يخالف في ذلك إلا ضرورة أو ندور.

١٥) وعن ترتيب نفس، وعين، وكل، وأجمع، وأكتع، وأبصـــع، وكـــذا الفـــروع ذهـــب ابن عصفور[٩] إلى أنه لا يجب فيما بعد أجمع؛ لاستوائها، ويجب فيها مع أجمع ومـــا قبله.

١٦) رأى ابن عصفور[١٠] أن الجـــار يعـــاد رجحـــانًا، لا وجوبًا وذلـــك عنـــد العطـــف بـــ (حتى) على مجرور.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٦٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٦/٢

وشرح الجمل ٣٥١/١ والمقرب ٩١ حيث لم يذكر ابن عصفور ذلك، وأكّد أبو حيان ذلك في التذييل والتكميل ٢٨٣/٣ فقال: " وممن أجاز الوجهين الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٣٧/٢ والمقرب ٢٣٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢

وارتشاف الضرب ١٨٦٤/٤ حيث قال أبو حيان: " وقد وهم ابن عصفور، فزعم أنه يدخل عليها حرف الجر ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٧٦/٢ وشرح الجمل ٤٤٢/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٧٦/٢ وارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٦١/٣ والمقرب ٨٧.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٢٧/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٣٩/٣ وشرح الجمل ٢٦٦/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٨٢/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٠٠/٤.

١٧) وعند النسب إلى الثلاثي ساكن العين صحيحها، لامه (ياء)، أو (واو) مؤنث بالتاء، نحو: ظَبْية، وعُرْوة، فمذهب ابن عصفور[١] التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها، وتقلبها واوًا كالثلاثي المنقوص فتقول: ظَبَويّ، وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنًا وتقول: عُرْويّ.

١٨) ذهب[٢] إلى إثبات ياء ثماني في ثمانين.

وهاكم نموذجًا لتفرد ابن عصفور[٣]:

من البدل عن فعله: عجبًا، وحمدًا، وشكرًا لا كفرًا.

ذكر ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر (أي أنها ليست إنشاء)، واعتبر أن عجبًا، وحمدًا، وشكرًا ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي أعجب عجبًا، وأحمد حمدًا، وأشكر شكرًا.

ورأى ابن عصفور أن كفرًا لا يستعمل إلا مع حمدًا، وشكرًا، ولا يقال أبدًا: (حمدًا) وحده، و(شكرًا) إلا أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع (لا كفرًا).

السهيلي

١) عن (سَحَر) الملازم الظرفية وهو المعين، أي المراد به وقت بعينه ذهب السهيلي[٤] إلى أنه منصرف، وإنما لم ينون؛ لنية (أل)، والأصل السَّحَر.

٢) ذهب[٥] إلى أن اللام في اسم الإشارة تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، وها التنبيه للمخاطب؛ لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته، لا ما غاب عن نظره؛ فلذلك لم يجتمعا.

٣) ذهب السهيلي[٦] إلى أن (ما) ليست موصولاً حرفيًا، بل اسمٌ مفتقرة إلى ضمير،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٦٦/٣ وشرح الجمل ٣١٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٨٢/٣.

(٣) همع الهوامع ٨٧/٢-٨٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٩٩/١ ونتائج الفكر ٣٧٥.

(٥) انظر:همع الهوامع ٢٤٩/١ ونتائج الفكر ٢٢٨-٢٢٩.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/١ ونتائج الفكر ١٨٦.

ورأى أن صلتها لابد أن يكون فعلاً غير خاص بل مبهمًا.

٤) ذهب[١] إلى أن أصل (الذي) ذو بمعنى صاحب، وقدر تقديرات حتى صارت (الذي).

٥) أنكر[٢] أن تكون (أنَّ) ومعمولها مؤولة بالمصدر، بل المؤول بالمصدر (أنْ) الناصبة للفعل، واعتبر أنَّ (أنَّ) المشددة ومعمولها تؤول بالحدث، فخبرها قد يكون جامدًا، وهو لا يشعر بالمصدر؛ لأنه لا فعل له.

٦) شرط[٣] في عمل القول عمل ظن ألا يعدى باللام.

٧) ذهب[٤] إلى أن (ذات) الظرفية المضافة إلى زمان، نحو: ذات يوم لا تتصرف لا في لغة خثعم، ولا في غيرها على حد زعمهم، وأن الذي يتصرف عند العرب إنما هو (ذو) فقط.

٨) ذهب[٥] إلى أنه إذا اتسع المدخول فيه كان النصب لابد منه، كدخلت العراقَ، وإن ضاق بَعُدَ النصب جدًا.

٩) ذهب[٦] إلى أن (لا) الطلبية الجازمة أصلها (لا) النافية، والجزم بلام الأمر مقدرة قبلها، وحذفت؛ كراهة اجتماع لامين.

١٠) سُمِع حذف حرف الجر من المفعول الثاني في باب (اختار)، وأفعال أخرى، نحو: استغفرَ وسمّى. فمذهب السهيلي[٧] في هذا عدم الاقتصارعلى الواحد المنصوب.

١١) قال[٨]: " يحسن عطف الاسم على الفعل، ويقبح عكسه ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦٧/١ ونتائج الفكر ١٧٧-١٧٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/١ ونتائج الفكر ٣٤٥

وارتشاف الضرب ١٢٥٥/٣ قال أبو حيان: " كذا قال سيبويه ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٠٥/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٠٧/٢ ونتائج الفكر ٣٧٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ١١٣/٢ وارتشاف الضرب ١٤٣٦/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٧/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٣/٣ ونتائج الفكر ٣٣٠-٣٣١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٣.

ونتائج الفكر ٣١٨-٣١٩ ليس كما ذكر السيوطي، بل على النقيض منه. قال السهيلي: " وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل، فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، قلنا: هذا ممتنع على قبح ".

وهاكم نموذجًا يوضح تفرد السهيلي[1]:

المختص من الظروف هو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والحـــانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصًا ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كـــان لـــه أقطـــار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواســـطة (فـــي) إذا أريـــد معنـــى الظرفية، كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ، ولا يقاس عليه، وهـــو كل مكان مختص مع (دخلت)، نحو: دخلت الدار والمسجد.

فمذهب السهيلي فيه أنه إذا اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كـــان النصـــب لابد منه، كدخلت العراقَ، ويقبح أن يقال: دخلت في العراق، وإن ضاق بَعُدَ النصب جدًا؛ لأن الدخول قد صار ولوجًا وتقحّمًا، كدخلت في البئر، وأدخلت أصبعي في الحلقة.

ابن دريود

- في باب أفعال المقاربة، إذا أسند أوشك، وعسى، واخلولق إلى (أن يفعل)، وتقدمهم اسم ظاهر، فإن الفعل يجرد من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث، نحو: الزيدان عســـى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يقمـــن، وكذا أوشك، واخلولق، أو يلحق بها، فيقال في الأمثلة: عَسَـــيا، وعَسَـــوْا، وعَسَـــيْتُ، وعَسَيْنَ، والتجريد أجود كما قال ابن دريود[2].

خطاب الماردي

- ذهب خطاب الماردي[3] إلى أن المركب تركيب مزج إذا ثني علـــى مـــن جعـــل الإعراب في الآخر، قلت في معد كرب، وحضرموت: معدي كربان، ومعدي كربيـــن، وحضرموتان، وحضرموتين، أو على مـــن أعـــرب إعـــراب المتضـــايفين، قلـــت: حضراموت، وحضريموت، والمختوم بـِ (ويه) تلحقه العلامـــة بـــلا حـــذف، نحـــو: سيبويهان، وسيبويهون.

---

(١) همع الهوامع ١١٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٢٢/١ وارتشاف الضرب ١٢٣٢/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٤٢/١ وارتشاف الضرب ٥٥٢/٢.

ابن سيده

١) من الأسماء التي لا تستعمل إلا للنداء مكرمان وملأمان.
حكى ابن سيده[١]: رجل مكرمان وملأمان، وامرأة ملأمانة، وما حكاه عن التأنيث لم يذهب به أحد قبله.

٢) ذهب ابن سيده[٢] أن (قد) تكون للنفي، وحكي عن العرب: " قد كنت في خير فتعرفَه " بنصب (تعرفَ)، أي: ما كنت في خير فتعرفَه.

الأعلم الشنتمري

١) أثبت الأعلم الشنتمري[٣] الرفع بالإهمال، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[٤] فارتفع إبراهيم عنده بالإهمال من العوامل.

٢) إذا كرر لفظ المنادى مضافًا نحو: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، ضُمَّ الأول وفُتِحَ، وفُتِحَ الثاني. فمذهب الأعلم[٥] عند فتح الأول والثاني أنه على التركيب، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعرابًا، جعلا اسمًا واحدًا، وأضيفا كما قالوا: " ما فعلت خمسةَ عشرَك ".

٣) ذهب[٦] إلى أن الكاف في نحو: لبيك، وسعديك، وحنانيك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

٤) من التمييز ما هو رافع لإبهام تعجب، نحو: ويحه رجلاً، فمذهب الأعلم[٧] أنه ليس منصوبًا عن التعجب، بل مما انتصب عن تمام الكلام.

ابن السيد البطليوسي

١) أجاز ابن السيد[٨] تقديم الخبر، ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس، أي أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر، فالفائدة حسب ما ذهب إليه تحصل سواء قُدِّمَ الخبر أم أُخِّرَ.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٦/٢ وشرح التسهيل ٤١٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٢٥/٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٩٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٢٧/١.

(٤) سورة الأنبياء ٦٠/٢١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٤/٢ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٥٥/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٨٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٥/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٦٣/٢ وارتشاف الضرب ١٦٢٩/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٣٠/١ وإصلاح الخلل ١٢٦/١.

٢) إذا نودي (أي) وجب بناؤها على الضم، فمذهب ابن السيد[١] أنها لا توصف بذي (أل) الجنسية، بل هو عطف بيان.
٣) في تكرار (إلا) في باب الاستثناء إن لم يكن العامل مفرغًا، وتقدمت ما بعد (إلا) على المستثنى منه فمذهب ابن السيد[٢] انه يجوز في ذلك أربعة أوجه: النصب على الاستثناء كما نص عليه النحاة، والنصب على الحال، وجعل الأول حالاً والثاني استثناءً، وعكسه.
٤) قال[٣] عن حتى العاطفة: " يعطف بها الجمل ".

ابن الطراوة

١) لم يجز ابن الطراوة[٤] أن يضاف (أن والفعل المضارع) إلى أنَّ ومعمولها.
٢) أجاز[٥] دخول نون التوكيد على الفعل المضارع الخالي من تنفيس ذا طلب، بشرط أن يكون هذا الطلب استفهامًا بحرف، وخصه بالهمزة وهل، لا أن يكون استفهامًا باسم.
٣) أجاز[٦] عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض، فأجاز (قام زيد نفسه وعينه)، و(جاء القوم كلهم وأجمعون).

ابن الأبرش

١) ذهب ابن الأبرش[٧] إلى أن كان الشأنية قسم برأسها.
٢) ذهب ابن الأبرش[٨] إلى أن المصدر إذا أضيف إلى المفعول فإن الفاعل ينوى.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٨/٢ وإصلاح الخلل ٧٤،٧٢.
(٢) انظر: همع الهوامع ١٩٩/٢ والخلل في شرح أبيات الجمل ٣١٧.
(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٢/٣ والخلل في شرح أبيات الجمل ٨٧ .
(٤) انظر: همع الهوامع ٢٨٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٣٨/٤ وأبو الحسين ابن الطراوة ٩٧.
(٥) انظر: همع الهوامع ٥١١/٢ وارتشاف الضرب ٦٥٥/٢.
(٦) انظر: همع الهوامع ١٤٣/٣ وارتشاف الضرب ١٩٥٤/٤ وأبو الحسين ابن الطراوة ٨٨.
(٧) انظر: همع الهوامع ٣٦٩/١ وارتشاف الضرب ١١٥٣/٣.
(٨) انظر: همع الهوامع ٤٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥.

ابن يسعون

- رأى ابن يسعون[1] أن اسم الإشارة (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها، وبالكاف في آخرها.

ابن طاهر

١) قال ابن طاهر[2] فيما استعمل من المفعول المطلق: (ويح) كلمة تقال رحمة، و(ويس) كلمة تقال رأفة، ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأنه مبتدأ لا خبر له.

٢) ذهب ابن طاهر[3] إلى أنَّ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع ليست هي التي توصل بالماضي، أو الأمر، أو النهي.

الجزولي

١) في باب التحذير ذهب الجزولي[4] إلى أنه يقبح إظهار العامل المكرر، ولا يمتنع.

٢) ذهب الجزولي[5] إلى أن المفعول له يتعين نصبه عند استيفاء شروطه، ويمنع جره.

ابن خروف

١) رأى ابن خروف[6] أن أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٤٩/١ والتذييل والتكميل ١٩٦/٣ وابن يسعون النحوي ٦٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٨٠/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٨٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦٣٧/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٧/٢ والمقدمة الجزولية ٢٧٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٠٠/٢ والمقدمة الجزولية ٢٦٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٦٦/١

والتذييل والتكميل ١٢٢/١ وهو احتجاج له لما ذهب إليه البصريون.

٢) ذهب[١] إلى أن (ما) من مواضعها أن تأتي في باب (نِعمَ)، نحو: غسلته غسلاً نِعِمَّا، وعدّها معرفة أي نعم الغسل.
٣) أجاز[٢] ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة.
٤) رأى[٣] أن الحال الجملة إذا كان مضارعًا منفيًا بلم، لابد فيه من الواو سواء كان الضمير أو لم يكن.
٥) (أَمَا) بالفتح والتخفيف حرف استفتاح، وتفتح بعدها (أنَّ)، نحو: أما أنَّك ذاهب. ومذهب ابن خروف[٤] أنها حينئذٍ حرف، وجعلها مع (أنَّ) ومعمولها كلاماً تركب من اسم وحرف.

ابن طلحة

- ذهب ابن طلحة[٥] إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر، وهو مخالف لما ذهب إليه أكثر البصريين بأن المصدر أصل، ومخالف أيضا للكوفيين بأن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه.

ابن الباذش

- ذكر ابن الباذش[٦] لإفراد كاف الخطاب في اسم الإشارة إذا خوطب به جماعة تأويلين: أحدهما: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له، ولهم. والآخر: أن يخاطب الكل، ويقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٠٠/١
وشرح التسهيل وقال عنه ابن مالك: " هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافي ".
(٢) انظر: همع الهوامع ٥٩/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥.
(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥١/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠٧/٣.
(٤) انظر: همع الهوامع ٤٨٨/٢.
(٥) انظر: همع الهوامع ٧٣/٢ وارتشاف الضرب ١٣٥٣/٣.
(٦) انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١ والتذييل والتكميل ٢٠١/٣.

الشلوبين

١) رأى الشلوبين[١] ــ اعتقاداً منه جواز تقديم خبر ليس عليها ــ أنه يجوز هذا التقديم، حتى ولو كان الخبر مفرداً طلبيًا.

٢) ذهب[٢] إلى أن أصل (ليس)، و(ما) لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فبحسبه.

٣) ذهب[٣] إلى أن (إذن) معناها الجواب والجزاء دائمًا في كل موضع.

ابن هشام الخضراوي

١) ذهب ابن هشام الخضراوي[٤] إلى أن (أوشك)، و(عسى) من أفعال المقاربة دون (اخلولق)، وتأتي تامة مكتفية بالمرفوع كما في كان التامة.

٢) ذهب[٥] إلى أن (حتى) لا تعطف إلا ما كان ظاهرًا، كما لا تجر إلا الظاهر ".

ابن الحاج

١) الأصل في الربط للمبتدأ الضمير ويغني عنه أشياء منها اسم الإشارة، وخصه ابن الحاج[٦] بكون المبتدأ إما موصولاً، أو موصوفًا، والخبر إشارة للبعيد، فيمتنع نحو: زيد قام هذا.

٢) أجاز ابن الحاج[٧] دخول الفاء على الخبر إذا كانت صلة الموصول الواقع مبتدأ جملة اسمية.

٣) ذكر[٨] في باب الإغراء يسوّي بمعنى يساوي، ولم يستعمل منه إلا المضارع.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٦٠/١ والتوطئة ٢٢٨ وشرح المقدمة الجزولية ٧٧٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٦٦/١ والتوطئة ٢٢٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٩٤/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٢٢/١ والتذييل والتكميل ٣٥٤/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٢/٣

وارتشاف الضرب ٢٠٠٠/٤ وما ذكره على مذهب جمهور البصريين.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣١٨/١-٣١٩ وارتشاف الضرب ١١١٦/٣ وابن الحاج النحوي ٦١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/١ وابن الحاج النحوي ٦٦.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٤/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٠/٤.

٤) رأى[١] أن فعل التعجب يدل على الحال والماضي والمستقبل، ويقيد في المضي بـ (كان)، وأمسى، وفي الحال بـ (الآن)، وفي الاستقبال بـ (يكون)، ونحوه من الظروف المستقبلة.

ابن الضائع

١) أجاز ابن الضائع[٢] وصف (أي) باسم الإشارة، وشرط أن يكون اسم الإشارة منعوتًا بما فيه الألف واللام.

٢) ذهب ابن الضائع[٣] إلى أنه لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجهًا، وهو الحق، وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل منه ".

الصفار البطليوسي

١)رأى الصفار[٤] أن الناقض لعمل (ما) عمل (ليس) في قوله: ما زيدٌ شيءٌ إلا شيء لا يعبأ به ــ ليس البدلية المصحوبة بإلا، بل يجوز النصب على الاستثناء، لا البدلية.

٢) منع[٥] البتَّة وقوع الاختصاص بعد لفظ غائب؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص.

الرُّندي

ذهب الرُّندي[٦] إلى أن (إذن) مركبة من (إذا) و(أن).

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤١/٣ وابن الحاج النحوي٨٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٩/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٩٠/١

وارتشاف الضرب ١٢٠١/٣ قال أبو حيان: " وفي كتاب القاسم البطليوسي (شرح الصفار) جواز نصب الخبر ورفع ما بعد إلا على البدل من الموضع، وهو وهم فاحش ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٩٤/٢ وارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤

الأبذي

ذهب الأبذي[1]إلى أن الثابت في تمييز الجملة كونه منقولاً عن الفاعل أو المفعول لم يُسَمَّ فاعله.

ابن أبي الربيع

١) من أنواع ما يجمع بالألف والتاء: ما كان علمًا مؤنثًا مطلقًا، سواء كان فيه التاء، أو لم يكن، فشرط ابن أبي الربيع[2] أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقة بعناق، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء.

٢) أجاز[3] بقلة حذف الضمير العائد على المبتدأ والذي يربط جملة الخبر فيه، وهذا الضمير منصوب بفعل تام.

٣) ذهب[4] إلى أن الأصل في (لات) ليس، أبدلت سينها تاءً، وعادت الياء في (ليس) إلى الألف لأن الأصل (لاس)، وكرهوا أن يقولوا (ليت) فيصير لفظها لفظ التمني.

٤) قال[5] عما استعمل من المفعول المطلق: (تبًا لك) التزم نصبه، و(ويحٌ لك) التزم رفعه.

٥) من المفعول فيه (عل)، وأنكر ابن أبي الربيع[6] إضافة (عل).

٦) منع[7] الفصل بين نعم والمفسر.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢ والأبدي النحوي ١١٩.

وارتشاف الضرب ١٦٢٣/٤ قال أبو حيان عن تمييز الجملة: " واختلفوا في نقله من المفعول ... وأنكر نقله من المفعول الأستاذ أبو علي [الشلوبين]، وتلميذه أبو الحسن الأبذي، وأبو الحسين ابن الربيع ... وقال الأبذي متأولاً كلام الجزولي: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول: المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٧٩/١ وارتشاف الضرب ٥٨٦/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣١٧/١ والبسيط في شرح الجمل ٥٦٥/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٠٠/١ والملخص في ضبط القوانين ٢٧٣/١ وابن أبي الربيع ٥٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٨٠/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٢/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٤٦/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٢/٣.

المبحث الثاني: المسائل التي تناولها نحاة الأندلس فيما بينهم

مثلما كان لنحاة الأندلس موقف واضح جلي من مدرستي البصرة والكوفة، وموقف من النحاة غير الأندلسيين، فإن لهم أيضا مواقف متشابكة فيما بينهم سواء كانت اتفاقا أو اختلافا.

وجدير ذكره أن هذا الاتفاق أو الاختلاف فيما بينهم لم يكن وليد الصدفة، فإذا ما جمع بينهم الزمن وعاشوا في نفس الحقبة الزمنية فإن الأفكار والآراء تتلاقى إذا تواءمت فيما بينها، ونجدهم مختلفين إذا ما تباعدت الرؤى وتعارض المنهاج، وهذا أيضا ينسحب على تشابك الآراء فيما بينهم إذا ما باعد بينهم عنصر الزمن، فنجد اللاحقين إما أن يقفوا موقف المختار الموافق للسابقين إذا وجد فيه ما يناسب فكره، أو يخالفه إذا لم يتواءم مع منهجه.

وإذا ما أمعنا النظر بروية وتبصر نجد أن مواقفهم من بعضهم البعض لا تقف عند حد الاتفاق والاختلاف المجرد، بل يتولد منه إفاضة واستدراك وردود، وكل ذلك بأسلوب عماده العقل والنقل، منثور في طياته فيض من ألوان السماع والقياس.

ولا نجد ذلك جليا إلا عند تتبعنا تناولهم للمسائل فيما بينهم على النحو التالي:

أ- المسائل التي اشترك فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

١) ذهب ابن مالك[١] وابن أبى الربيع[٢] أن لام الابتداء في خبر (إن) توجد مع المستقبل قليلاً.

٢) رأى ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] أن اتحاد النطق ليس شرطًا في الكلام.

٣) قال أبو حيان[٥]: " الصواب ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء الساكنة الماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من الوضعيات، والسؤال عن مبادئ اللغات ــ ممنوع؛ لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٣/١ وشرح التسهيل ٣٢/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٣/١ والبسيط في شرح الجمل ٧٨٧/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٣/١ وشرح التسهيل ٨/١-٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٣/١ والتذييل والتكميل ٣٩/١-٤٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٧٥/١-٧٦ والتذييل والتكميل ١٣٩/١-١٤٠.

٤) ذهب ابن طاهر[١] وابن خروف[٢] إلى أن المعرف بالإضافة في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا حتى المضمر، وجزم به ابن مالك[٣] .

٥) ذهب ابن الطراوة[٤] إلى أن ضمير الشأن أو القصة هو ليس اسمًا، بل هو حرف، وإذا دخل على (إنَّ) كفها عن العمل، كما يكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفها، وتُلغى كما يُلغى باب (ظنَّ)، ووافقه أبو حيان[٥].

٦) منع ابن عصفور[٦] وكثير من المغاربة تعدد الخبر لمبتدأ واحد، فما ورد من ذلك جعل الأول فيه خبرًا، والباقي صفة للخبر.

٧) رأى الأعلم الشنتمري[٧] وابن مالك[٨] أنَّ (تَعَلَّم) ــ وهي ما دلت على يقين وتنصب مفعولين ــ جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر.

٨) ذهب ابن أبي الربيع[٩] إلى أن (ضرب) بمعنى (صيّر) متعد لاثنين مطلقًا مع لفظ (المثَل) وغيره، ومال إليه أبو حيان[١٠].

٩) ألحق ابن خروف[١١] بالأفعال القلبية المعلقة خاصة مع الاستفهام (نظر)، وتبعه

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١ والتذييل والتكميل ١١٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١ والتذييل والتكميل ١١٨/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٢٤/١ والتذييل والتكميل ٢٧١/٢ والبسيط في شرح الجمل ٧٥٥/٢-٧٥٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٢٤/١ والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٤٦/١

وشرح الجمل ٣٥٩/١ وفيه غير ذلك ، قال ابن عصفور: " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيد راكب وضاحك، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما، لا كل واحد منهما على انفراده، فيكون معنى قولك: زيد ضاحك راكب جامع للضحك والركوب في حين واحد فلا تحتاج إلى عطف؛ لأنهما خبران في اللفظ، وبالنظر إلا المعنى خبر واحد، فمن ذلك قول العرب: حلوٌ حامض، ألا ترى أن قولك: حلوٌ حامض نائب مناب مُرّ، حتى كأنك قلت: هذا مُرّ ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٨١/١ وارتشاف الضرب ٢١٠٠/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٨١/١ وشرح التسهيل ٧٩/٢-٨٠.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١ والملخص في ضبط القوانين ٢٦١/١ والبسيط في شرح الجمل ٤٣٤/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٨٥/١

وارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤ ذكرها دون إبداء رأيه. قال: " وأما ضرب فذهب قوم إلى أنها بمعنى صيّر مع المَثَل ... وذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وأجاز بعضهم كونها بمعنى صيّر مع غير المثل ".

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٩٧/١ وارتشاف الضرب ٢١١٦/٤.

ابن عصفور[1] وابن مالك[2].

١٠) المجمع على تعديته لثلاثة مفاعيل: أعلم وأرى، وزاد ابن هشام اللخمي[3]: أنبأ وعرّف، وأشعر، وأدرى، وزاد ابن مالك[4]: أرى الحلمية.

١١) أجاز السهيلي[5] وابن أصبغ[6] تقديم الجار والمجرور على الفعل المبني للمفعول إذا كان الجار غير زائد، وهذا بناء على أن نائب الفاعل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، نحو: بزيد سير.

١٢) (في باب الترخيم) ذهب ابن مالك[7] في نحو (طلحه) إذا وقف بها أن الهاء هي التي كانت في الاسم تاء قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء، ووافقه أبو حيان[8].

١٣) من المصادر التي لا يظهر فعلها: عجبًا، وحمدًا، وشكرًا لا كفرًا.
قال ابن مالك[9]: " وهي إنشاء "، وقال أبو حيان[10]: " وكذا قال الشلوبين[11] ".

١٤) ذهب ابن عصفور[12] وابن خروف[13] إلى أن (أعور وذا ناب) ليست من المصادر اللازم إضمار ناصبها، بل هي حال، والتقدير: أتستقبلونه أعور وذا ناب.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٩٧/١ والمقرب ١٣٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٩٧/١ وشرح التسهيل ٨٩/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١
وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤-٢١٣٤ حيث زاد ابن هشام اللخمي (أدرى)، و (عرّف)، و(أشعر)، أما (أنبأ) فليس هو من زادها بل ابن هشام الخضراوي.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٠٧/١ وشرح التسهيل ١٠٢/٢
وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤ وهو اختيار ابن مالك لرأي بعضهم، قال أبو حيان: " وزاد بعضهم (رأى) الحلمية، واختاره ابن مالك ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١ ونتائج الفكر ٣٧٠.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥٢٣/١ وارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٧١/٢ وشرح التسهيل ٤٢٩/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٧١/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٤١/٥.

(٩) انظر: همع الهوامع ٨٧/٢ وشرح التسهيل ١٩٢/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٨٧/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٧/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٨٧/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٧/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٩٥/٢ وشرح الجمل ٤١٩/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٩٥/٢.

١٥) ريث مصدر راث يريث إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل، وخروجه إلى الزمان جاز فيه ما جاز في الزمان، هذا ما ذهب إليه أبو الفضل الصفار[١]، وذكر ابن مالك[٢] نحوه.

١٦) إعراب (لدن) الظرفية لغة قيسية، وذلك عند الإضافة بإشمام الدال الساكنة الضم، وجر النون، وذكر ابن مالك[٣] في غير اللغة القيسية تسع لغات: (لَدُنْ)، و(لَدَنْ)، و(لَدِنْ)، و(لَدْنْ)، و(لُدْنْ)، و(لَدْنَ)، و(لَدْ)، و(لُدْ)، و(لَدُ)، وزاد أبو حيان[٤]: (لَتِ).

١٧) ذهب الشلوبين[٥] وابن هشام الخضراوي[٦] إلى أن (كم) الخبرية إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد.

١٨) أجاز ابن عصفور[٧] والأُبَّذي[٨] الفصل بين (إذن) والفعل بالظرف.

١٩) ذكر ابن سيده[٩] وابن مالك[١٠] أن الفاء تنصب الفعل بأن مضمرة وذلك بعد نفي محتمل أن تحمله (قد).

٢٠) ذهب ابن مالك[١١] إلى أن (اللام) من معانيها التقوية في مفعول عامل ناصب واحد ضعف بالتأخير، نحو قوله عز وجل: ﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[١٢]، ولا يفعل ذلك بمتعدٍ إلى اثنين، ووافقه أبو حيان[١٣].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٥٦/٢ وارتشاف الضرب ١٨٣٥/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٥٦/٢ وشرح التسهيل ٢٦٠/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٦١/٢ وشرح التسهيل ٢٣٧/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦١/٢

وارتشاف الضرب ١٤٥٤/٣ ليس لأبي حيان، قال: " وفي بعض نسخ التسهيل (لَتِ) ".

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/٢ والتوطئة ٢٨٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/٢ وارتشاف الضرب ٧٨٢/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٩٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ والأبدي النحوي ١٣٩.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٠٨/٢ وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٠٨/٢

وشرح التسهيل ٣٥/٤ قال: " ذكر ذلك ابن سيده، وذهبت طائفة إلى جوازه، وهو الصحيح ".

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٧١/٢ وشرح التسهيل ١٤٨/٣.

(١٢) سورة يوسف ٤٣/١٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٧١/٢ وارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤.

٢١) جاز حذف باء القسم، لا غيرها من أحرف القسم، فينصب تاليها بإضمار فعل القسم، وذهب ابن خروف[١] وابن عصفور[٢] إلى الإضمار بفعل آخر، كـ (الزم).

٢٢) أجاز ابن مالك[٣] الفصل بالنداء ضرورة، لا اختياراً بين المضاف والمضاف إليه، ووافقه أبو حيان[٤].

٢٣) استدل ابن مالك[٥] وأبو حيان[٦] على جواز إبقاء الميم في (فم) عند الإضافة بحديث الصحيحين " لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ "[٧].

٢٤) أجاز ابن عصفور[٨] والأُبَّذي[٩] حذف مجزوم (لا) الطلبية، وإبقاءها لدليل.

٢٥) ذهب ابن مالك[١٠] وأبو حيان[١١] إلى كثرة ورود (أيَّان) استفهامًا، وأنها تختص إذا وردت في الاستفهام بمستقبل، فلا يستفهم بها عن الماضي.

٢٦) ذهب السهيلي[١٢] وخطاب الماردي[١٣] إلى أن (مهما) ترد حرفًا بمعنى (إن).

٢٧) ذهب ابن عصفور[١٤] إلى أن حذف فعل الشرط والجواب معًا ضرورة، وتبعه

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٩١/٢ وارتشاف الضرب ١٧٦٦/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩١/٢

وشرح الجمل ٥٣١/١-٥٣٣ قال: " وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوض منه شيء، أو لا تعوض ... فإن لم يعوض جاء في الاسم وجهان: الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل والاختيار النصب على إضمار فعل ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٣٣/٢ وشرح التسهيل ٢٧٥/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٣٣/٢ وارتشاف الضرب ١٨٤٤/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/٢

وشرح التسهيل ٢٨٥/٣ قال: " وهذا يدل على قلة علم من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٤/٤.

(٧) جزء من حديث شريف ورد في سنن ابن ماجة ١٤٣/٣-١٤٤ في كتاب الصيام باب ما جاء في فضل الصيام برقم ١٦٣٨ وفي مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي ٢٣٦ في كتاب الصوم باب في فضل الصائم برقم ٥٠.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٤٦/٢

وشرح الجمل ١٨٩/٢ حيث ذهب ابن عصفور إلى النقيض فقال: " ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وإبقائها إلا في (لم) خاصة ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٤٦/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤ والأبدي النحوي ١٤١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/٢ وشرح التسهيل ٧١/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٥٠/٢ وارتشاف الضرب ١٨٦٥/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٥١/٢ وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٤٥١/٢ وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/٢ والمقرب ٣٠٣.

ابن مالك[1].

٢٨) ذهب ابن عصفور[2] والأبّذي[3] إلى جواز حذف فعل الشرط، إن عُوِّضَ منه (لا).

٢٩) منع الشلوبين[4] نصب الفعل اللازم اسمًا تشبيها بالمتعدي، وقال أبو حيان[5]: " وهذا هو الصحيح، إذ لم يثبت ذلك في لسان العرب ".

٣٠) من الأفعال الجامدة في باب الإغراء: (عم صباحًا). قال أبو حيان[6]: " سمع مضارع (عم) "، وقال الأعلم الشنتمري[7]: " يعم بمعنى ينعم ".

٣١) مما ألحق بـِ (نعم) و(بئس) فَعُلَ. واشترط خطاب[8] أن يكون مما يبنى منه التعجب، ورجحه أبو حيان[9].

٣٢) ذهب ابن الطراوة[10] وابن طلحة[11] إلى أن (أل) إن عاقبت الضمير عَمِلَ المصدر المحلى بـِ (أل)، نحو: إنك والضرب خالدًا لمسيء إليه، وإن لم تعاقبه فلا يجوز إعماله، ووافقهما أبو حيان[12].

٣٣) ذهب ابن طاهر[13] وابن خروف[14] إلى جواز إعمال صيغ المبالغة ماضية وإن عريت من (أل).

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٦٤/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٦٤/٢ والمقرب ٣٠٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/٢ وارتشاف الضرب ١٨٨٣/٤ والأبدي النحوي ١٤٦.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٠/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٠/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٣٨/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٦/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٥٧/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٩/٣

وارتشاف الضرب ٢٠٥٧/٤ حيث ذكر أبو حيان رأي خطاب نقلاً من كتابه (الترشيح) دون إبداء رأيه فيما ذهب إليه.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٦٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٥/٥.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٦٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٥/٥.

٣٤) أجاز ابن مالك[١] إضافة اسم المفعول إلى معموله، وتبعه أبو حيان[٢].

٣٥) منع ابن خروف[٣] وابن مالك[٤] التنازع في سببي مرفوع، فلا تنازع في نحو: زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ أخوه.

٣٦) قال ابن الطراوة[٥] عما عرف بعطف البيان: " أنه يتعين للبدلية إذا كان التابع بلفظ الأول "، وتبعه ابن مالك[٦].

٣٧) أجاز خطاب الماردي[٧] وابن مالك[٨] صوغ صيغتي التعجب، وأفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس.

٣٨) ذهب ابن مالك[٩] إلى ان القلب أكثر ما يكون في المعتل والمهموز، كشاكي السلاح من شائك، وراءٍ من رايي "، ووافقه أبو حيان[١٠].

وإليكم نموذجًا يوضح اشتراك نحاة الأندلس فيما بينهم[١١]:

رأى أبو حيان أن القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وقد جاء منه شيء كثير، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه، إنما يحفظ حفظًا، لأنه لم يجئ منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه ".

ورأى ابن مالك أن القلب أكثر ما يكون في المعتل والمهموز، كهارٍ من هائر، وشاكي السلاح من شائك، وراءٍ في رايي، وآبار في أبآر، ومنه في غيرهما: رعملي في لعمري، وذو الواو أمكن فيه من ذي الياء ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٦١/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٦١/٣.

وارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥ قال: " وذكر ابن مالك: أنه قد يضاف مرفوعه إليه نحو زيد مضروب الظهر، بخلاف اسم الفاعل ... والصحيح أن إضافة مثل مضروب الظهر ليست من رفع، وإنما هي من نصب ".

(٣) انظر: همع الهوامع ١٠١/٣ وارتشاف الضرب ٢١٤١/٤ .

(٤) انظر: همع الهوامع ١٠١/٣ وشرح التسهيل ١٦٥/٢-١٦٦.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤ .

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣-٢٧٩ وشرح التسهيل ٤٥/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٤٠/٣ وارتشاف الضرب ٣٣٤/١-٣٣٦.

(١١) همع الهوامع ٤٤٠/٣.

وقد رأى أبو حيان أن دليل ذلك الاستقراء، فأكثر ما جاء القلب فـــي ذوات الـــواو، نحو: شاكٍ، وهارٍ، ولاثٍ، كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن اليـــاء، حتى أنّا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أو عن ياء، حملنـــا ذلك على أنها منقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

١) ذهب ابن عصفور[١] إلى أنه مما يصرف الفعل المضارع إلى الماضي دخول (لمـــا) الجوابية عليه، وقال أبو حيان[٢]: " ويحتاج إثبات ذلـــك إلـــى دليـــل مـــن الســـماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفـظ والمعنى ".

٢) رأى ابن مالك[٣] أن الإعراب جزء من الكلمة، وعده أبو حيان[٤] زائد علـــى ماهيـــة الكلمة.

٣) أوجب ابن عصفور[٥] الحكاية فيما وازن الأعجمي من أسمـــاء الســـور، كـــ (حاميم، وطاسين، وياسين)، كذلك الحال في المركب من أسماء السور كـــ (طا سين ميـــم) إن لم يضف إليه سورة، في حين جوز الشلوبين[٦] فيهما الحكاية.

٤) قال ابن مالك[٧]: " لو قيل في جمع حم: حمون لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع "، وقال أبو حيان[٨]: " ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه ".

٥) رأى ابن مالك[٩] أن (عشرين) وأخواته لو أعرب بالحركات لكان مذهبا حسنا فـــهي ليست جموعا، فكان لها حـــق في الإعراب بالحركات كـــ (سنين)، وأباه أبو حيان[١٠]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٦/١

والمقرب ٢٩٧ وشرح الجمل ٣٠٠/١-٣٠١ قال: " وأما لما فهي لنفي قد فعل، وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو: عصـــى إبليس ربه ولما يندم، تريد لم يندم إلى الآن ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٦/١

والتذييل والتكميل ١٠٣/١ قال: " يدل ذلك على أن لم ولما دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٦/١ وشرح التسهيل ٣٤/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٦/١ والتذييل والتكميل ١١٨/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ١١٧/١

وشرح الجمل ٢٤١/٢-٢٤٢ وقال عن المركب من أسماء السور: " وإن لم تضفها إليه فثلاثة أوجه: الوقف على الحكاية، والبناء نحو: خمسة عشر، وإعراب ما لا ينصرف، نحو: بعلبك، وكذلك (طا سين ميم)، و(حا ميم).

(٦) انظر: همع الهوامع ١١٧/١

وارتشاف الضرب ٨٨٧/٢ قال عن المركب من أسماء السور بالإضافة إلى ما سبق: " والبناء، نحو: خمسة عشر ".

(٧) انظر: همع الهوامع ١٥٥/١ وشرح التسهيل ٩٨/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٥٥/١ والتذييل والتكميل ٤١/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٥٧/١ وشرح التسهيل ٨٥/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٥٧/١.

فإعرابه إعراب الجمع على جهة الشذوذ، فلا يُضَمُّ إليه شذوذ آخر.

٦) رأى الأعلم الشنتمري[١] أن نون المثنى تحذف لشبه الإضافة، ومثّله أبو حيان[٢] بـ (لبيك، وسعديك، ودواليك) وغيرها على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير.

٧) ذهب الخضراوي[٣] إلى أن تسهيل الهمزة في قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له؛ لأن حكمه حكم الصحيح، في حين أجاز ابن عصفور[٤] الحذف عند تسهيل الهمزة؛ إعطاء له حكم المعتل الأصلي.

٨) ذهب ابن مالك[٥] إلى أن (ها) التنبيه لا تدخل على اسم الإشارة المقرون بالكاف في المثنى والجمع، وخالفه أبو حيان[٦] بورود السماع فيها.

٩) رأى ابن مالك[٧] أنه قد يستغنى عن الميم في جمع اسم الإشارة بإشباع ضمة الكاف (ذلك)، وأنكره أبو حيان[٨].

١٠) عائد الصلة إن كان متصلا فمن صوره أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا، نحو: ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾[٩] أي قاضيه، ورأى ابن عصفور[١٠] أن حذفه ضعيف جدا، ورده أبو حيان[١١] بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى.

١١) رأى ابن مالك[١٢] أن عمل (لا) عمل ليس أكثر من عمل (إن)، في حين ذهب أبو حيان[١٣] على النقيض من ذلك فهو رأى أن (إن) قد عملت نثرا ونظما،

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٦٢/١ والتذييل والتكميل ٢٤٨/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٦٢/١ والتذييل والتكميل ٢٤٨/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٧٦/١ والتذييل والتكميل ٢٠٤/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٧٧/١ والمقرب ٣٨١؛٤٢٨ وشرح الجمل ١٨٩/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٤٩/١ وشرح التسهيل ٢٤٤/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٤٩/١ والتذييل والتكميل ١٩٧/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٥٠/١-٢٥١ وشرح التسهيل ٢٤٦/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٥١/١ وارتشاف الضرب ٩٧٨/٢ والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣.

(٩) سورة طه٧٢/٢٠.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/١ والتذييل والتكميل ٧٦/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/١ والتذييل والتكميل ٧٦/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/١ وشرح التسهيل ٣٧٥/١.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/١ والتذييل والتكميل ٢٨١/٤ و ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

و(لا) إعمالها قليل جدًا، بل لم يرد منه إلا بيت واحد.

١٢) ذهب الشلوبين[١] وابن عصفور[٢] إلى أن (لات) التي تعمل عمل ليس تعمل في (هنّا) كسائر مرادف الحين، وأنكر ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] ذلك.

١٣) ذهب ابن مالك[٥] إلى أن الباء قد تزاد في الحال المنفية، كقوله:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ[٦] ... ...

أي خائبة، ونازعه أبو حيان[٧] باحتمال كون الباء للحال، لا زائدة، أي بحاجة خائبة، أي ملتبسة بحاجة.

١٤) ذهب ابن عصفور[٨] إلى جواز وقوع جملة النهي خبر (إنّ) وأخواتها، وذهب أبو حيان[٩] إلى أنه ينبغي تخصيص ذلك بـ (إنّ) وحدها؛ لأنها مورد السماع.

١٥) ذكر ابن عصفور[١٠] وابن مالك[١١] أن (اللام) تدخل على خبر (إنّ) سواء كان فعلاً مضارعًا أو ماضيًا، متصرفًا مع قد أو جامدًا، وذهب خطاب الماردي[١٢] إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقًا، لا مع (قد)، ولا خاليًا عنها.

١٦) يعمل القول عمل ظن إذا تقدم استفهام بالهمزة وغيرها وهذا الاستفهام متصل به،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٠١/١ والتذييل والتكميل ٢٩٨/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠١/١ والمقرب ١١٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١ وشرح التسهيل ٣٧٨/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١ والتذييل والتكميل ٢٩٨/٤-٢٩٩ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٠٦/١ وشرح التسهيل ٣٨٥/١.

(٦) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

... ... حَكِيمُ بنُ المُسَيَّب مُنتَهَاه

وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٣٧/١٠ وبلا نسبة في لسان العرب (مني) ٣٤٠/١٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٠٦/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٣٣/١

وشرح الجمل ٤٢٨/١ قال: " وينبغي أن يحمل ذلك على إضمار قول ".

والتذييل والتكميل ٣٣/٥ حيث نقل أبو حيان عنه في شرحه الصغير للجمل قوله: "والصحيح أنها تقع في موضع خبرها ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٣٣/١ والتذييل والتكميل ٣٣/٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/١

والمقرب ١١٨ وشرح الجمل ٤٢٩/١ ولم يذكر قد، وقال: " فأما إنّ زيدًا قام وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي ".

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/١ وشرح التسهيل ٢٨/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٤٥/١ والتذييل والتكميل ١١٢/٥.

وكون القول فعلاً مضارعًا، وشرط ابن مالك[1] أن يكون للحال، لا الاستقبال، وأنكره أبو حيان[2].

١٧) ذهب ابن مالك[3] إلى أن (نسي) و(رأى) البَصَرِيَّة من الأفعال القلبية المعلقة خاصة مع الاستفهام، وخالفه أبو حيان[4].

١٨) قال ابن مالك[5] عن حرف النداء (يا): " هي للبعيد حقيقة، أو حكمًا كالنائم والساهي "، وقال أبو حيان[6]: " إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقًا ".

١٩) أجاز ابن مالك[7] حذف المنادى وإبقاء حرف النداء، في حين رأى أبو حيان[8] أن الذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز.

٢٠) إذا ذكرت منادى مضافًا، وكررت المضاف وحده، نحو: يا تيمَ تيمَ عديّ، فمذهب ابن مالك[9] أن الثاني نصب على التوكيد، وأنكره أبو حيان[10].

٢١) ذهب ابن مالك[11] إلى أن من الأسماء التي لا تستعمل إلا للنداء (فُعَل) المعدول في سب المذكر، وجزم بأنه لا ينقاس، والمسموع منه: يا لُكَع، ويا فُسَق، وغيرهما، وقال أبو حيان[12]: " وأصحابنا نصوا على القياس فيه ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٠٥/١ وشرح التسهيل ٩٥/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٥/١
وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤ قال: " ولم يشترط أصحابنا هذا الشرط، بل إطلاقهم يدل على أنه يجوز أن يكون للحال وللاستقبال ".

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٩٧/١ وشرح التسهيل ٩٠/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٩٧/١ وارتشاف الضرب ٢١١٩/٤-٢١٢٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٧/٢ وشرح التسهيل ٣٨٥/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧/٢ وارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥/٢ وشرح التسهيل ٣٨٨/٣-٣٨٩.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٢١٨١/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٣/٢
وشرح التسهيل ٤٠٥/٣ قال : " أو على أنه توكيد، أو عطف بيان، أو بدل ".

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٣/٢-٤٤ وارتشاف الضرب ٢٢٠٤/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٦/٢ وشرح التسهيل ٤١٩/٣.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٦/٢
وارتشاف الضرب ٢٢٢٦/٥ حيث اعتبر (لُكَع) و(غُدَر) وصف كـ (حُطَم)، و(لُبَد)، وقال: " فعلى هذا لا يكونان من المختص بالنداء ".

٢٢) قال ابن الطراوة[١] عن المصدر: " هو مفعول به ناصبه فعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعوداً، وقال السهيلي[٢]: " أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق "، فهو عنده منصوب بقعد أخرى، لا يجوز إظهارها، ورأى أبو حيان[٣] أن هذا كله تكلف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

٢٣) قال ابن مالك[٤] في اسم الإشارة الذي يقوم مقام المصدر: " ولابد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر، وردّه أبو حيان[٥] بأن من كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه، فهو ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعًا له.

٢٤) جعل ابن عصفور[٦] (بهرًا) ــ بمعنى غلبه ــ من المصادر التي جاءت بدلاً من اللفظ بالفعل حيث هو مهمل ويجب حذفه، وقال أبو حيان[٧]: " حكى ابن الأعرابي وغيره أنه يقال للقوم إذا دُعِيَ عليهم: بهرهم الله ".

٢٥) مما استعمل من المفعول المطلق: ويح فلان، وويحه، ويح له، وويسك، وويس له. وقال الجزولي[٨] في ويسك وويسه: " وهو استصغار واستحقار "، وقال ابن طاهر[٩]: " ويح كلمة تقال رحمة، وويس تقال في معنى رأفة ".

٢٦) من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبهًا به، مشعرًا بحدوث، بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنىً دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه، كقولك: مررت به فإذا له صوت صوتَ حمارٍ، ويجوز فيه الرفع.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٧٤ وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٧٤ ونتائج الفكر ٣٨٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٧٤
وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٤ قال: " وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما ذهب إليه الجمهور من غير حاجة لذلك ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٧٧ والتسهيل ٨٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٧٧
وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٦ قال عما ذهب إليه ابن مالك: " وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور ".

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٧٩.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/٧٩
وارتشاف الضرب ٣/١٣٦٠ وقال أيضًا: " وحاء بهرًا بمعنى عجبًا، فقيل: لا فعل له، والأفصح أن له فعل ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٨٠
والمقدمة الجزولية ٢٧٣ ولم يذكر فيه أنها للاستصغار.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/٨٠.

وجعل ابن خروف[1] النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، وجعلهما ابن عصفور[2] متكافئين.

٢٧) إذا وقعت (إذ) بعد بينا، وبينما فمذهب الشلوبين[3] وابن مالك[4] أنها لمعنى المفاجأة، ومذهب أبي حيان[5] أنها ظرف زمان؛ إقراراً لما استقر لها.

٢٨) ترد (إذا) للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية. هذا ما جزم به ابن مالك[6]، وردّه أبو حيان[7].

٢٩) (حيثُ) من الظروف المبنية، وقال فيها ابن مالك[8]: " تصرفها نادر "، وقال أبو حيان[9]: " والصحيح أنها لا تتصرف، فلا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مبتدأ ".

٣٠) رأى ابن ملكون[10] أن (مذ) و(منذ) هما أصلان؛ لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة، وردّه الشلوبين[11] بأنه قد جاء الحذف في الحروف، ألا ترى تخفيفهم (إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ)، وقالوا في (لعلَّ): (عَلَّ).

٣١) وعن المستثنى المتوسط بين المستثنى منه وصفته ذهب ابن مالك[12] إلى أن النصب والبدل مستويان، في حين رأى أبو حيان[13] أن النصب حينئذٍ أجود من النصب متأخرًا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٩٤/٢ وارتشاف الضرب ١٣٧٧/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٩٤/٢ وارتشاف الضرب ١٣٧٧/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وشرح التسهيل ٢٠٩/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢ وشرح التسهيل ٢١٣/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٣٥/٢
وارتشاف الضرب ١٤١٤/٣ قال : " فتخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة اسمية وهم ".

(٨) انظر: همع الهوامع ١٥٤/٢ وشرح التسهيل ٢٣٢/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٥٤/٢.
وارتشاف الضرب ١٤٤٦/٣وقال أيضًا: " لكنها جرت بـ (من) كثيرًا، وبـ (في) شاذًا ".

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٦٤/٢ وارتشاف الضرب ١٤١٥/٣.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٦٤/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٢ وشرح التسهيل ٢٨٤/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ١٩٢/٢
وارتشاف الضرب ١٥٠٩/٣ قال: " جاز فيه النصب على الاستثناء، والإتباع على البدل، وهو المختار عند سيبويه، وهو قول المبرد ".

٣٢) وفي باب الاستثناء روي عن العرب: " كل شيءٍ مهه ما النساء وذكرهن "[١]، فخرجها ابن مالك[٢] على أن صلة (ما) محذوفة وهي (عدا)، وخرجها السهيلي[٣] على أنّ (ما) نافية كـ (ليس) استثني بها.

٣٣) منع ابن عصفور[٤] تخفيف الياء من (لا سيما)، وقال أبو حيان[٥]: " الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقل من حذف اللام ".

٣٤) منع ابن مالك[٦] تقديم الحال على عامله إذا كان نعتًا، وقال أبو حيان[٧]: " إنه غفلة منه، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه، وإنما منعوا تقديم المعمول على المنعوت، لا على النعت العامل فيه ".

٣٥) قال ابن مالك[٨]: " قد تخلو الجملة الاسمية من الواو والضمير معًا، نحو: مررت بالبر قفيز بدرهم، وقال أبو حيان[٩] " هو على تقدير الضمير ".

٣٦) ذهب ابن هشام الخضراوي[١٠] إلى أن (الباء) تأتي بمعنى (الكاف)، داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه، ورأى أبو حيان[١١] أنها حينئذٍ للسبب.

٣٧) ذهب ابن مالك[١٢] إلى أن (رُبَّ) للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيرًا، وذهب الأعلم[١٣]

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ٣/٥ قال: " كل شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن " ولسان العرب (مهه) ١٣/٦٧٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤ وشرح التسهيل ٢/٣١٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤
وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٧ قال السهيلي: " ليس ما تدخل فيه (ليس) يدخل فيه (ما) فيستثنى بـ (ليس) دون (ما) إلا في كلمة جاءت مثلاً ".

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٩ وارتشاف الضرب ٣/١٥٥٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٩ وارتشاف الضرب ٣/١٥٥٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٨ وشرح التسهيل ٢/٣٤٣ وشرح العمدة ٣١٩.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/٢٣٨ وارتشاف الضرب ٣/١٥٨٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٢٥١
وشرح التسهيل ٢/٣٦٧ وما ذكره ابن مالك حكاه سيبويه.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/٢٥١ وارتشاف الضرب ٣/١٦٠٦.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢/٣٣٨
وارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩ حيث ذكر أبو حيان أن هذا ما زعمه بعض النحويين، ومنهم ابن هشام الخضراوي.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢/٣٣٨ وارتشاف الضرب ٤/١٦٩٩.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢/٣٤٨
وشرح التسهيل ٣/١٧٦ قال: " وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى رب التكثير هو مذهب سيبويه ".

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢/٣٤٨.

وابن السيد[1] إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وذهب ابن الباذش[2] وابن طاهر[3] إلى أنها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيرًا، واختار أبو حيان[4] أنها لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير، ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج.

٣٨) ذهب ابن أبي الربيع[5] إلى أن (رُبَّ) غير زائدة، وخالفه أبو حيان[6] حيث رأى أنها زائدة في الإعراب، لا المعنى، وإن كانت تدل على معنى.

٣٩) أجاز ابن مالك[7] زيادة حرف الجر (على) في النثر، كحديث: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ "[8] أي يمينًا، واعتبر أبو حيان[9] ذلك على تضمين حلف بمعنى جسر.

٤٠) ذهب ابن مضاء[10] إلى أن (الكاف) اسم أبدًا؛ لأنها بمعنى (مثل)، وما هو بمعنى اسم فهو اسم، ورأى أبو حيان[11] أنها تقع اسمًا اختيارًا قليلاً.

٤١) رأى ابن مالك[12] أن مجيء (من): (منا) لغة لبعض العرب، وعدّها أبو حيان[13] ضرورة.

٤٢) ذهب ابن مالك[14] إلى أن القَسَم يتلقى الماضي في جوابه بـ (لا)، بيد أن ثمة

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٤٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٥٢/٢ والبسيط في شرح الجمل ٨٦١/٢ والملخص في ضبط القوانين ٥١٧/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٥٢/٢

وارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤ قال: " و(رُبَّ) زائدة في الإعراب، لا في المعنى وفاقًا للأخفش، والجرمي ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢ وشرح التسهيل ١٦٥/٣.

(٨) جزء من حديث شريف ورد في صحيح مسلم ٧٤ في كتاب الإيمان برقم ٢٠٣ وفي كتاب الأيمان والنذور ٨٢١ برقم ٤١٦٦.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢ وارتشاف الضرب ١٧٣٦/٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٦٦/٢ وارتشاف الضرب ١٧١٠/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٦٦/٢

وارتشاف الضرب ١٧١٠/٤ لم يذهب لذلك بل قال: " حرف جر لا خلاف، فاعلمه في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب المشرق [يقصد ابن مضاء] أنها تكون اسمًا أبدًا ... وذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسمًا إنما يجوز في ضرورة الشعر ".

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/٢ وشرح التسهيل ١٣٠/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٦/٢.

(١٤) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/٢ وشرح التسهيل ٢٠٦/٣-٢٠٧.

وجهة أخرى لأبي حيان[1] حيث رأى أن الماضي لا ينفى بها.

٤٣) إذا توالى شرط وقسم ولم يتقدمهما طالب خبر فمذهب ابن مالك[2] أن الجواب للقسم المؤخر إن اقترن بالفاء، في حين ذهب أبو حيان[3] إلى أن القسم مع جوابه جواب الشرط؛ ولذا اقترن بالفاء؛ لأنه محذوف دل عليه جواب القسم.

٤٤) بعض العرب يقول عند إضافة (لدى) و(إلى) إلى (اليـاء): لـداي، وعـلاي، هـذا ما قاله أبو حيان[4] معترضا به على ابن عبد البر القرطبي[5] في نفيه ذلك.

٤٥) قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا ﴾[6].

ذهب خطاب الماردي[7] إلى أن تسكين اللام مع (ثم) ضرورة، وردّه أبو حيان[8] بأن ما قرئ به في السبعة لا يُرَدّ، ولا يوصف بضعف ولا قلة ".

٤٦) ذهب ابن مالك[9] إلى وجوب مراعاة المعنى مطلقًا عند إضافة (كل)، في حين أجاز أبو حيان[10] مراعاة اللفظ والمعنى، كذلك الحال إذا قطعت عن الإضافة.

٤٧) (كذا) كناية عن عدد مبهم، وأوجب ابن خروف[11] تكرارها بالعطف، نحو: قبضت كذا وكذا درهمًا، وذكر ابن مالك[12] أنه مسموع ولكنه قليل.

٤٨) ذهب ابن مالك[13] إلى أن (هل) تأتي بمعنى (قد) إذا قرنت بالهمزة، وثمة وجهة

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/٢

وارتشاف الضرب ١٧٨٠/٤ قال: " وإن كانت الجملة الفعلية مصدرة بماضٍ نفي بـ (ما)، وبـ (إن)، وبـ (لا) إن أريد به الاستقبال ".

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٠٤/٢ وشرح التسهيل ٢١٦/٣-٢١٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٤/٢ وارتشاف الضرب ١٧٨٤/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٣٦/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٠/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٣٦/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٠/٤.

(٦) سورة الحج ٢٩/٢٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٤٣/٢ وارتشاف الضرب ١٨٥٥/٤.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٤٣/٢

وارتشاف الضرب ١٨٥٥/٤ قال: " ويجوز تسكينها مع ثلاثتها [يقصد الواو، والفاء، وثم] وليس بضعيف ولا قليل مع ثم ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/٢ وشرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٩٩/٢ وارتشاف الضرب ١٨١٩/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٣٦/٢

وارتشاف الضرب ٧٩٥/٢ قال أبو حيان: " وبه قال كثير من المتأخرين منهم ابن طاهر وابن خروف ".

(١٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٤/٢ وشرح التسهيل ٤٢٤/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٥٠٨/٢ وشرح التسهيل ١٠٩/٤.

أخرى لأبي حيان[1] حيث اعتبر أنه لا دلالة لـ (هل) في ذلك على اليقين.

٤٩) منع ابن مالك[2] توكيد فاعل نعم وبئس توكيدًا معنويًا مطلقًا، وقال أبو حيان[3]: " ومن يرى أن (أل) عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز: نعم الرجل نفسه زيد ".

٥٠) ذهب ابن مالك[4] إلى أن المصدر يقدر غالبًا بـ (أن) المخففة مع الفعل، أو(أنَّ) المشددة مع معمولها، أو (ما) المصدرية، وقد يقع غير مقدر، ومنع أبو حيان[5] وقوعه غير مقدر.

٥١) ذهب ابن عصفور[6] إلى أن إعمال المصدر المعرف أقوى من إعمال المضاف في القياس، وذهب أبو حيان[7] إلى أن ترك إعمال المضاف وذي (أل) هو القياس.

٥٢) أجاز ابن مالك[8] الإفراد في النكرة المشتقة المضاف إليها أفعل التفضيل مع جمعية ما قبل المضاف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[9] وقال أبو حيان[10]: " وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مثنى، والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى، أي أول فريق كافر ".

٥٣) يجوز تعاطف النعوت بعضها على بعض، متبعة كانت أو مقطوعة.

ذهب أبو حيان[11] إلى أنها تختص بالواو، ولا يجوز بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على بعض، ورأى السهيلي[12] أن العطف بثم في مثل هذا بعيد

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٠٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ وشرح التسهيل ٩/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٤٦/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٥/٣ وشرح التسهيل ١١١/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٥/٣ وارتشاف الضرب ٢٢٥٦/٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٨/٣ والمقرب ١٤٤ وشرح الجمل ٢٦/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٨/٣
وارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥ قال:"والذي أقول:أن إعماله مضافًا أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي أل ".

(٨) انظر: همع الهوامع ٧٦/٣ وشرح التسهيل ٦٢/٣.

(٩) سورة البقرة ٤١/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٧٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٣٢٣/٥-٢٣٢٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٢٦/٣
وارتشاف الضرب ١٩٢٨/٤ قال: " ولما كانت المعاني متقاربة لم يكن العطف مختارًا، نحو قوله تعالى:﴿ هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ ﴾ (سورة الحشر ٢٤/٥٩)، ولما تباعدت كان العطف مختارًا ".

(١٢) انظر: همع الهوامع ١٢٦/٣.

جوازه، وذهب ابن خروف[1] إلى أنها إن كانت مجتمعة في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلا (حتى) و(أم).

٥٤) شرط ابن عصفور[2] أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وذهب ابن مالك[3] إلى أن عطف البيان ومتبوعه متساويان في الاختصاص؛ فلا يفوق أحدهما الآخر.

٥٥) قال خطاب[4] عن بدل الغلط: " لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها، ولا نظمها "، وذهب ابن السيد[5] إلى أنه وجد في الشعر.

٥٦) عن (لكن) العاطفة ذهب ابن أبي الربيع[6] إلى أنها عاطفة جملة على جملة ما لم تقترن بالواو، أو وليها مفرد، فشرطها تقدم نفي، أو نهي، وذهب ابن خروف[7] إلى أنها لا تكون عاطفة مع المفرد بالواو، ورأى ابن مالك[8] أن العطف بالواو دونها، ورأى ابن عصفور[9] أن الواو زائدة لازمة، والعطف بلكن.

٥٧) منع الأبّذي[10] عطف ضمير منفصل على ظاهر، وقال أبو حيان[11]: " وَوَهِمَ في ذلك، وكلام العرب على جوازه ".

٥٨) أجاز ابن مالك[12] في العدد المركب إظهار العاطف الذي قدر في الأصل فتعرب لزوال المعنى الموجب للبناء، وقال أبو حيان[13]: " وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك ".

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٢٦/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٣٢/٣ والمقرب ٢٧٢ وشرح الجمل ٢٩٤/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٢/٣ وشرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤٩/٣ وارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٤٩/٣ وارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤ قال أبو حيان: " وزعم جماعة من أهل الأندلس منهم أبو محمد ابن السيد أنه وجد في شعر العرب بدل الغلط ".

(٦) انظر: همع الهوامع ١٨٥/٣ والبسيط في شرح الجمل ٣٤٨/١-٣٤٩.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٨٥/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٨٥/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٨٥/٣ وشرح الجمل ٢٢٤/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٨٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤ والأبدي ٤٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٨٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢٢٠/٣ وشرح التسهيل ٤٠١/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢٢٠/٣ وارتشاف الضرب ٧٥٨/٢.

٥٩) ذهب ابن عصفور[١] إلى أن حذف نون (من) مع (أل) التعريف من الضرورات، (أي من الآن: ملآن) وذهب ابن مالك[٢] إلى أنه قليل، وثمة وجهة ثالثة تخالف ما ذهبا إليه حيث نازعهما أبو حيان[٣]، فقال: " إنه حسن شائع، لا قليل، ولا ضرورة ".

٦٠) (عن حذف أحد المثلين من الفعل المضاعف إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه) ذهب الشلوبين[٤] إلى أن هذا الحذف مطرد في مثل هذه الأفعال، وذهب ابن عصفور[٥] وابن الضائع[٦] إلى أن ذلك لا يطّرد، ثم المحذوف من هذه الأفعال العين، وبه جزم ابن مالك[٧].

٦١) قال ابن عصفور[٨] عن (إذن): " الصحيح كتابتها بالنون؛ فرقًا بينها وبين إذا الظرفية، لئلا يقع الإلباس "، وجزم ابن مالك[٩] أنها تكتب بالألف.

وإليكم نموذجًا يوضح اختلاف نحاة الأندلس فيما بينهم[١٠]:

ذهب ابن مالك إلى أن (لات) ــ التي تعمل عمل ليس ــ لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل في مرادفه كـ (أوان)، و(ساعة)، كقوله:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[١١] ... ...

وهل تعمل في (هنّا) كسائر مرادف الحين؟ ثمة قولان:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٣٧٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٣٧٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/٣٧٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٤٢٤ وارتشاف الضرب ١/٢٤٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/٤٢٥.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣/٤٢٥.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣/٤٢٥ وارتشاف الضرب ١/٢٤٧.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣/٤٦١ وشرح الجمل ٢/١٧٠.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣/٤٦١.

(١٠) همع الهوامع ١/٤٠١-٤٠٢.

(١١) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه:

... ... والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيه وَخيمُ

وهو لمحمد بن عيسى في خزانة الأدب أو المهلهل بن مالك الكناني في خزانة الأدب ٤/١٧٥ وبلا نسبة (جزء من صدره) ٤/١٨٧ والدرر ٢/١١٧.

أحدهما: نعم، وعليه الشلوبين وابن عصفور، كقوله:

لاتَ هَنًّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ[1]... ... ...

فـ (هنًّا) اسمها، و(ذكرى) خبرها، أي لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة، وقوله:

حنّت نُوارِ ولاتَ هنًّا حَنَّتِ[2] ... ...

أي: ليس هذا أوان حنين.

والثاني: لا، وعليه ابن مالك، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و(هنّا) نصب على الظرفية، خبر ما بعده، والفعل بتقدير (أن)؛ لان (هنّا) ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى (في) إلا بأن يدخل عليه: من أو إلى، ووافقه أبو حيان.

---

(١) هذا جزء من صدر بيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ٢٤٤ وتمامه:

لاتَ هَنّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أو مَنْ جاءَ مِنْها بِطائِفِ الأَهْوالِ

وهو للأعشى في خزانة الأدب (صدره) ١٩٦/٤.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... ... وبدا الذي كانت نُوارُ أجنّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ٢٤٤/١؛ ١١٩/٢ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٥/٤؛ ٤٦٣/٥.

الفصل الرابع

أدلة نحاة الأندلس في همع الهوامع

المبحث الأول: الشواهد النحوية (القرآن الكريم ـ الحديث الشريف ـ الشعر ـ النثر)

المبحث الثاني: الأصول النحوية (السماع ـ القياس ـ التعليل ـ العامل)

المبحث الأول: الشواهد النحوية

الشواهد هي المصدر الأساس للمباحث النحوية واللغوية، وعليها المعتمد في تفسير الألفاظ، وبيان المعاني، واستنباط القواعد، وتقرير الأصول، ووضع الضوابط.

وقد حذا نحاة الأندلس حذو سابقيهم من النحاة فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وشعر من يحتج بشعره، وأقوال العرب المشهورة، وأمثالهم المتداولة.

أ) القرآن الكريم وقراءاته:

الشواهد القرآنية أعلى الشواهد مرتبة، وأسماها قدرًا، وأقواها دلالة، فالقرآن الكريم هو الينبوع الأول ، والمصدر الأساس في تقعيد اللغة، والاستشهاد، والاحتجاج، وقد عُدَّ في أعلى درجات الفصاحة والبيان؛ لأنه تنزيل من رب العالمين بلسان عربي مبين، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وقد تكفل المولى ــ سبحانه وتعالى ــ بحفظه حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1].

وقد عرف نحاة الأندلس قدر الشواهد القرآنية، واعتمدوا عليها في وضع القواعد، وتقرير الأصول، وبناء الأحكام، فاحتفوا بها احتفاءً عظيمًا، وعنوا بها عناية فائقة.

فهم يحتجون بالشواهد القرآنية إثباتًا لما تفردوا به من آراء، فمن الأفعال المجمع على تعديتها (أعلم وأرى)، وزاد ابن مالك[2] أرى الحلمية، واحتج بقوله عز وجل: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا ﴾[3]

ويحتجون بالشواهد القرآنية متفقين فيما بينهم فقد ذهب ابن أبي الربيع[4] وابن مالك[5] إلى أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[6]، وقوله عز وجل: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[7].

---

(١) سورة الحجر ٩/١٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٠٩/١ وشرح التسهيل ١٠٢/٢.

(٣) سورة الأنفال ٤٣/٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٣/١ والبسيط في شرح الجمل ٧٨٧/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٣/١ وشرح التسهيل ٣٢/٢.

(٦) سورة النحل ١٢٤/١٦.

(٧) سورة يوسف ١٣/١٢.

ويتشعب الاحتجاج بالرد على بعضهم البعض مخالفةً فقد ذهب ابن خروف[1] وغيره إلى وقوع (ما) الموصولة على آحاد من يعقل محتجًا بقوله عز وجل: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2]، وقوله عز وجل: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[3]، وقوله عز وجل: ﴿وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾[4]، في حين ذهب السهيلي[5] إلى أن (ما) لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتقع على صفات من يعقل، محتجًا بقوله عز وجل: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[6].

ويحتجون بها تصحيحًا لما ذهب به غيرهم من النحاة، فقد وافق نحوي واحد غيره من النحاة، فابن مالك[7] صحح مذهب الأخفش والمبرد في أن المضارع إذا اقترن بـ (لام) القسم، أو (لا) النافية فإنه يبقى على الاحتمال معهما بمعنى الحال أو الاستقبال، واحتج بقوله عز وجل: ﴿وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ ﴾[8]

وقد وافق أكثر من نحوي غيره، فقد وافق ابن عصفور[9]، والأبذي[10]، والجزولي[11] ما ذهب إليه المبرد والفارسي بأن الجملة الحالية إذا كان الفعل الماضي فيها مثبتًا، وفيه الضمير وجبت (قد) لتقربه من الحال، محتجين بقوله عز وجل: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾[12] وقوله عز جل: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾[13]، فإن لم تكن ظاهرة قدّرت نحو قوله عز وجل: ﴿ أَوْجَاءُوكُمْ حَصِرَتْ ﴾[14]، وقوله عز وجل: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[15].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٢٩/٣.

(٢) سورة ص ٧٥/٣٨.

(٣) سورة الشمس ٥/٩١.

(٤) سورة الكافرون ٣/١٠٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٣١/٣.

(٦) سورة النساء ٣/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٥/١.

(٨) سورة هود ٣١/١١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ والمقدمة الجزولية ٩٢.

(١٢) سورة الأنعام ١١٩/٦.

(١٣) سورة آل عمران ٤٠/٣.

(١٤) سورة النساء ٩٠/٤.

(١٥) سورة يوسف ٦٥/١٢.

واحتج نحاة الأندلس بالشواهد القرآنية لتأييد مذهب أو مخالفته، فقد اختار ابن مالك[1] مذهب أكثر البصريين[2] بأن اسم الإشارة ينعت، وينعت به، محتجًا بقوله عز وجل: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾[3]، وقوله عز وجل: ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾[4].

وقد خالف أبو حيان[5] الكوفيين[6] فيما ذهبوا إليه بأن الفعل ما كان عامل في جميعه ليس ظرفًا، وإنما ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول، واعتبر أن ما ذهبوا إليه باطل؛ لأنهم بنوه على أن (في) تقتضي التبعيض، وإنما هي للوعاء، محتجًا بقوله عز وجل: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ ﴾[7]، فأدخل (في) على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل قوله عز وجل: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[8]، وقال عز وجل: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾[9]، فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها.

وقد احتجوا بالشواهد القرآنية للاستدلال على المعاني، فقد ذهب ابن مالك[10] إلى أن من معاني (من): التعليل، نحو قوله عز وجل: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[11]، والبدل وهي التي يصلح محلها لفظ بدل، نحو قوله عز وجل: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[12]، وقوله عز وجل: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[13]، والفصل وهي الداخلة

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٢١/٣ وشرح التسهيل ٣٢٠/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤.

(٣) سورة الأنبياء ٦٣/٢١.

(٤) سورة الإسراء ٦٢/١٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٠٩/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٠٩/٢.

(٧) سورة فصلت ١٦/٤١.

(٨) سورة الحاقة ٧/٦٩.

(٩) سورة الحاقة ٧/٦٩.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وشرح التسهيل ١٣٤/٣-١٣٦-١٣٧.

(١١) سورة نوح ٢٥/٧١.

(١٢) سورة التوبة ٣٨/٩.

(١٣) سورة الزخرف ٦٠/٤٣.

على ثاني المتضايفين[1]، نحو قوله عز وجل:﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[2]، وبمعنى عن، نحو قوله عز وجل: ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾[3]،وقوله عز وجل: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ﴾[4]، وبمعنى على، نحو قوله عز وجل: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[5]، وبمعنى الباء، نحو قوله عز وجل: ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[6].

ومن شدة عنايتهم بالقرآن الكريم، ودليلاً على غزارة علمهم فقد استشهدوا بآيات عديدة على تثبيت مسألة واحدة فها هو ابن مالك[7] يستشهد بآيات عديدة تدلل على أن الماضي من حالاته أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية، وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا، فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين المضي، نحو قوله عز وجل: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[8] فإذا وقع بعد أداة تحضيض، فإن أردت المضي فهو توبيخ، نحو قوله عز وجل:﴿ فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾[9]،أو الاستقبال فهو أمر، نحو قوله عز وجل: ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ﴾[10] أي: لينفر، أو بعد كلما فللمضيّ، نحو قوله عز وجل: ﴿ كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾[11]، والاستقبال نحو قوله عز وجل: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾[12]، أو بعد حيث فالمضي نحو قوله عز وجل: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾[13]، والاستقبال نحو قوله عز وجل: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾[14]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٧/٣ ليس المتضايفين بل المتضادين. قال ابن مالك: " وأشرت بذلك الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادين، نحو: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (سورة البقرة ٢٢٠/٢)، و ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ (سورة آل عمران ١٧٩/٣) ".

(٢) سورة آل عمران ١٧٩/٣.

(٣) سورة الأنبياء ٩٧/٢١.

(٤) سورة الزمر ٢٢/٣٩.

(٥) سورة الأنبياء ٧٧/٢١.

(٦) سورة الشورى ٤٥/٤٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٧/١-٣٨ وشرح التسهيل ٣١/١-٣٢.

(٨) سورة البقرة ٦/٢.

(٩) سورة هود ١١٦/١١.

(١٠) سورة التوبة ١٢٢/٩.

(١١) سورة المؤمنون ٤٤/٢٣.

(١٢) سورة النساء ٥٦/٤.

(١٣) سورة البقرة ٢٢٢/٢.

(١٤) سورة البقرة ١٩٤/٢.

أو وقع صلة فالمضيّ نحو قوله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾[1]، والاستقبال نحو قوله عز وجل: ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[2].

أما القراءات القرآنية فإن أمرها لا يعدو أن يكون تصويرًا للفوارق اللهجية بين القبائل العربية، توسيعًا من الله عز وجل على العرب بأن تقرأ كل قبيلة منهم باللهجة التي تلائم إرثها اللغوي[3].

يقول السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه "[4].

وقد استشهد نحاة الأندلس بالقراءات، وبنوا عليها القواعد والأحكام النحوية، وهي عندهم الأساس الذي يجب الأخذ به.

فقد أجاز ابن أبي الربيع[5] بقلة حذف الضمير العائد على المبتدأ والذي يربط جملة الخبر فيه، وهذا الضمير منصوب بفعل تام، واستدل بقراءة ابن عامر: ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾[6].

وأجاز ابن مالك[7] مطلقًا حذف الحركة الظاهرة من الأسماء، وقد حكاه أبو عمرو عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة، نحو قوله عز وجل:﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾[8] بسكون التاء، وقوله عز وجل: ﴿رُسُلُنَا﴾[9] بسكون اللام، وقوله عز وجل: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾[10]، وقوله عز

---

(١) سورة آل عمران ١٧٣/٣.

(٢) سورة المائدة ٣٤/٥.

(٣) انظر: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ١٤-١٥.

(٤) الاقتراح ٤٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣١٧/١ والبسيط في شرح الجمل ٥٦٥/١.

(٦) سورة النساء ٩٥/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٨٣/١-١٨٤ وشرح التسهيل ٥٨/١.

(٨) سورة البقرة ٢٢٨/٢.

(٩) سورة المائدة ٣٢/٥.

(١٠) سورة البقرة ٥٤/٢.

وجل: ﴿ الْمَكْرُ السَّيِّئُ ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[2]، ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾[3] بسكون أواخرها.

وقد استخدموا القراءات لترجيح مذهب فقد رجح ابن مالك[4] مذهب سيبويه[5] بأنه إذا تلت نونُ الوقاية نونَ رفع الأفعال الخمسة جاز الإدغام وجاز حذف أحدهما، وقد قرئ بهما نحو قوله عز وجل: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾[6].

وقد احتجوا بالقراءات القرآنية للاستدلال على المعاني فقد ذهب أبو حيان[7] إلى أن (لمّا) تكون بمعنى (إلا) واحتج بقراءة من شدد الميم في قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[8]،في قراءة من شدّد الميم[9]، فـ (إنْ) نافية و(لمّا) بمعنى (إلا).

ب) الحديث النبوي الشريف:

أخذ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف منحى متشعبًا في الخلاف، ولسنا هنا بصدد الحديث عن هذا الخلاف بقدر رغبتنا في تسليط الضوء على الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها نحاة الأندلس كمادة مهمة للاحتجاج لا تقل أهمية عن القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، كيف لا وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع.

فقد احتج نحاة الأندلس لآرائهم التي تفردوا بها بالأحاديث النبوية الشريفة، فقد ذهب ابن مالك[10] إلى أن (إن) الشرطية تُهمَل حملاً على (لو)، مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: " فَإِنَّك إِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ "[11].

---

(١) سورة فاطر ٤٣/٣٥.

(٢) سورة الأنعام ١٠٩/٦.

(٣) سورة البقرة ٦٧/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٧٢/١ وشرح التسهيل ٥٢/١.

(٥) الكتاب ٥١٩/٣

(٦) سورة الأنعام ٨٠/٦.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٢١/٢ وتفسير البحر المحيط ٣١٩/٧.

(٨) سورة يس ٣٢/٣٦.

(٩) هي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف، أما قراءة التخفيف فتوجه على جعل (إنْ) المخففة من الثقيلة، و(ما) زائدة، قاله أبو حيان في البحر المحيط ٣١٩/٧.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢ وشرح التسهيل ٨٢/٤.

(١١) جزء من حديث شريف ورد في السنن الكبرى للنسائي (المجتبى) ٥٢٨/٦ كتاب الإيمان باب نعت الإسلام برقم ١١٧٢١، وورد " إن لم تكن تراه " بدلاً من " إن لا تراه ".

وذهب ابن مالك[1] إلى أن (متى) الشرطية تُهمَل حملاً على (إذا)، مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: " وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يَسْمَعُ النَّاسُ "[2].

واستشهدوا لآرائهم قياسًا على الحديث النبوي الشريف فالمنفي بـ (إن) في الجملة الحالية لا يحفظه أبو حيان[3] عن العرب، لكنه اعتبر أن القياس يقتضي جوازه مستشهدًا بما جاء في الحديث الشريف: " فَظَلَّ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى "[4].

وقد استشهدوا بالأحاديث النبوية الشريفة متفقين مع غيرهم من النحاة فمن مواضع حذف الخبر: إذا وقع بعد لولا الامتناعية. وقيَّده الشلوبين[5]، والرُّمَّاني، وابن الشجري، بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كون بعينه، لا دليل عليه، لم يجز الحذف، فضلاً عن أنه يجب، وتبعهم ابن مالك[6]، واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم: " لَولا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ على قَوَاعِدِ إِبْراهيمَ "[7].

واستشهدوا بها مختلفين مع غيرهم من النحاة، فقد نصَّ سيبويه على لزوم ذكر مفسر نعم وبئس، في حين أجاز ابن عصفور[8] وابن مالك[9] حذفه إذا عُلِمَ واستشهدا بقوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعِمَّتْ "[10].

واستشهدوا بالأحاديث النبوية الشريفة موافقين مذهب غيرهم فقد وافق ابن مالك[11] الكوفيين في أنَّ: (أو) تأتي بمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع (أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما على الآخر)، ورأى أن من أحسن الشواهد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " اسْكُنْ حِرَا فَمَا عَلَيكَ إلاَّ نَبِيٌّ أَوْ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢ وشرح التسهيل ٨٢/٤.

(٢) جزء من حديث شريف ورد في السنن الكبرى للنسائي (المجتبى) ٢٩٣/١ في كتاب الإمامة باب الائتمام بالإمام يصلي قاعدًا برقم ١١٧٢١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠٨/٣.

(٤) جزء من حديث شريف ورد في الموطأ ٣٣ كتاب الصلاة باب ما جاء في النداء للصلاة برقم ٦.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/١ وشرح التسهيل ٢٧٦/١

(٦) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/١ وشرح التسهيل ٢٧٦/١.

(٧) جزء من حديث شريف ورد في صحيح سنن الترمذي ٢٦٠/١ في كتاب الحج باب كسر الكعبة برقم ٦٩٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح الجمل٦٠٣/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح التسهيل ١٤/٣.

(١٠) حديث شريف ورد في سنن أبي داود ٩٧/١ في كتاب الطهارة برقم ٣٥٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٧٤/٣-١٧٥ وشرح التسهيل ٣٦٤/٣.

صدّيقٌ أَوْ شَهيد "[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: " ما أَخْطَأَكَ شَرَفٌ أَوْ مَخيلَة "[2].
واستشهدوا بالأحاديث النبوية الشريفة في الاستدلال على المعاني فقد ذهب ابن مالك إلى أن من معاني (عن) البدل، واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: " صُومِي عَنْ أُمِّكِ "[3].

ج) الشعر:

لاقى الشعر اهتمامًا كبيرًا عند نحاة الأندلس، واعتبروه دعامة قوية في الاستدلال والاحتجاج، حيث استشهدوا بمجموعة كبيرة منه مما يدل على سعة اطلاعهم، وغزارة مادتهم، وكثرة محفوظهم، وأخذ استشهادهم بالشعر صورًا متعددة، وأشكالاً مختلفة.

فقد ذهب ابن مالك[4] إلى أن (أل) توصل بالفعل المضارع واستدل بقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[5] ... ...

وقوله:

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِيًا فَرِحًا[6] ... ...

وقوله:

... ... إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[7]

---

(١) جزء من حديث شريف ورد في صحيح مسلم ١٢٠٤ في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما برقم ٦١٦٣.

(٢) جزء من حديث شريف ورد في صحيح البخاري ١٢٠٩ في كتاب اللباس باب قول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ وورد " سرف " بدلاً من " شرف ".

(٣) جزء من حديث شريف ورد في صحيح مسلم ٥٢٤ في كتاب الصوم باب قضاء الصوم عن الميت برقم ٢٥٨٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/١-٢٧٨ وشرح التسهيل ٢٠١/١.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للفرزدق وليس في ديوانه وعجزه:

... ... وَلاَ الأَصيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٣٢والدرر ٢٧٤/١ وبلا نسبة في لسان العرب (أمس) ١٠/٦.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

... ... مُشَمِّرًا يَسْتَلِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشِيدِ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢/١ والدرر اللوامع ٢٥٧/١.

(٧) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... ...

وهو لذي الخرق الطهوي في لسان العرب (جدع) ٤٨/٨ وخزانة الأدب ٣١/١؛ ٤٨٢/٥ ويروى: " إلى ربنا " بدلاً من " إلى ربه " وبلا نسبة في لسان العرب (عجم) ٤٤٩/١٢.

ويستدلون بالشواهد الشعرية متفقين فيما بينهم فقد اعتبر الأعلم الشنتمري[1] وابن مالك[2] أنَّ (تَعَلَّم) ــ وهي ما دلت على يقين، وتنصب مفعولين ــ جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر واستدلا بقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا[3] ... ...

ويستدلون بالشواهد الشعرية مختلفين فيما بينهم فقد ذهب الخضراوي[4] إلى أن تسهيل الهمزة في قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له؛ لأن حكمه حكم الصحيح، واستدل بقول الشاعر:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلاكِ وَانْتِيَابُها مِنْ حَيْثُ زَارَتْنِي ولَمْ أُورَا بِها[5]

أي ولم أورأ أي لم أشعر بها ورائي.

في حين أجاز ابن عصفور[6] الحذف عند تسهيل الهمزة، إعطاءً له حكم المعتل الأصلي، واستدل بقول الشاعر:

... ... وإلا يُبدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ[7]

وقد يتفق البعض منهم على مسألة مستدلين بالشواهد الشعرية في حين خالفهم آخرون مخرجين ما استدلوا به تخريجًا آخر، فقد ذهب الشلوبين[8]، وابن عصفور[9] إلى أن (لات) التي تعمل عمل ليس تعمل في (هنّا) كسائر مرادف الحين، واستدلا بقول الشاعر:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٨١/١ وارتشاف الضرب ٢١٠٠/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٨١/١ وشرح التسهيل ٧٩/٢-٨٠.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

... ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

وهو لزياد بن سيّار في خزانة الأدب ١٢٩/٩ والدرر ٢٤٦/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٧٦/١ والتذييل والتكميل ٢٠٤/١.

(٥) هذا الرجز بلا نسبة في لسان العرب (ورأ) ٢٣٣/١ وروي: " ولم أورَ " بدلاً من " ولم أورا " والدرر ١٦٣/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٧٧/١ والمقرب ٣٨١؛ ٤٢٨ وشرح الجمل ١٨٩/٢.

(٧) هذا جزء من عجز بيت من الطويل وهو من معلقة زهير بن سلمى في ديوانه ٨٤ وتمامه:

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعًا ... ...

والبيت لزهير بن أبي سلمى في خزانة الأدب ١٧/٣؛ ١٣/٧ والدرر١٦٥/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٠١/١ والتذييل والتكميل ٢٩٨/٤.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٠١/١ والمقرب ١١٥.

لاتَ هَنًّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ[1] ... ...

وقوله:

حَنَّتْ نُوَارِ ولاتَ هَنًّا حَنَّتِ[2] ... ...

وأنكر ابن مالك[3] ذلك ورأى أن (لات) فيما ذكر وشبهه مهملة، و(هنًّا) نصب على الظرفية، خبر ما بعده، والفعل بتقدير (أنْ) لأن (هنًّا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى (في) إلا بأن يدخل عليه: (منْ) أو (إلى)،ووافقه أبو حيان[4].

وقد استدلوا بالشواهد الشعرية موافقين مذهب غيرهم من النحاة فقد أجاز الشلوبين[5] ويونس نصب خبر (ما الملحقة بليس) مع إلا مطلقًا، لوروده في قوله:

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا[6]

وقوله:

وَمَا حَقُّ الذي يَعْتُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلاَّ نَكَالاً[7]

وقد يستدل أكثر من نحوي بالشواهد الشعرية موافقين غيرهم من النحاة، فقد أجاز الأعلم الشنتمري[8]، وابن خروف[9]، والسيرافي وغيرهم وصل (ما) الموصول الحرفي بجملة اسمية كقوله:

... ... كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِن الكَلَبِ [10]

---

(١) هذا جزء من صدر بيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٢٤٤، وتمامه:

لاتَ هَنًّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جاءَ مِنْها بِطائِفِ الأَهْوالِ

(٢) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه:

... ... وَبَدا الذي كانَتْ نُوارُ أَجَنَّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ٢٤٤/١؛ ١١٩/٢ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٩٥/٤؛ ٤٦٣/٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١ وشرح التسهيل ٣٧٨/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١ والتذييل والتكميل ٢٩٨/٤-٢٩٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٩٠/١ والتوطئة ٢٧١.

(٦) البيت من الطويل وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢١٩/١-٢٢٠ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٣٠/٤؛ ٢٤٩/٩.

(٧) البيت من الوافر وهو لمغلس بن لقيط في الجنى الداني ٣٢٥ وبلا نسبة في الدرر ١٠٠/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٦٥/١ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٥٠/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢٦٥/١.

(١٠) هذا عجز بيت من البسيط وهو للكميت بن زيد ولم أقف عليه في ديوانه وصدره:

أَحْلامُكُمْ لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ ... ...

--

وقد يستدلون بالشواهد الشعرية مؤيدين مذهب مدرسة، ومخالفين لأخرى فقد اشترط البصريون تنكير التمييز، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز أن يكون التمييز معرفة، ووافقهم ابن الطراوة[1] كقوله:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقِدْ[2] ... ...

وقد استدلوا بالشواهد الشعرية للاستدلال على المعاني فقد ذهب ابن خروف[3]، وابن طاهر[4]، والأعلم الشنتمري[5] وغيرهم إلى أن (مِنْ) إذا اتصلت بـِ (ما) فمعناها (ربما)، كقوله:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِن الفَمِ[6]

د) النثر

درج اللغويون والنحويون على الاعتماد على أمثال العرب المأثورة، وأقوالهم المشهورة في بيان المعاني اللغوية، والاستشهاد للقواعد النحوية والصرفية.

وقد حذا نحاة الأندلس حذوهم، وساروا على دربهم فاستشهدوا بجملة من أمثال العرب وأقوالهم. فقد استدلوا بأمثال العرب في آرائهم التي تفردوا بها، فقد أجاز ابن مالك[7] أن تأتي صيغتا التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول إذا أمن اللبس، ورأى أنه في التفضيل أكثر منه في التعجب مستدلاً بما ورد من أمثال العرب، نحو: " أزهى من ديك "[8]، و" أشغل من ذات النحيين "[9].

-- وهو للكميت بن زيد في الدرر ٢٥٢/١.

(١) انظر: همع الهوامع ٢٦٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ... لَظَاهَا وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ البِيضُ وَالسُّمْرُ

وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٩٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(٦) البيت من الطويل وهو لأبي حيّة النميري في خزانة الأدب ٢١٥/١٠.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣-٢٧٩ وشرح التسهيل ٤٥/٣.

(٨) انظر: المستقصى في أمثال العرب ١٥١/١.

(٩) انظر: المستقصى في أمثال العرب ١٧٦/١ ولسان العرب (شغل) ٣٦٢/١٥.

وقد استدلوا بها موافقين بعضهم فعن جزم الفعل المضارع بعد الأمر الصريح، أو ما يدل عليه، عند حذف الفاء قال أبو حيان[1]: " وقال بعض أصحابنا[2]: الفعل الخبري لفظًا، الأمري معنى لا ينقاس، إنما هو موقوف على السماع "، واستدل بما سمع من قول العرب: " اتقى الله امرؤ فعل الخير يُثب عليه ".

واستدلوا بها موافقين غيرهم فيما ذهبوا إليه، فمن شروط التثنية والجمع اتفاق اللفظ، فهل يشترط اتفاق المعنى؟ فقد صحح ابن مالك[3] تبعًا لأبي بكر بن الأنباري عدم اشتراط المعنى مستدلاً بقول العرب: " القلم أحد اللسانين "[4]، و" خفة الظهر أحد اليسارين "[5]، و" الغربة أحد السِّبَاعَين "[6]، و"اللبن أحد اللحمين "[7]، و"الحِمْيَة أحد الموتين "[8].

وقد وافق أكثر من نحوي أندلسي غيرهم فيما ذهبوا إليه مستدلين بأقوال العرب، فقد ذهب قوم منهم ابن السيد البطليوسي[9]، وابن عصفور[10] إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم، كقولهم: " لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه "[11].

واستخدموا أقوال العرب في آرائهم تجاه المذاهب النحوية للمدارس المشهورة، فقد وافق ابن الطراوة[12] الكوفيين مستدلاً بقول العرب: " سَفُهَ زيدٌ نَفْسَهُ "، " أَلُمَّ رأسُهُ ".

وخالفوا البصريين حيث لم يجز أكثر البصريين أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف إليه من غير عطف، في حين جزم ابن مالك[13] به، مستدلاً بقول

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٣١٥-٣١٦ وارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤.

(٢) و(أصحابنا) اعتاد أبو حيان على ذكرها ويقصد بهم نحاة الأندلس بدليل قوله في ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٨: " ومن أصحابنا ابن الباذش "، وقوله في ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥: " وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة "، وقوله في التذييل والتكميل ٣/١٢٩: " ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف "

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٤٤ وشرح التسهيل ١/٦٠.

(٤) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/٥٣٩ حيث ورد : " القلم أحد الكاتبين ".

(٥) انظر: أمالي القالي٢/٥٦ والإمتاع والمؤانسة ٢/١٥١ والتذكرة الحمدونية ٩/٢٣٩.

(٦) انظر: أمالي القالي٢/٥٦ والتذكرة الحمدونية ٩/٢٣٩.

(٧) انظر: أمالي القالي٢/٥٦ والإمتاع والمؤانسة ٣/٧٨ والتذكرة الحمدونية ٩/٢٣٩.

(٨) انظر: أمالي القالي ٢/٥٦ والتذكرة الحمدونية ٩/٢٣٩.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/٣٠٠.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١/٣٠٠.

(١١) انظر: مجمع الأمثال ٢/١٢١ ومعجم الأدباء ٨/٢٩٨ وخزانة الأدب ٨/٢٧٥.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢/٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١.

(١٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٤٥ وشرح التسهيل ١/٢٨٩.

العرب: " راكب الناقة طليحان ".

واستخدموا أقوال العرب في تخريج ما تقتضيه القواعد. فمن الأفعال الجامدة (كـــذب) في الإغراء بمعنى وجب، كقول عمر: " كَـــذَبَ عَلَيْكُـــمْ الحَـــجُّ "[1]، أي وجـــب. قـــال أبو حيان[2]: " الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال، والمرفوع فـــاعل (كذب) ".

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٨/٤ ولسان العرب (كذب) ٨٣٣/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٤/٣ وارتشاف الضرب ٢٠٣٦/٤-٢٠٣٧.

المبحث الثاني: الأصول النحوية

أ) السماع

السماع هو المصدر الأساس للاستشهاد للقواعد النحوية، والأحكام اللغوية؛ لأن الأصل في اللغة الوقوف على السماع.

يقول السيوطي: " وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا "[1].

وقد عرف نحاة الأندلس قدر السماع، وأدركوا أهميته، فعوّلوا عليه في بناء القواعد، وتقرير الأصول، واستندوا إليه في الحكم بالقبول والرد، واعتمدوا عليه فيما ذهبوا إليه، وفي ترجيح مذهب، أو اختيار رأي.

فالسماع اعتمدوا عليه في إرساء القواعد لا يهدرونه، ولو كان في الاعتداد به ما يؤدي إلى مخالفة لأئمة النحو، وقد اعتدوا بالمسموع عن العرب ولو كان غريبًا.

وهاكم أمثلة توضح اعتماد نحاة الأندلس على السماع:

*** القرآن الكريم:**

١- ذهب ابن مالك[2] إلى أن (مِن) معناها التعليل نحو قوله عز وجل: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[3]، والبدل وهي التي يصلح محلها لفظ بدل، نحو قوله عز وجل: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[4]، وقوله عز وجل: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[5]، والفصل وهي الداخلة على ثاني المتضايفين[6]، نحو قوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[7]، وبمعنى عن، نحو قوله عز وجل: ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ

---

(١) الاقتراح ٤٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وشرح التسهيل ١٣٤/٣؛١٣٦-١٣٧.

(٣) سورة نوح ٢٥/٧١.

(٤) سورة التوبة ٣٨/٩.

(٥) سورة الزخرف ٦٠/٤٣.

(٦) شرح التسهيل ١٣٧/٣ ليس المتضايفين بل المتضادين. قال ابن مالك: " وأشرت بذلك الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادين، نحو: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الصَّالِحِ ﴾ (سورة البقرة ٢٢٠/٢)، و ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ (سورة آل عمران ١٧٩/٣) ".

(٧) سورة آل عمران ١٧٩/٣.

هَذَا﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ﴾[2]، وبمعنى على، نحو قوله عز جل: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[3]، وبمعنى الباء، نحو قوله عز وجل: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[4].

٢- وافق ابن عصفور[5]، والأبذي[6]، والجزولي[7] ما ذهب إليه المبرد والفارسي بأن الجملة الحالية إذا كان الفعل الماضي فيها مثبتًا، وفيه الضمير وجبت (قد) لتقربه من الحال، محتجين بقوله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[8]، وقوله عز جل: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[9]، فإن لم تكن ظاهرة قُدّرت نحو قوله عز وجل: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾[10]، وقوله عز وجل: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[11].

٣- ذهب ابن خروف[12] وغيره إلى أن (ما) الموصولة تقع على آحاد من يعقل محتجًا بقوله عز وجل: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[13]، وقوله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[14]، وقوله عز وجل: ﴿وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[15]، في حين ذهب السهيلي[16] إلى أن (ما) لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتقع على صفات من يعقل محتجًا بقوله عز وجل: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[17].

---

(١) سورة الأنبياء ٩٧/٢١.

(٢) سورة الزمر ٢٢/٣٩.

(٣) سورة الأنبياء ٧٧/٢١.

(٤) سورة الشورى ٤٥/٤٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ والأبدي ١١٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢ والمقدمة الجزولية ٩٢.

(٨) سورة الأنعام ١١٩/٦.

(٩) سورة آل عمران ٤٠/٣.

(١٠) سورة النساء ٢٠/٤.

(١١) سورة يوسف ٦٥/١٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٢٩/٣.

(١٣) سورة ص ٧٥/٣٨.

(١٤) سورة الشمس ٥/٩١.

(١٥) سورة الكافرون ٣/١٠٩.

(١٦) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/١ والتذييل والتكميل ١٣١/٣.

(١٧) سورة النساء ٣/٤.

* القراءات القرآنية:

١-أجاز ابن أبي الربيع[١] بقلة حذف الضمير العائد على المبتدأ والذي يربط جملة الخبر فيه، وهذا الضمير منصوب بفعل تام واحتج بقراءة ابن عامر، نحو قوله عز وجل: ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾[٢].

٢- ذهب أبو حيان[٣] إلى أن (لمَّا) تكون بمعنى (إلا)، واحتج بقراءة من شدد الميم في قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٤]، فـ (إنْ) نافية، و(لمَّا) بمعنى (إلا).

* الأحاديث النبوية الشريفة:

١- ذهب ابن مالك[٥] إلى أن (إن) الشرطية تُهمَل حملاً على (لو) مستشهدًا بقوله صلى الله عليه وسلم: " فَإِنَّك إِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ "[٦].

٢-نصَّ سيبويه على لزوم ذكر مفسر نعم وبئس، في حين أجاز ابن عصفور[٧] وابن مالك[٨] حذفه إذا عُلِمَ واستشهدا بقوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعِمَّتْ "[٩].

* الشعر:

١- ذهب ابن خروف[١٠]، وابن طاهر[١١]، والأعلم الشنتمري[١٢]، وغيرهم إلى أن (مِنْ) إذا اتصلت بـ (ما) فمعناها (ربما)، ومن المسموع في ذلك قول الشاعر:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣١٧/١ والبسيط في شرح الجمل ٥٦٥/١.

(٢) سورة النساء ٩٥/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٢١/٢ وتفسير البحر المحيط ٣١٩/٧.

(٤) سورة يس ٣٢/٣٦.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٥٢/٢ وشرح التسهيل ٨٢/٤.

(٦) جزء من حديث شريف ورد في السنن الكبرى للنسائي (المجتبى) ٥٢٨/٦ كتاب الإيمان باب نعت الإسلام برقم ١١٧٢١، وورد " إن لم تكن تراه " بدلاً من " إن لا تراه ".

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح الجمل ٦٠٣/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٣/٣ وشرح التسهيل ١٤/٣.

(٩) حديث شريف ورد في سنن أبي داود ٩٧/١ في كتاب الطهارة برقم ٣٥٤.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٢١/٤.

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِن الفَمِ[1]

٢- (في باب الترخيم) صحح أبو حيان[2] ما أجازه سيبويه[3] من حذف ما قبل الأخير مع الأخير وذلك إن بقي ثلاثة أحرف فصاعدا ولم ينتظر المحذوف، وبه ورد السماع، نحو قول الشاعر:

أَحَارِ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلايةً[4] ... ...

يريد: يا حارثة بن بدر.

وقوله:

يَا أَرْطَ إِنَّك فَاعِلٌ ما قُلْتَهُ [5] ... ...

يريد: يا أرطأة.

وقوله:

أَنَّكَ يا مُعَاوِ يا بْنَ الأَفْضَلِ[6]

يريد: يا معاوية.

٣- ذهب ابن مالك[7] إلى أن (أل) توصل بالفعل المضارع واستدل بقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[8] ... ...

وقوله:

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبي حيّة النميري في خزانة الأدب ٢١٥/١٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٦٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٤٢/٥.

(٣) الكتاب ٢٤٥/٢.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٧٧ وعجزه:

... ... فَكُنْ جُرَذًا فيها تَخُونُ وَتَسْرِقُ

ولأنس بن زنيم في مجموع شعره ق ١/١٤ ص ١١٤ ولسان العرب (سرق) ١٨٨/١٠.

(٥) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه:

... ... المَرْءُ يَسْتَحِي إِذَا لَمْ يَصْدُقِ

والبيت لزميل بن الحارث الفزازي في الأغاني ٣٧/١٣.

(٦) الرجز للعجاج في ديوانه ق ١٣٥/١٢ ص١٤٨ وخزانة الأدب ٣٧٨/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/١-٢٧٨ وشرح التسهيل ٢٠١/١.

(٨) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه وعجزه:

... ... وَلاَ الأَصيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

والبيت للفرزدق في خزانة الأدب ٣٢/١ والدرر ٢٧٤/١ وبلا نسبة في لسان العرب (أمس) ١٠/٦.

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِيًا فَرِحًا[1] ... ...

وقوله:

... ... إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[2]

* النثر:

١- ذهب قوم منهم ابن السيد البطليوسي[3] وابن عصفور[4] إلى أن (مـــا) تقـــع صفـــة للتعظيم، كقولهم: " لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه "[5].

٢- اجاز ابن مالك[6] أن تأتي صيغتا التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول إذا أمـــن اللبس، واعتبر أنه في التفضيل أكثر منه في التعجب مستدلاً بمـــا ورد مـــن أمثـــال العرب، نحو: " أزهى من ديك "[7]، وأشغل من ذات النحيين "[8].

ب) القياس

اتفق النحاة على وجود القياس في النحو، فهو الأكثر دورانًا عند النحاة، وقـــد جعلـــوه أصلاً ومحوراً يخضعون له كلام العرب، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو[9].

قال ابن الأنباري عن القياس: " هو حمل غير المنقول على المنقـــول إذا كـــان فـــي معناه "[10].

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... ... مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ

والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢/١ والدرر اللوامع ٢٥٧/١

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... ...

والبيت لذي الخرق الطهوي في لسان العرب (جدع) ٤٨/٨ وخزانة الأدب ٣١/١؛ ٤٨٢/٥ وبلا نسبة في لسان العرب (عجم) ٤٤٩/١٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٠٠/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٠٠/١.

(٥) انظر: مجمع الأمثال ١٢١/٢ ومعجم الأدباء ٢٩٨/٨ وخزانة الأدب ٢٧٥/٨.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣-٢٧٩ وشرح التسهيل ٤٥/٣.

(٧) انظر: المستقصى في أمثال العرب ١٥١/١.

(٨) انظر: المستقصى في أمثال العرب ١٧٦/١ ولسان العرب (شغل) ٣٦٢/١٥.

(٩) انظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ١٣٧.

(١٠) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

وقال أيضًا: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس "[1]

وللقياس عبارات مختلفة عند الحديث عنه نذكر منها: قياسًا على[2]، حملاً لها على[3]، وقد حمل هذا الشبه على[4]، أجريت مجراه[5].

وقد اعتد نحاة الأندلس بالقياس، واعتمدوا عليه في مقام الاحتجاج والاستدلال، ونبهوا على ما جرى عليه، وما خالفه.

فاعتدوا بالقياس في مسائل وإن لم يأت فيها سماع، فقد أجاز ابن مالك[6] موافقًا المبرد تسكين عين جمع المؤنث السالم، الذي مفرده ساكن العين وفيه لغة فتح العين في الإفراد، نحو: (لَجْبات) وهي الشياه القليلة اللبن، و (رَبْعات) وهم معتدلوا القامة ورأى ابن مالك أن حكم أكثر النحاة على ذلك بالشذوذ، وظنهم أنه جمع الساكن العين هو عدم إطّلاعهم على أن فتح العين ثابت في الإفراد.

واعتدوا بالقياس تبعًا لما سمع. قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ ما إِنْ أَنْتُمَا الصَّادِقا هَوَىً إِذَا خِفْتُمَا فيه عَذُولاً وَوَاشِيا[7]

فالمبرد رأى أن الحذف في (الصادقان) يحتمل أن يكون للإضافة، وردّه أبو حيان[8] بسماع النصب بعد الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جلي.

واعتدوا به في مخالفة غيرهم، فقد ذهب سيبويه[9] إلى الاقتصار فيما سمع من ألفاظ المصدر في الدعاء للإنسان أو عليه كسقيًا، ورعيًا، وبعدًا، وسحقًا، وغيرها، وثمة وجهة أخرى لأبي حيان[10] مغايرة لما ذهب إليه سيبويه حيث قال: " وينبغي أن يُفَصّل فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس، وما لا فلا ".

---

(١) انظر: الاقتراح ٩٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢١٨/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١٧/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٧٨/١-٣٧٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٧٤/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٨٣/١.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١٤٤/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٦٣/١ والتذييل والتكميل ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٩) الكتاب ٣١٨/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٨٠/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦١/٣.

واعتدوا بقياس الشبه، وما يجري مجرى غيره، فالمركب تركيب مزج ينسب إليه فيقال في بعلبك: بعليّ بحذف عجز المركب، وعن المركب تركيب جملة قال أبو حيان[1]: " وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها، كما أنها لا تثنى، ولا تجمع ولا تعرب، ولا تضاف، ولا تصغر، وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهًا للمركب تركيب مزج ".

وقال[2]: " ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة إلى (لولا) و(حيثما) وشبههما، فيقال: (لويّ) و(حيثيّ) بحذف عجزهما؛ لجريانهما مجرى الجملة التي تُحكى ".

واعتدوا بالقياس في تجويز المسائل، فعن الأفعال التي تتعدى لاثنين، ثانيهما بحرف الجر أجاز ابن الطراوة[3] وغيره حذف حرف الجر من الثاني في كل ما لا لبس فيه، بأن يتعين هو ومكانه، نحو: بريت القلم السكين قياسًا على اختار واستغفر وسمّى وكنّى وغيرها.

واعتدوا به في المنع فقد منع ابن عصفور[4] دخول الباء على خبر الأفعال الناسخة غير (ليس) و(ما) التي تعمل عمل ليس قياسًا عليهما.

وقد خالف نحاة الأندلس بعضهم البعض في القياس فقد ذهب ابن مالك[5] إلى تثنية المصدر المختص المبين للنوع، وجمعه قياسًا على ما سمع منه، كالعقول والألباب، ومنع الشلوبين[6] ذلك قياسًا للأنواع على الآحاد فإنها لا تثنى، ولا تجمع لاختلافها.

ج) التعليل

ارتبط التعليل بالنحو منذ نشأته، فلا تكاد تجد حكمًا يخلو من التعليل، فالعلل النحوية هي الأسباب الداعية إلى الأحكام، والوسيلة لاستقرارها في الأذهان، وتمكينها في الأفهام.

قال ابن الأنباري: " وهو ضربان: أحدهما: أن يبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، والثاني: أن يبين العلة، ثم يستدل بعدمها في موضع

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٣٥٦.

(٢) انظر:همع الهوامع ٣/٣٥٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/١١ وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩١.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٤٠٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٧٣-٧٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٧٣-٧٤

وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٥ وهو ظاهر كلام سيبويه.

الخلاف ليعدم الحكم "[1]

وقد عني نحاة الأندلس بالتعليل عناية كبرى، فابن مالك[2]: يعلل لأعرف المعارف قائلاً: " أعرف المعارف ضمير المتكلم[3]؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم؛ لأنه على المراد حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان أو أكثر، نحو: قام زيدٌ وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام، ونقص تمكنه في التعريف، ثم المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد، ثم الموصول، ثم ذو أل ".

ومثلما عللوا في تجويزهم لمسائل، نجدهم يعللون عند المنع، فقد منع ابن عصفور[4] دخول كان الناقصة على المصدر المبتدأ الذي خبره محذوف في وجود الحال؛ لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر كان قبيح.

وعللوا في المسائل التي اتفقوا عليها فيما بينهم، فقد ذهب ابن طاهر[5] وابن خروف[6] إلى أن المعرف بالإضافة في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا حتى المضمر، وجزم به ابن مالك[7]، لأنه اكتسب التعريف منه فصار مثله.

واختلفوا في تعليلهم تبعًا لاختلافهم في آرائهم، فقد ذهب ابن الطراوة[8] إلى أن المضارع لا يكون إلا للحال وعلل ذلك بأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيدٌ يقوم غدًا فمعناه ينوي أن يقوم غدًا، أما ابن طاهر[9] فقد ذهب إلى أن المضارع مجاز في الحال، حقيقة في الاستقبال، وعلل ذلك بأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالاً ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو الأحق بالمثال.

---

(١) لمع الأدلة ١٣٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨٨/١ وشرح التسهيل ١١٥/١.

(٣) بعد اسم الله عز وجل، فعليه الإجماع. انظر: همع الهوامع ١٨٦/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٤٣/١ والتذييل والتكميل ٣٠٨/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١ والتذييل والتكميل ١١٨/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١ والتذييل والتكميل ١١٨/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٨٩/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣١/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٢/١.

وقد رجح نحاة الأندلس آراء غيرهم مدعمين ذلك بالتعليل، فإذا تلت نونُ الوقاية نونَ رفع الأفعال الخمسة جاز الإدغام وجاز حذف أحدهما، وقرئ بهما، نحو قوله عز وجل: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾[1] فمذهب سيبويه[2] عند الحذف أن المحذوف نون الرفع، ورجح ابن مالك[3] ما ذهب إليه؛ لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى.

وقد شارك أكثر من نحوي أندلسي غيرهم مدعمين آراءهم بالتعليل، فقد ذهب الفارسي، وابن الطراوة[4]، والشلوبين[5] إلى أنَّ (على) اسمًا معربًا دائمًا؛ لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء.

وقد اعتدوا بالعلة ردًا على تعليل غيرهم، فعند إسناد الفعل إلى التاء، والنون، و(نا) سكن آخره، كضربْتُ، وضربْنَ، وضربْنا. فعلة الإسكان عند الأكثر توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، أما الأمر فيسكن استصحابًا. وضعّف ابن مالك[6] هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى، وبأن تواليها لم يهمل، بدليل (عَلَبِط)، و(عَرَتَنْ)، و(جَنَدِل)، ولو كان مقصود الإهمال وضعًا لم يتعرضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء، نحو شجرة. والعلة عنده أن تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنا، وأَكْرَمَنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال.

وعللوا لرسم الكلمات فقد اختار ابن السيد البطليوسي[7] ما ذهب إليه ابن قتيبة بأنّ (أنْ) الناصبة توصل بـ (لا) و(أنْ) المخففة من الثقيلة لا توصل بها، وعلله ابن الضائع[8] بأنَّ

---

(١) سورة الأنعام ٦/٨٠.

(٢) الكتاب ٣/٥١٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٧٢ وشرح التسهيل ١/٥٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٣٥٧ وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٣٥٧

والتوطئة ٢٤٩ حيث قال : " من وعلى تكونان حرفين واسمين "، وانظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٣٣حيث قال أبو حيان:

" والشلوبين في أحد قوليه ".

(٦) انظر: همع الهوامع ١/١٩٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣/٤٧٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣/٤٧٣.

(أنْ) الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به، فحسن الوصل في تلك، والفصل في هذه خطأ.

د) العامل

فكرة العامل في النحو هي العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسة والفرعية، واعتبر النحاة العامل من الأصول التي لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل[1].

وإذا نحَّينا صيحة ابن مضاء[2] في رفض العامل جانبًا، فإننا نجد أن لنحاة الأندلس مذهب متميز في العامل، فهم يذكرون العامل حيث يستلزم ذكره. والعوامل عندهم لفظية ومعنوية، فاللفظية أسماء، وأفعال، وحروف، والمعنوية كالابتداء، والتجرد.

ويجدر بنا أن نذكر أن نحاة الأندلس انتهجوا مذهبًا نحويًا بعيدًا عن التكلف، فهم لا يلجؤون إلى العامل المعنوي إلا عند تعذر العامل اللفظي الصالح لذلك، ولعل فكرة العامل لا تبدو لنا جلية واضحة إلا عند تناولنا لها على النحو الآتي:

فقد ذهب ابن خروف[3] إلى أن عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيدٌ أخوك معلومًا، وأنا فلانٌ شجاعًا ــ هو المبتدأ مضمنًا معنى التنبيه.

وقد تعددت آراؤهم عند تناولهم للعامل فقد أجاز ابن عصفور[4] أن يكون عاملُ (لمّا) الظرفية ــ وهو جوابها ــ مضارعًا، نحو قوله عز وجل: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾[5]، وأجاز ابن مالك[6] كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾[7]، أو بـ (إذا) الفجائية، نحو قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[8].

---

(١) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ٢٣٥.

(٢) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ٢٥١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٤٥/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠٢/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦٣/٢.

(٥) سورة هود ٧٤/١١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٦٣/٢ وشرح التسهيل ١٠٢/٤.

(٧) سورة لقمان ٣١/ ٣٢.

(٨) سورة العنكبوت ٦٥/٢٩.

واختلفوا فيما بينهم عند تناولهم للعامل فابن مالك[1] رأى أنَّ عملَ (لا) عمل ليس أكثر من عمل (إنْ)، في حين ذهب أبو حيان[2] على النقيض من ذلك فهو رأى أنَّ (إنْ) قد عملت نثرًا ونظمًا، و(لا) إعمالها قليل جدًا بل لم يرد منه إلا بيت واحد.

واختلفوا فيما بينهم على ناصب المصدر، فقد رأى ابن الطراوة[3] أنه مفعول به ناصبه فعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعودًا، وقال السهيلي[4]: " أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق "، فهو عنده منصوب بقعد أخرى، لا يجوز إظهارها، واعتبر أبو حيان[5] أن هذا كله تكلف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

واختلفوا فيما بينهم، وبمشاركة غيرهم عند تناولهم له، فمن أحوال (إذ) مجيئها بعد (بين) و(بينما). وعلى القول بظرفيتها حينئذٍ قد ذهب ابن الباذش[6] وابن جني إلى أن عاملها الفعل الذي بعدها، وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور، في حين ذهب الشلوبين[7] إلى أن إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذ بدل من (بينا) و(بينما).

وقد صححوا مذهب غيرهم عند تناولهم للعامل، فقد ذهب السيرافي وابن الباذش[8] إلى أن (غير) إذا انتصبت على الاستثناء فإنها منصوبة بالفعل السابق.

وتناول أكثر من نحوي العامل متفقين مع غيرهم فقد سُمِعَ من العرب نصب الجزأين بعد إنَّ وأخواتها، فقد رأى ابن الطراوة[9]، وابن السيد[10]، وأبو عبيد القاسم بن سلام أن هذا سائغ وأنه لغة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/١ وشرح التسهيل ٣٧٥/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٩٨/١ والتذييل والتكميل ٢٨١/٤ وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٧٤/٢ وارتشاف الضرب ١٣٥٤/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع ٧٤/٢ ونتائج الفكر ٣٨٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٧٤/٢

وارتشاف الضرب ١٣٥٤/٣ قال: " وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما ذهب إليه الجمهور من غير حاجة لذلك ".

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٤٠٥/٣.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٠٦/٢

وارتشاف الضرب ١٥٤١/٣. قال أبو حيان: " وهي عند ابن الباذش مشبهة بالظرف المبهم، فكما يصل الفعل إليه بنفسه، كذلك يصل إلى غير ".

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٣١/١ والتذييل والتكميل ٢٧/٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع ٤٣١/١ والتذييل والتكميل ٢٧/٥.

وتناولوا العامل عند إبداء رأيهم تجاه مدرستي البصرة والكوفة، فقد وافق السهيلي[1] الكوفيين[2] في أنّ (إنّ وأخواتها) لم تعمل في الخبر شيئا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، واستدل له السهيلي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملها، في حين ذهب البصريون[3] إلى أنها الرافعة له.

وهم لا يلجؤون إلى العامل المعنوي إلا عند تعذر العامل اللفظي الصالح لذلك، فعند تناولهم لعامل الرفع للفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم اختار ابن مالك[4] مذهب حذّاق[5] الكوفيين وهو: أنّ العامل هو نفس التجرُّد، والتَّعرِّي من الناصب والجازم، في حين ذهب الأعلم الشنتمري[6] إلى أنّه ارتفع بالإهمال.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٣١/١ ونتائج الفكر ٢٣٢؛٣٤٢-٣٤٣.

(٢) الإنصاف ١٧٦/١ مسألة ٢٢.

(٣) الإنصاف ١٧٦/١ مسألة ٢٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٢٦/١ وشرح التسهيل ٦/٤.

(٥) الإنصاف ٥٥١/٢ مسألة ٧٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥٢٧/١.

الفصل الخامس

السيوطي ونحاة الأندلس

المبحث الأول: موافقات السيوطي لنحاة الأندلس

المبحث الثاني: مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس

المبحث الثالث: مسائل تراوحت ما بين الاتفاق والاختلاف

يعد كتاب السيوطي همع الهوامع موسوعة بحيث لا يستغني عنه أي باحث، كيف لا وهذا الكتاب يكاد يكون موسوعة، فهو في سعته وضخامته زبدة مائة كتاب، فقد قال[1] في المقدمة: " وجمعته من نحو مائة مصنف ". غير أننا نلحظ حضور السيوطي القوي الذي يتجلى من خلال تقويمه وأحكامه واختياراته، وعند تتبعنا لموقف السيوطي تجاه نحاة الأندلس يتضح لنا هذا الحضور القوي، فهو يعقبها بقوله: " والذي نذهب إليه "[2]، " وهو المختار عندي "[3]، " وهذا هو المختار "[4]، " والصحيح كما قال "[5]، " وهو الأولى "[6]، " والصحيح جوازه "[7]، " وهو اختياري "[8]، " فالأصح أنه "[9] ، " وهو الصحيح "[10]، " وهو الأصح "[11]، " والذي أختاره "[12]، " وهذا هو الحق "[13]،" والمختار وفاقًا لـ "[14]، " وإليه أذهب "[15]، " وهذا الذي ذهب إليه هو المختار "[16]. وتظهر شخصيته بوضوح أكثر عندما يقف موقف المعترض، الذي يثبت وجوده واستقلاليته، فهو يقول: " وعندي "[17]، " وعندي عكس ذلك"[18]

---

(١) مقدمة همع الهوامع ١/١٧.

(٢) همع الهوامع ١/٣٩.

(٣) همع الهوامع ١/٣٢؛٣١٢؛ ٢/٢٥٨؛٢٨٨.

(٤) همع الهوامع ١/٦٠؛٦٩.

(٥) همع الهوامع ١/١٣٢.

(٦) همع الهوامع ١/١٤٨.

(٧) همع الهوامع ١/٢٨٠؛٢/٤٢٥.

(٨) همع الهوامع ١/٢٨٧.

(٩) همع الهوامع ١/٣٢١.

(١٠) همع الهوامع ١/٤٢٨.

(١١) همع الهوامع ١/٤٤٤؛ ٢/١٩٦؛٤٥٨.

(١٢) همع الهوامع ٢/٢٠٦.

(١٣) همع الهوامع ٢/٣٣٧.

(١٤) همع الهوامع ٢/٤٧١.

(١٥) همع الهوامع ٢/١١٨.

(١٦) همع الهوامع ٢/١٧٤.

(١٧) همع الهوامع ١/٧٢؛ ٢/٣٢.

(١٨) همع الهوامع ١/٣٩٣.

" والأصح ليست بـ "[1]، " والصحيح أنها "[2]، " قلت: وهو ممنوع "[3].

فلا غرابة إذن من موقفه تجاه نحاة الأندلس؛ فهو يقف موقف المختار المميز، الذي لا يرتبط بآرائهم إلا في حدود ما يلائم منهجه. ولعل موقف السيوطي تجاه نحاة الأندلس يبدو جليًّا أكثر عند تناولنا له على النحو الآتي:

المبحث الأول: موافقات السيوطي لنحاة الأندلس

١) ذهب ابن مالك[4] إلى أن سبب البناء في بعض الأسماء شبه الحرف فقط، وقال السيوطي[5]: " وهذا هو المختار ".

٢) اختار السيوطي[6] مذهب أبي حيان[7] في أن المحكي بـ (مَن)، نحو:" مَن زيدٌ " و " مَن زيدًا "، و" مَن زيدٍ " حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب، ولا بناء.

٣) وافق السيوطي[8] ابن مالك[9] وأبا حيان[10] في إبقاء الميم في (فم) عند الإضافة جوازًا في الاختيار، قائلاً: " والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان ".

٤) قال الشاعر:

تَرَاهُ كالثُّغَامِ يُعَلّ مسكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي[11]

---

(١) همع الهوامع ٥٤/٢.

(٢) همع الهوامع.

(٣) همع الهوامع ٤٩٣/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٦٠/١ وشرح التسهيل ٣٧/١-٣٨.

(٥) همع الهوامع ٦٠/١.

(٦) همع الهوامع ٦٩/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٦٩/١.

(٨) همع الهوامع ١٣٢/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٣٢/١ وشرح التسهيل ٤٩/١-٥٠.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٣٢/١

والتذييل والتكميل ١٨٧/١ حيث زعم أبو علي الفارسي أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر. قال أبو حيان: " وعلى مذهب أبي علي أصحابنا "، ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

و(أصحابنا) اعتاد أبو حيان على ذكرها ويقصد بهم نحاة الأندلس بدليل قوله في ارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤: " ومن أصحابنا ابن الباذش ". وقوله في ارتشاف الضرب ٢٠١٥/٤: " وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة "، وقوله في التذييل والتكميل ١٢٩/٣: " ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف "،

(١١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد بن يكرب في ديوانه ١٨٠ وخزانة الأدب ٣٧١/٥؛ ٣٧٢؛ ٣٧٣.

ففي هذا البيت رجح ابن هشام الخضراوي[1] وأبو حيان[2] مذهب المبرد بأن المحذوف في (فليني) نون الوقاية، وقال السيوطي[3]: " وهذا هو المختار عندي ".

٥) وافق السيوطي[4] ابن مالك[5] في امتناع تقديم اللقب على الاسم.

٦) وافق السيوطي[6] ابن خروف[7] في وصل الموصول بجملة التعجب على أنها خبرية، لا إنشائية.

٧) كلٌ من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه، متأخر عنه من وجه آخر، فلا دور لاختلاف الجهة، وهذا المذهب اختاره أبو حيان[8]، وغيره، ووافقهم السيوطي[9] قائلاً: " وهو المختار عندي ".

٨) وافق السيوطي[10] ابن عصفور[11] في أن الكاف في (كأنَّ) غير متعلقة بشيء؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق.

٩) أجاز ابن هشام الخضراوي[12]، وغيره وقوع خبر(أنَّ) بعد (لو) جامدًا ومشتقًا غير

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢١٧/١-٢١٨ والتذييل والتكميل ١٩٢/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢١٧/١-٢١٨ والتذييل والتكميل ١٩٢/٢ قال: " وذهب بعض أصحابنا إلى أن المحذوف في فليني هي نون الوقاية لا نون الإناث، وأن هذا الحذف وقع ضرورة ... وتقدمه إليه المبرد ... وهذا الذي أختاره ".

(٣) همع الهوامع ٢١٨/١.

(٤) همع الهوامع ٢٣٤/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٣٤/١.

(٦) همع الهوامع ٢٨٠/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٨٠/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٣١٢/١.

(٩) همع الهوامع ٣١٢/١.

(١٠) همع الهوامع ٤٢٨/١.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٢٨/١ والتذييل والتكميل ١٣/٥ قال أبو حيان : " قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر ".

(١٢) انظر همع الهوامع ٤٤٢/١ وارتشاف الضرب ١٢٥٧/٣ وما ذكره أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي نقيض ذلك، قال أبو حيان: " وما ذكره ابن هشام عن البصريين أن خبر أن بعد لو لا يكون إلا فعلاً، أو اسم فاعل ... لعله لا يصح لثبوت ذلك اسمًا جامدًا في القرآن، وفي كلام العرب ". فلم يجز إذن ابن هشام الخضراوي ذلك بل من أجازه هو أبو حيان كما تقدم، ودليل آخر على ذلك قول أبي حيان في ارتشاف الضرب ١٩٠١/٤: " وزَعْمُ السيرافي والزمخشري أن خبر أنَّ هذه لا يكون إلا فعلاً وهم وخطأ فاحش ".

فعل، فقال السيوطي[1]: " وهو الصواب ".

١٠) ذهب ابن مالك[2] إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرفًا، ولا غيره، ووافقه السيوطي[3] قائلاً: " وهذا الذي ذهب إليه هو المختار".

١١) ما يغني عن المشتق في (باب الحال) ما دل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً. قال أبو حيان[4]: " الذي أختاره أن كليهما منصوب بالعامل السابق،... ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف "، ووافقه السيوطي[5].

١٢) ذهب الشلوبين[6] إلى أن (أنْ) التفسيرية على حسب ما كانت تفسيرًا له، فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي، وإلا فلا "، وقال السيوطي[7]: " وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي ".

١٣) اختار ابن عصفور[8] ما ذهب إليه قوم بأنه قد يخرج الفعل بعد (لن) إلى الدعاء كحاله بعد (لا)، وقال السيوطي[9]: " وهو المختار عندي ".

وهاكم نموذجًا يوضح موافقات السيوطي لنحاة الأندلس[10]:

ما يغني عن المشتق (في باب الحال) ما دل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين واحدًا بعد واحد، وعلمته الحساب بابًا بابًا، أي مفصلاً، أو مصنفًا.

قال أبو حيان: " الذي أختاره أن كليهما منصوب بالعامل السابق؛ لأن مجموعهما هو الحال، لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالية، إذ

---

(١) همع الهوامع١/٤٤٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٧٣/٢ وشرح التسهيل ٢٣١/٢.

(٣) همع الهوامع ١٧٣/٢-١٧٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٢٦/٢ وارتشاف الضرب ١٥٥٨/٣.

(٥) همع الهوامع ٢٢٧/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٥٨/٢.

(٧) همع الهوامع ٢٥٨/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٨٨/٢

وارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤.واختيار ابن عصفور لمذهب قوم حكاه ابن السراج .

(٩) همع الهوامع ٢٨٨/٢.

(١٠) همع الهوامع ٢٢٦/٢-٢٢٧.

الحالية مستفادة منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب ... ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجـــلاً فرجـــلاً، وبابًا فبابًا لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأن المعنى ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلمته الحساب بابًا بعد باب ". ووافقه السيوطي قائلاً: " وهذا هو المختار عندي لظهورهما فـــي بعض التراكيب، كحديث: " لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلِكُمْ بَاعًا فَبَاعًا " (١).

ورأى أبو حيان أن التكرار في مثل هذا لا يدل على أنه أريد به شـــفع الواحـــد، بـــل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب، ونحو ذلك.

---

(١) ورد في المستدرك على الصحيحين ٩٣/١ في كتاب الإيمان حديث رقم ١٠٦ وفي سنن ابن ماجة ٦٥٩ كتاب الفتن بـــاب افتراق الأمم حديث برقم ٣٩٩٤.

المبحث الثاني: مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس

١) ذهب ابن الطراوة[١] إلى أن زمان المضارع لا يكون إلا للحال، ورأى ابن طاهر[٢] أنه حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، بينما رأى السيوطي[٣] أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال.

٢) ذهب ابن مالك[٤] إلى أن الماضي من حالاته أن يحتمل الاستقبال والمضي، وخالفه السيوطي[٥] ذاهبًا إلى الحمل على المضي؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه.

٣) من الحركات التي حكاها أبو حيان[٦] حركة المضاف إلى ياء المتكلم، فإنها ليست حركة إعراب ولا بناء، وقال السيوطي[٧]: " وعندي أن يقال بدلها حركة مناسبة ".

٤) منع ابن خروف[٨] صرف ما سمي مذكرًا من مؤنث مجرد من التاء إذا كان ثلاثيًا متحرك الوسط دون الساكن، في حين صرفه السيوطي[٩] سواء تحرك وسطه، أم لا.

٥) ذهب الجزولي[١٠] إلى أن الهمزة الملحقة في الممدود جاز فيها القلب واوًا والتصحيح وذلك عند التثنية، والأولى التصحيح وخالفه السيوطي[١١] حيث رأى أن الأولى القلب واوًا.

٦) من الأعلام الأعداد المطلقة وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور، ولا محذوف، إنما تدل على مجرد العدد، نحو: ستة ضعف ثلاثة، فمذهب ابن مالك[١٢] منع صرفها إذا أضيف إلى العلمية سبب آخر، والمختار عند السيوطي[١٣] صرفها.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٢/١ ونتائج الفكر ١٢٠ والتذييل والتكميل ٨٢/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٢/١ والتذييل والتكميل ٨٦/١.

(٣) همع الهوامع ٣٢/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٩/١ وشرح التسهيل ١٤/١.

(٥) همع الهوامع ٣٩/١.

(٦) انظر: همع الهوامع٧٢/١

وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ ما حكاه أبو حيان هو مذهب ابن جني .

(٧) همع الهوامع ٧٢/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ١١٤/١ وارتشاف الضرب ٨٧٩/٢.

(٩) همع الهوامع ١١٤/١.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١٤٨/١ والمقدمة الجزولية ٤٧.

(١١) همع الهوامع ١٤٨/١.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٢٤١/١ وشرح التسهيل ١٨٥/١.

(١٣) همع الهوامع ٢٤١/١.

٧) أجاز ابن مالك[١] تقديم الظرف والمجرور المتعلق بالصلة (أل) إذا جُرَّت بـ (من)، في حين اختار السيوطي[٢] مذهب الكوفيين في الجواز مطلقًا في تقديمهما على الموصول اسميًا وحرفيًا.

٨) ذهب ابن السيد[٣] وابن عصفور[٤] إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم، كقولهم: " لأمر ما جدع قصيرٌ أنفه "[٥]، ورأى السيوطي[٦] أن المشهور فيها أنها زائدة.

٩) ذهب ابن خروف[٧] إلى أن عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرًا هو المبتدأ، في حين ذهب السيوطي[٨] إلى أنه كون مقدر.

١٠) إذا كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالظرف، والمجرور، والفعل الصالح للشرطية، ففي دخول الفاء على الخبر اشترط ابن الحاج[٩] أن يكون المبتدأ النكرة لفظ (كل)، وعند السيوطي[١٠] التعميم.

١١) ذهب ابن مالك[١١] إلى جواز نصب خبر (ما) الملحقة بليس إن كان الظرف المقدم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وقال السيوطي[١٢]: " وعندي عكس هذا، وهو النصب إن كان الظرف المقدم الخبر، والمنع إن كان معموله ".

١٢) ذهب ابن عصفور[١٣] إلى أن الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد، وكان معطوفًا على غيره، أو معطوفًا عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير، فإن

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٨٧/١ وشرح التسهيل٢٣٧/١؛ ١١٤/٣.

(٢) همع الهوامع ٢٨٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٠١/١ وإصلاح الخلل ٣٥٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٠١/١
وشرح الجمل ٤٥٦/٢ حيث أشار إلى وقوعها صفة لكن دون الإشارة إلى أنها للتعظيم.

(٥) انظر: مجمع الأمثال١٢١/٢ ومعجم الأدباء ٢٩٨/٨ وخزانة الأدب ٢٧٥/٨.

(٦) همع الهوامع ٣٠١/١.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣٢١/١ وشرح التسهيل ٣١٤/١ والتذييل والتكميل ٥٠/٤-٥١.

(٨) همع الهوامع ٣٢١/١.

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٤٩/١ وارتشاف الضرب ١١٤٠/٣.

(١٠) همع الهوامع ٣٤٩/١.

(١١) انظر: همع الهوامع ٣٩٣/١
وشرح التسهيل ٣٧٣/١ قال: " فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشد ...وهو نصب الخبر متوسطًا ".

(١٢) همع الهوامع ٣٩٣/١.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٥٢٧/١.

عري من العاطف كان موقوفًا، وقال السيوطي[1]: " والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب؛ لكونها لا عن عامل ".

١٣) يجوز تنوين المنادى في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف في أيهما الأولى: بقاء ضمه، أم نصبه؟ فاختار ابن مالك[2] بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعينة، وعند السيوطي[3] عكسه.

١٤) إذا استغيث المنادى جُرَّ باللام مفتوحة، فمذهب ابن خروف[4] أن هذه اللام زائدة ووافقه أبو حيان[5]، أما السيوطي[6] فرأى أنها ليست بزائدة.

١٥) ذهب السهيلي[7] إلى أن تثنية المفعول المطلق الواجب حذفه، نحو: سعديك، ولبيك، وحنانيك هو وصل أول بثانٍ، وقال خاصة في حنانيك: " المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة، أما السيوطي[8] فاعتبر التثنية للتكثير.

١٦) ذهب ابن مالك[9] إلى أن (سوى) لا تكون ظرفًا البتة، فإنها اسم مرادف لـ (غير)، فكما أن (غير) لا تكون ظرفًا، ولا يلتزم فيها النصب، فكذلك سوى، وخالفه السيوطي[10] عادًا إياها ظرفًا متمكنًا، أي يستعمل ظرفًا كثيرًا، وغير ظرفٍ قليلاً.

١٧) ذهب ابن مالك[11] إلى أن (الآن) مكسور النون محتمل أن تكون الكسرة كسرة بناء، وقال السيوطي[12]: " والمختار عندي القول بإعرابه ".

١٨) إذا انتصب (غير) على الاستثناء فمذهب ابن الباذش[13] أن الناصب لها الفعل السابق،

---

(١) همع الهوامع ٥٢٧/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٢/٢ وشرح التسهيل ٣٩٦/٣.

(٣) همع الهوامع ٣٢/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢١١/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٥٤/٢
وارتشاف الضرب ٢٢١١/٤ حيث ذكر مذهب ابن خروف دون إبداء رأيه فيه.

(٦) همع الهوامع ٥٤/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٨٣/٢ وارتشاف الضرب ١٣٦٥/٣.

(٨) همع الهوامع ٨٣/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ١١٨/٢ وشرح التسهيل ٣١٦/٢.

(١٠) انظر: همع الهوامع ١١٨/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٣٧/٢ وشرح التسهيل ٢٢٠/٢.

(١٢) همع الهوامع ١٣٧/٢.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٢٠٦/٢ وارتشاف الضرب ١٥٤١/٣.

وقال السيوطي[1]: " والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ (أستثني) مضمرا ".

١٩) عد ابن مضاء[2] وابن هشام الخضراوي[3] (لا سيما) من أدوات الاستثناء، ورأى السيوطي[4] أنها ليست من أدواته.

٢٠) نقل أبو حيان[5] عن محمد بن خلصة الضرير ـ موافقا إياه ـ أن جواب القسم يتلقى بـ (لم) دون (لن)، وخالفه السيوطي[6] قائلا: " وعندي عكسه، وهو جواز التلقي بـ (لن) دون (لم) ".

٢١) لم يجز أبو بكر الزبيدي[7] إضافة (آل) إلى الضمير، وقال السيوطي[8]: " والصحيح جوازه إلى ضمير ".

٢٢) نقل أبو حيان[9] عن بعض النحاة حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة، واختياراً، وخرج عليه قوله عز وجل:﴿وإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[10]، في حين اختار السيوطي[11] جواز الحذف ضرورة.

٢٣) لم يفرق ابن مالك[12] بين (السين) و(سوف)، ورأى أن الماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي، دون تعرض لقرب أو بعد، فكذلك المستقبل، وقال السيوطي[13]:

---

(١) همع الهوامع ٢٠٦/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.

(٤) همع الهوامع ٢١٧/٢.

(٥) انظر همع الهوامع ٣٩٩/٢
وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤ وما نقله أبو حيان عنه الإجازة أن يتلقى القسم بـ (لم) ولم يذكر (دون لن)، ولم يبد أبو حيان رأيه.

(٦) همع الهوامع ٣٩٩/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٤٢٥/٢ وارتشاف الضرب ١٨١٨/٤.

(٨) همع الهوامع ٤٢٥/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع ٤٥٨/٢
وارتشاف الضرب ١٨٧٤/٤ وهذا التخريج ليس لأبي حيان بل لبعض النحاة الذين نقل عنهم.

(١٠) سورة الأنعام ١٢١/٦.

(١١) همع الهوامع ٤٥٨/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٤٩٣/٢ وشرح التسهيل ٢٦/١.

(١٣) همع الهوامع ٤٩٣/٢.

" وهو ممنوع فإن الماضي أيضًا فرقوا فيه، وقالوا: إنّ (قد) تقربه من الحال ".

وهاكم نموذجًا يوضح مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس[1]

عد ابن مضاء وغيره (لا سيما) من أدوات الاستثناء، ووَجَّهه بأنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية، ورأى ابن هشام الخضراوي أنه لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها، وخارجًا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له ".

وأقرب ما يشبهها قوله:

فَتًى كَمُلَتْ خَيْرَاتُه غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا[2]

لأن كونه جوادًا خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير.

قال السيوطي: " والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائمًا ".

وقال أيضًا: " ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية (إلا) مكانها، بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها ".

---

(١) همع الهوامع ٢/٢١٦-٢١٧.

(٢) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧٣ وخزانة الأدب ٣/٣٣٤،٣٣٦.

المبحث الثالث: مسائل تراوحت ما بين الاتفاق والاختلاف

١) أجاز ابن عصفور[١] وغيره دخول اللام على معمول الخبر إذا كان متوسطًا بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور إن لم تدخل على الخبر، فقال السيوطي[٢]: " وهو الأصح عندي "، أما ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] فصححا مذهب المبرد في الجواز مطلقًا وإن دخلت على الخبر.

٢) في باب (لا) النافية للجنس، نحو قولهم: " لا أبا لك " ذهب ابن يسعون[٥] وابن الطراوة[٦] مذهب الفارسي في أنها مفردة جاءت على لغة القصر، والمجرور باللام هو الخبر، واختاره السيوطي[٧]، في حين اختار ابن مالك[٨] مذهب هشام وابن كيسان في أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضًا محذوف.

٣) إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فمذهب ابن مالك[٩] أن الاستثناء يعود على الكل، إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض، وصححه السيوطي[١٠]، وقيل أنه خاص بالجملة الأخيرة، واختاره أبو حيان[١١].

٤) ذهب ابن مالك[١٢] إلى أن (الباء) من معانيها: التعليل، وهي التي يحسن موضعها اللام غالبًا، وقال أبو حيان[١٣]: " ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى، وكأنَّ التعليل والسبب

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١
وشرح الجمل ٤٢٩/١ والمقرب ١١٩ ولم يقيد بعدم دخول اللام على الخبر.

(٢) همع الهوامع ٤٤٤/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١ وشرح التسهيل ٣١/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٤٤/١ وتقريب المقرب ٥٥ والتذييل والتكميل ١٠٤/٥.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/١
والتذييل والتكميل ٢٥٥/٥ مستدلا بما وقع في الكتاب لسيبويه وانظر: ابن يسعون النحوي ١٤٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/١ والتذييل والتكميل ٢٥٥/٥.

(٧) همع الهوامع ٤٦٤/١.

(٨) انظر: همع الهوامع ٤٦٥/١ وشرح التسهيل ٦٠/٢-٦١.

(٩) انظر: همع الهوامع ١٩٦/٢.

(١٠) همع الهوامع ١٩٦/٢.

(١١) انظر: همع الهوامع ١٩٦/٢.

(١٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢ وشرح التسهيل ١٥٠/٣.

(١٣) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢ وارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤.

عندهم شيء واحد "، واختار السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان، قائلاً: " وهذا هو الحق ".

٥) ذهب أبو علي الشلوبين[2] وابن هشام الخضراوي[3] إلى أن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط، وذهب ابن مالك[4] إلى أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي، ووافقه السيوطي[5].

وهاكم نموذجًا يوضح ذلك[6]:

قال الشاعر:

أَهَدَمُوا بَيْتَك لا أَبَا لَكَا وَزَعَمُوا أَنَّكَ لا أخا لَكَا[7]

وقال:

لا تُعْنَيَنَّ بِمَا أَسْبَابُه عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامْرِئٍ إلا بِمَا قُدِرَا[8]

فقوله: " لا أبا لكا " و" لا أخا لكا "، و " لا يدي لامرئ " هي أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلقة بمحذوف، والخبر أيضًا محذوف، وعليه هشام وابن كيسان، واختاره ابن مالك، معللاً أنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف ".

أما الفارسي، وابن يسعون، وابن الطراوة فذهبوا إلى أنها مفردة جاءت على لغة القصر، والمجرور باللام هو الخبر، واختاره السيوطي معللاً اختياره لسلامته من التأويل والزيادة والحذف.

---

(١) همع الهوامع ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٧١/٢ وارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤٧١/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٧١/٢ وشرح التسهيل ٩٤/٤.

(٥) همع الهوامع ٤٧١/٢.

(٦) همع الهوامع ٤٦٤/١-٤٦٥.

(٧) الرجز لضب يخاطب ابنه في الحيوان ٤٣٢/٦ وفي لسان العرب (بيت) ١٥/٢.

(٨) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر ١١٨/٢.

خاتمة

والآن آن لنا أن نختم هذا البحث بتلخيص أهم النقاط التي حرصنـــا علـــى تناولـــها، فقد اقتضت طبيعة البحث أن نبدأ بمقدمة، فتمهيد، ثم خمسة فصول.

فقد حرصنا في المقدمة على تناول سبب الاختيار، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهتنا، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

وفي التمهيد تناولنا موضوعين: السيوطي وكتابه " همع الهوامع "، والنشاط النحوي في الأندلس.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه نحاة الأندلس والمدارس النحوية وقسمته على النحـــو الآتي:

المبحث الأول: نحاة الأندلس والبصريون.

أ) موافقات نحاة الأندلس للبصريين.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للبصريين.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه البصريين.

المبحث الثاني: نحاة الأندلس وسيبويه.

أ) موافقات نحاة الأندلس لسيبويه.

ب) مخالفات نحاة الأندلس لسيبويه.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه سيبويه.

المبحث الثالث: نحاة الأندلس والكوفيون.

أ) موافقات نحاة الأندلس للكوفيين.

ب) مخالفات نحاة الأندلس للكوفيين.

ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه الكوفيين.

وحين شرعت في الفصل الثاني تناولت نحاة الأندلس وغيرهم وقد قسمته على النحـــو الآتي:

المبحث الأول: المسائل التي اتفق فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

أ) اتفاق نحوي واحد مع غيره.

ب) اتفاق أكثر من نحوي مع غيره.

المبحث الثاني: المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس مع غيرهم.

أ) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم، ومنهم مشارك لغيره.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس، وبمشاركة غيرهم فيها.

وتناولت في الفصل الثالث المسائل التي تفرد بها نحاة الأندلس عن غيرهم، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها عالم واحد.

المبحث الثاني: المسائل التي تناولها نحاة الأندلس فيما بينهم.

أ) المسائل التي اشترك فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم.

وتناولت في الفصل الرابع أدلة نحاة الأندلس في همع الهوامع، وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: الشواهد النحوية: (القرآن الكريم ــ الحديث الشريف ــ الشعر ــ النثر).

المبحث الثاني: الأصول النحوية: (السماع ــ القياس ــ التعليل ــ العامل).

وفي الفصل الخامس تناولت السيوطي ونحاة الأندلس وقد قسمته على النحو الآتي:

المبحث الأول: موافقات السيوطي لنحاة الأندلس.

المبحث الثاني: مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس.

المبحث الثالث: مسائل تراوحت ما بين الاتفاق والاختلاف

وبعد عرض النقاط التي تناولناها في البحث يجدر بنا أن نعرض النتائج التي توصلنا إليها وهي على النحو الآتي:

١- على الرغم من أن كتاب همع الهوامع زخر بالآراء العديدة للنحاة على اختلاف مشاربهم إلا أن آراء نحاة الأندلس تعد صلبه وعموده الفقري.

٢- أَكْثَرَ نحاة الأندلس من الاستشهاد بالآيات القرآنية والشعر عند الاستدلال والاحتجاج لآرائهم، في حين نجدهم مقلين في الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة وأقوال العرب.

٣-شخصية نحاة الأندلس شخصية علمية متزنة ترى ما ترى، وترفض ما ترفض عن بصيرة نافذة وعلم غزير، وليس العلم محصوراً، ولا مقصوراً على نحاة البصرة، ولا نحاة الكوفة، فلا ينظر نحاة الأندلس إلى قولهم إن هذا يجوز، وذاك لا يجوز إلا

في حدود ما يلائم رؤيتهم ومنهجهم.

٤- كان موقف نحاة الأندلس من سيبويه موقف المختار المميز فقد وافقوه في كثير من الآراء وخالفوه في أخرى، ونجدهم أيضًا قد اختلفوا في آراء عديدة تجاه سيبويه.

٥- تراوحت آراء نحاة الأندلس تجاه النحاة على اختلاف مشاربهم ما بين الاتفاق والاختلاف، وهذا كله لم يكن وليد اتّباعٍ مقصود لهم، أو اختلافٍ معهم، وإنما نشأ عن التقاء مبدئهم في الاختيار بمذهب غيرهم من ناحية، أو اختلاف مبدئهم في الاختيار من ناحية أخرى في توجيه المسائل والاحتجاج، فإذا ما وجدوا ما يلائمهم أقبلوا عليه، وإن لم يجدوا أعرضوا عنه واختاروا ما يلائم منهجهم ومنطقهم.

٦-كان لنحاة الأندلس الشخصية المستقلة، فإذا ما تتبعنا آراءهم، وأمعنا النظر أكثر ترسخ في النفوس هذه الشخصية العلمية المتميزة المتزنة، فقد زخر كتاب همع الهوامع بالكثير من الآراء التي تفرد بها نحاة الأندلس عن غيرهم.

٧- اتفق نحاة الأندلس فيما بينهم على كثير من الآراء التي شكلت بناءً متماسكًا من اتحاد الرؤى، ونجدهم في آراء أخرى قد اختلفوا فيما بينهم.

٨- يتعذر على الدارس والمتفحص لكتاب همع الهوامع فهم القضايا إلا بعد تمحيص دقيق حيث تتشابك الجزئيات مع بعضها البعض.

٩- كان موقف الإمام السيوطي من نحاة الأندلس موقف المختار المميز الذي لا يرتبط فكره بفكرهم إلا في حدود ما يلائم منهجه.

١٠- يستحق السيوطي وكتابه كل إجلال وتقدير فقد كان كتابه غاية في التميز بحيث لا يستطيع أي باحث الاستغناء عنه، إلا أننا وجدنا بعض الأخطاء والهنات في تناوله لآراء نحاة الأندلس وذلك عند نقله وجمعه لآرائهم، وهذا ليس انتقاصًا لقدره، بل هو تنويه اقتضي ذكره في هذا المقام حرصًا على الأمانة العلمية.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس آيات القرآن الكريم

رقم الآية	السورة	الصفحة
	سورة البقرة (٢)	
٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾	١٦٢؛٤١
٤١	﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾	١٥٤
٥٤	﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾	١٦٣
٦٧	﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾	١٦٤
١٠٢	﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾	٥٦
١٧٧	﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾	٥٦
١٨٥	﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾	٥٦
١٩٤	﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾	١٦٢
٢٢٢	﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ﴾	١٦٢
٢٢٣	﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾	١١٨
٢٢٨	﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ ﴾	١٦٣
	سورة آل عمران (٣)	
٤٠	﴿ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾	١٧٣؛١٦٠
٦٦	﴿ هَأَنْتُمْ هَؤُلاَءِ ﴾	٤٣
١٧٣	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾	١٦٣
١٧٩	﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾	١٧٢؛١٦٢
	سورة النساء (٤)	
٣	﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	١٧٣؛١٦٠
٥٦	﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُم ﴾	١٦٢
٩٠	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ ﴾	١٧٣؛١٦٠
٩٥	﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾	١٧٤؛١٦٣

سورة المائدة (٥)

٣٢ ﴿ رُسُلُنَا ﴾ ١٦٣

٣٤ ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ١٦٣

سورة الأنعام (٦)

٨٠ ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ ٣٧؛١٦٤؛١٨٠

١٠٩ ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ ١٦٤

١١٩ ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ١٦٠؛١٧٣

١٢١ ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ١٩٣

سورة الأعراف (٧)

٤٨ ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى ﴾ ٦٣

١٠٥ ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللهِ ﴾ ٥٦

١٧٧ ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ ٩٦

سورة الأنفال (٨)

٤٣ ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ ١٥٩

سورة التوبة (٩)

٣٨ ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ١٦١؛١٧٢

١٠٦ ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ٨١

١٢٢ ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ ﴾ ١٦٢

سورة هود (١١)

٢٨ ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ ٣٨

٣١ ﴿ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللهِ ﴾ ١٦٠

٤٥ ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴾ ٦٣

٧٤	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾	١٨١
١١١	﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا ﴾	٧٣
١١٦	﴿ فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ ﴾	١٦٢
	سورة يوسف (١٢)	
١٣	﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾	١٥٩
٤٣	﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	١٤٠
٦٥	﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	١٦٠؛١٧٣
	سورة الرعد (١٣)	
٦	﴿ وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾	٥٥؛٥٦
	سورة إبراهيم (١٤)	
١٣	﴿ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴾	٦٢
	سورة الحجر (١٥)	
٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	١٥٩
	سورة النحل (١٦)	
١٢٤	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	١٥٩
١٢٧	﴿ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾	٨٨
	سورة الإسراء (١٧)	
٦٢	﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾	١٦١
	سورة الكهف (١٨)	
٨٦	﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	٨١
	سورة مريم (١٩)	
٣-٤	﴿ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ ﴾	٦٣
٢٠	﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٨٨

سورة طه (٢٠)

٧٢ ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ١٤٦

سورة الأنبياء (٢١)

٦٠ ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ ٩٣؛١٣٠

٦٣ ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ١٦١

٧٧ ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ ١٦٢؛١٧٣

٩٧ ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ ١٦٢؛١٧٢؛١٧٣

سورة الحج (٢٢)

٢٩ ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ ١٥٣

سورة المؤمنون (٢٣)

٥-٦ ﴿ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ﴾ ٥٦

٤٤ ﴿ كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾ ١٦٢

سورة الفرقان (٢٥)

٢٥ ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ ٦١

٥٩ ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ٦١

سورة الشعراء (٢٦)

١١٨ ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِي ﴾ ١٠٩

سورة القصص (٢٨)

١٥ ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ ٥٦

سورة العنكبوت (٢٩)

٦٥ ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ١٨١

سورة لقمان (٣١)

٣٢ ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾ ١٨١

سورة الأحزاب (٣٣)

٢٠ ﴿ يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾ ٦١

سورة سبأ (٣٤)

٤٠ ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ٩٦

سورة فاطر (٣٥)

٤٣ ﴿ الْمَكْرُ السَّيِّئُ ﴾ ١٦٤

سورة يس (٣٦)

٣٢ ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ١٦٤؛١٧٤

سورة ص (٣٨)

٧٥ ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ١٦٠؛١٧٣

سورة الزمر (٣٩)

٢٢ ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ ١٦٢؛١٧٣

سورة غافر (٤٠)

٨٥ ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ ﴾ ٨٨

سورة فصلت (٤١)

١٦ ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ ﴾ ٢٨؛١٦١

سورة الشورى (٤٢)

٤٥ ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ ١٦٢؛١٧٣

سورة الزخرف (٤٣)

٦٠ ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُم مَّلَائِكَةً فِـــي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ ١٦١؛١٧٢

٧٧ ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ٦٢

سورة القمر (٥٤)

١٠ ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾ ٦٢

١٢ ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ٨٥

سورة الحديد (٥٧)

١٢ ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ ٦١

سورة الحاقة (٦٩)

٧ ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ ١٦١؛٢٨

٧ ﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ ١٦١؛٢٨

١٣ ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ ﴾ ٣٠

سورة نوح (٧١)

٢٥ ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ ١٦١؛١٧٢

سورة المدثر (٧٤)

٤٣ ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ ٨٨

سورة الإنسان (٧٦)

٣ ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ٨١

سورة المطففين (٨٣)

٢ ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ ٥٦

سورة الشمس (٩١)

٥ ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ ١٦٠؛١٧٣

سورة الشرح (٩٤)

٦ ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ١٠٩

سورة البينة (٩٨)

١ ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ٨٨

سورة الكافرون (١٠٩)

٣ ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ١٦٠؛١٧٣

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

" احفَظْ عَوْرَتَكَ إلاَّ مِنْ زَوْجَتِكَ، ومَا مَلَكَتْ يَمِينُك " ٥٦

" اسْكُنْ حِرَا فَمَا عَلَيكَ إلاَّ نَبِيٌّ أَوْ صِدّيقٌ أَوْ شَهِيد " ١٦٥؛١٦٦

" إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه " ٨٨

" صُومِي عَنْ أُمِّكِ " ١٦٦

" فَإِنَّك إنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ " ١٦٤

" فَظَلَّ إنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى " ١٦٥

" كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ " ١٢٠؛١٧١

" لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلِكُمْ بَاعًا فَبَاعًا " ١٨٩

" لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ " ١٤١

" لَولا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ على قَوَاعِدِ إبْراهيمَ " ١٦٢؛١٦٥

" ما أَخْطَأَكَ شَرَفٌ أَوْ مَخِيلَة " ١٦٦

" مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها ونَعِمَّتْ " ١٦٥

" مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ " ١٥٢

" وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يَسْمَعُ النَّاسُ " ١٦٥

" يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ " ٩٨

ثالثًا: فهرس الأمثال وأقوال العرب

" اتقى الله امرؤ فعل الخير يُثب عليه "	١٧٠
" أزهى من ديك "	١٦٩؛١٧٦
" أشغل من ذات النحيين "	١٦٩؛١٧٦
" أعور وذا ناب "	٣٦؛١٣٩
" أُلُمَ رأسُهُ "	١٧٠
" أنت حرى من ذلك "	٩١
" بهرهم الله "	١٤٩
" الحِمْيَة أحد الموتين "	١٧٠
" خفة الظهر أحد اليسارين "	١٧٠
" درهم خليفتيّ "	١٢٢
" راكب الناقة طليحان "	٢٩؛١٧٠
" رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة "	١٣٠
" سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ "	٦٨
" سَفُهَ زيدٌ نَفْسَهُ "	١٧٠
" عم صباحًا "	١٤٣
" الغربة أحد السَّبَاعَين "	١٧٠
" فتأته عن الأمر "	٨٣
" فصحتُ يا عمراه "	٤٠
" قد كنت في خير فتَعرفَه "	١٣٠
" القلم أحد اللسانين "	١٧٠
" كل شيءٍ مهه ما النساء وذكرهن "	١٥١
" لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه "	١٧٠؛١٧٦؛١٩١
" اللبن أحد اللحمين "	١٧٠
" يا لبيكاه "	٤٠

رابعًا: فهرس القوافي

مُعَذَّبَا	الطويل	أحد بني سعد	١٦٨؛٧١
طَبِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٦١
الكَلَبِ	البسيط	الكميت بن زيد	١٦٨
أُورَا بِها	الرجز	—	١٦٧
أَجَنَّتِ	الكامل	شبيب بن جعيل	١٦٨؛١٥٧
رَشِيدِ	البسيط	—	١٧٦؛١٦٦
بِالسَّرَرْ	الرمل	حسين بن عرفطة	٨٨
قُدِرَا	البسيط	—	١٩٦
مَزَارًا	الوافر	—	١٢٤
الشَّزْرُ	الطويل	—	٧٥
أَنْوَرُ	الطويل	—	٧٥
تُصَاهِرُهْ	الطويل	الفرزدق	٩٦
السُّمْرُ	الطويل	—	١٦٩
اعْتِيَارُ	الخفيف	—	٧٥
نُسَرُّ	المتقارب	النمر بن تولب	١٠٤
المَكْرِ	الطويل	زياد بن سيّار	١٦٧
اليُجَدَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	١٧٦؛١٦٦
تَخْتَلِفُ	البسيط	—	٧٥
طَلِيقُ	الطويل	يزيد بن مفرغ	٥٩
تَسْرِقُ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم	١٧٥
يَصْدُقِ	الكامل	زميل بن الحارث الفزازي	١٧٥
أَخا لَكَا	الرجز	على لسان ضب	١٩٦
نَكَالاً	الوافر	مغلس بن لقيط	١٦٨
يَقُولُهَا	الطويل	—	٤١

يُؤْهَلُ	مجزوء الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١١٧
بالمُهْلِ	الطويل	—	٧٥
الجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	١٦٦؛١٧٥
ابْنَ الأَفْضَلِ	الرجز	العجاج	١٧٥
الأَهْوَالِ	الخفيف	الأعشى	١٥٧؛١٦٨
كَرِيمُ	الطويل	محمد بن سلمة أو رجل من بني نمير	٤١
وَخِيمُ	الكامل	محمد بن عيسى أو المهلهل بن مالك الكناني	١٥٦
الرَّتَائِمِ	الطويل	—	٨٩
ضَيْغَمِ	الطويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٨٩
يَظْلِمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٦٧
الفَمِ	الطويل	أبو حية النميري	١٦٩؛١٧٥
فَلَيْنِي	الوافر	عمرو بن معد بن يكرب	١٨٦
بَبَّـــهْ	الرجز	هند بنت أبي سفيان	٦٦
خِدَبَّـــهْ	الرجز	هند بنت أبي سفيان	٦٦
رِضَاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	٥٦
مُنْتَهَاهُ	الوافر	القحيف العقيلي	١٤٧
وَاشِيا	الطويل	—	١١١؛١٧٧
بَاقِيًا	الطويل	النابغة الجعدي	١٩٤

خامسًا: فهرس المصادر والمراجع

١- الأبدي النحوي، للدكتور سمير أحمد عبد الجواد ــ ١٩٩١.

٢- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، للدكتور عفيف دمشقية ــ معهد الإنماء العربي ــ الطبعة الأولى ــ بيروت ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٨م.

٣- أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ــ شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور ــ دار الكتب العلمية ــ الطبعة الأولى ــ بيروت ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ــ تحقيق وشرح ودراسة دكتور رجب عثمان محمد ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الأولى ــ القاهرة ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٥- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) ــ تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ــ شركة الطباعة العربية السعودية ــ الطبعة الأولى ــ الرياض ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ــ تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ــ دار المريخ ــ الطبعة الأولى ــ الرياض ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.

٧- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد ــ عالم الكتب ــ القاهرة ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.

٨- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين، خير الدين الزركلي ــ دار العلم للملايين ــ الطبعة الخامسة ــ بيروت ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٩- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٦٥هـ) ــ تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ــ دار الثقافة ــ الطبعة الثامنة ــ بيروت ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م.

١٠- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ــ قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ــ سوريا ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م.

١١- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ــ تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم.

١٢- الأمالي، لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ) ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
١٣- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ) ـ صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.
١٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد ـ ١٩٨٢.
١٦- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ طبعة جديدة ومراجعة ومصححة ـ بيروت ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
١٧- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير(ت٧٧٤هـ) ـ مكتبة المعارف ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
١٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد السابع، للشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ـ تحقيق حسين بن عبد الله العمري ـ دار الفكر المعاصر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ـ تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد البثيني ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٠- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لابن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ) ـ مطبع روخس ـ مدينة مجريط ١٨٨٤م.
٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٢- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت٨١٧هـ) ـ تحقيق محمد المصري ـ منشورات مركز المخطوطات والتراث ـ الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٢٣- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي (ت٤٠٣هـ) ـ عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٤- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون (ت٥٦٢هـ) ـ تحقيق إحسان عباس وبكر عباس ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٥- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ـ دار القلم ـ الطبعة الأولى ـ دمشق ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ حققه وقدم له محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
٢٨- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ـ دار المسيرة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢.
٢٩- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (ت٦٥٨هـ) ـ تحقيق عبد السلام الهراس ـ دار الفكر ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥.
٣٠- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) ـ دراسة وتحقيق الدكتور يوسف احمد المطوع ـ مكتبة المجلد العربي ـ القاهرة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٣١- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله الحميدي (٤٨٨هـ) ـ قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه الدكتور صلاح الدين الهواري ـ المكتبة العصرية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٢- جلال الدين السيوطي مسيرته ومباحثه اللغوية، للدكتور مصطفى الشكعة ــ مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.
٣٣- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ــ تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ــ دار الآفاق الجديدة ــ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
٣٤- ابن الحاج النحوي، للدكتور حسن موسى الشاعر ــ دار القلم ــ الطبعة الأولى ــ دمشق ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٣٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ــ دار إحياء الكتب العربية.
٣٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن الاسيوطي (٩١١هـ) ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار إحياء الكتب العربية ــ الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٨م.
٣٧- أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، للدكتور محمد إبراهيم البنا ــ دار بو سلامة ــ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.
٣٨- الحلل في شرح ابيات الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ــ دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور مصطفى إمام ــ الدار المصرية ــ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ــ ١٩٧٩م.
٣٩- الحيوان، للجاحظ (ت٢٥٥هـ) ــ حققه وقدم له فوزي عطوي ــ دار مصعب ــ الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٨م.
٤٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) ــ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الثالثة ــ القاهرة ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
٤١- الخصائص، لابن جني (ت٣٩١هـ) ــ حققه محمد علي النجار ــ دار الهدى ــ بيروت.

٤٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) ـ تحقيق عبد العال سالم مكرم ـ الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ودار المعرفة ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣.

٤٣- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٤- ديوان الأعشى، شرح يوسف شكري فرحات دار الجيل ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥- ديوان زهير بن أبي سلمى ـ دار صادر ـ بيروت.

٤٦- ديوان العجاج، قدم له وحققه الدكتور سعدي قناوي ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٧- ديوان علقمة بن عبدة، شرحه وعلق عليه وقدم له سعيد نسيب مكارم ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح يوسف شكري فرحات ـ دار الجيل ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٩- ديوان النمر بن تولب العكيلي، جمع وشرح وتعليق محمد نبيل طريفي ـ دار صادر ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٠- ديوان يزيد ابن مفرغ الحميري ، جمعه وحققه عبد القزوس أبو صالح ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ـ بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥١- ابن أبي الربيع آراؤه النحوية وأقوال يجب أن تصحح، للدكتور عبد العزيز علي صالح ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٩ـ ١٩٨٩م.

٥٢- سنن أبي داوود، لأبي داوود السجستاني (ت٢٧٥هـ) ـ مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر.

٥٣- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ) ـ تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد حسن ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٥٤- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجة (ت٢٧٣هـ) ـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف ـ دار الجيل ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٥٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ـ دار الفكر.
٥٦- شرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٥٧- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق دكتور صاحب أبو جناح.
٥٨- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ـ دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٩- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
٦٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ حققه وقدم له دكتور عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الأولى.
٦١- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) ـ حققه وقدم له دكتور عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٦٢- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق وشرح الدكتور صلاح رواي ـ دار مرجان ـ الطبعة الثانية.
٦٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ـ درسه وحققه الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي ـ مكتبة الرشد ـ الطبعة الأولى ـ الرياض ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٦٤- شعر النابغة الجعدي ــ منشورات المكتب الإسلامي ــ الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٤م.
٦٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ــ تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت.
٦٦- صحيح البخاري، لمحمد بن اسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بَرْدِزبَهْ البخاري (ت٢٥٦هـ) ــ حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته وضبطه ورقمه ووضع فهارسه طه عبد الرؤوف سعد ــ مكتبة الإيمان ــ طبعة جديدة ــ المنصورة ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م.
٦٧- صحيح سنن الترمذي باختصار السند، تأليف محمد ناصر الدين الألباني ــ مكتب التربية العربي لدول الخليج ــ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
٦٨- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ــ خرج الأحاديث صدقي جميل العطار ــ دار الفكر ــ الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
٦٩- الصلة، لابن بشكوال (ت٥٧٨هـ) ــ عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني ــ مكتبة الخانجي ــ الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م.
٧٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ) ــ دار مكتبة الحياة ــ بيروت.
٧١- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (ت٧٢٦هـ) ــ اعتنى بتصحيحه وعلق عليه الحافظ عبد العليم خان ــ عالم الكتب ــ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
٧٢- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (ت٧٧١هـ) ــ تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ــ دار إحياء الكتب العربية.
٧٣- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ) ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعارف ــ الطبعة الثانية ــ القاهرة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
٧٤- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) ــ تحقيق إحسان عباس ــ دار الثقافة ــ بيروت.

٧٥- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي ــ دار الشـــووق ــ عمان ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م.
٧٦- الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ــ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ــ مؤسســـة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
٧٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ــ دار الفكـــر ــ طبعة جديدة ــ بيروت ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م.
٧٨- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي (ت١٠٦١هـــ) ــ حققـــه وضبط نصه جبرائيل سليمان جبور ــ دار الفكر.
٧٩- لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ) ــ حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عـــامر أحمد حيدر ــ دار الكتب العلمية ــ الطبعة الأولى ــ بيروت ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
٨٠- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ــ قدم له وعنـــي بتحقيقه سعيد الأفغاني ــ سوريا ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٧م.
٨١- المبدع الملخص من الممتع، لأبي حيـــان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ــ تحقيـــق وتعليـــق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ــ مكتبة الأزهر ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
٨٢- مجمع الأمثال، للميداني (ت٥١٨هـ) ــ تحقيق محمد أبو الفضـــل إبراهيـــم ــ دار الجيل ــ الطبعة الثانية ــ بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
٨٣- مجموع شعر أنس بن زنيم ــ مجلة المجمع العلمي العراقي ــ بغـــداد المجلـــد ٣٧ الجزء الثاني ــ ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٨٤- المدارس النحوية، لشوقي ضيف ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م.
٨٥- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور مصطفى عبد العزيـــز السنجرجي ــ المكتبة الفيصلية ــ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٨٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعبد الله بن أسـعد بن علي بن سليمان (ت٧٦٨هـ) ــ دار الكتاب الإسلامي ــ الطبعة الثانية ــ القاهرة ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.

٨٧- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) ـ دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٨٨- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
٨٩- مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، للإمام أبي محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ) ـ دار ابن حزم ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٩٠- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ـ دار الفكر ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٩١- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة ـ مكتبى المثنى ـ بيروت ـ ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٩٢- المغرب في حلي المغرب، لعلي بن موسى بن سعيد الغرناطي الأندلسي (ت٦٨٥هـ) ـ وضع حواشيه خليل المنصور ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٩٣- المقدمة الجزولية، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ) ـ تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ـ دار الغد العربي.
٩٤- المقرب، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد.
٩٥- الملخص في ضبط القوانين، لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ـ تحقيق ودراسة الدكتور علي بن سلطان الحكمي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٩٦- الموطأ، للإمام مالك ابن أنس (ت١٧٩هـ) ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٩٧- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام.

٩٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ) ـ حققه إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٩٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٠٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ـ معهد المخطوطات العربية ـ الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٠١- نَكْتُ الهِمْيان في نُكَتِ العُمْيان، لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) ـ حققه وعلق عليه وهذّبه طارق الطنطاوي ـ دار الطلائع ـ القاهرة.
١٠٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ـ دار إحياء الكتب العربية.
١٠٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لاسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٠٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
١٠٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان (ت٦٨١هـ) ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت.
١٠٦- ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه، للدكتور عبد الله الحسيني هلال ـ مطبعة أبناء وهبة حسان ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

سادسًا: فهرس الموضوعات

مقدمة	١
تمهيد	٨
الفصل الأول: نحاة الأندلس والمدارس النحوية	٢٦-٦٤
المبحث الأول: نحاة الأندلس والبصريون	٢٧
أ) موافقات نحاة الأندلس للبصريين	٢٧
ب) مخالفات نحاة الأندلس للبصريين	٢٩
ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه البصريين	٣١
المبحث الثاني: نحاة الأندلس وسيبويه	٣٤
أ) موافقات نحاة الأندلس لسيبويه	٣٤
ب) مخالفات نحاة الأندلس لسيبويه	٣٨
ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه سيبويه	٤٢
المبحث الثالث: نحاة الأندلس والكوفيون	٤٨
أ) موافقات نحاة الأندلس للكوفيين	٤٨
ب) مخالفات نحاة الأندلس للكوفيين	٥٧
ج) مسائل اختلف فيها نحاة الأندلس تجاه الكوفيين	٥٩
الفصل الثاني: نحاة الأندلس وغيرهم	٦٤-٩٦
المبحث الأول: المسائل التي اتفق فيها نحاة الأندلس مع غيرهم	٦٥
أ) اتفاق نحوي واحد مع غيره	٦٥
ب) اتفاق أكثر من نحوي مع غيره	٧٦
المبحث الثاني: المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس مع غيرهم	٨٢
أ) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم، ومنهم مشارك لغيره	٨٢
ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس، وبمشاركة غيرهم فيها	٨٩

الفصل الثالث: المسائل التي تفرد بها نحاة الأندلس عن غيرهم	٩٧-١٥٧
المبحث الأول: المسائل التي انفرد بها عالم واحد	٩٨
المبحث الثاني: المسائل التي تناولها نحاة الأندلس فيما بينهم	١٣٧
أ) المسائل التي اشترك فيها نحاة الأندلس فيما بينهم	١٣٧
ب) المسائل التي اختلف فيها نحاة الأندلس فيما بينهم	١٤٥
الفصل الرابع: أدلة نحاة الأندلس في همع الهوامع	١٥٨-١٨٣
المبحث الأول: الشواهد النحوية	١٥٩
أ) القرآن الكريم	١٥٩
ب) الحديث النبوي الشريف	١٦٤
ج) الشعر	١٦٦
د) النثر	١٦٩
المبحث الثاني: الأصول النحوية	١٧٢
أ) السماع	١٧٢
ب) القياس	١٧٦
ج) التعليل	١٧٨
د) العامل	١٨١
الفصل الخامس: السيوطي ونحاة الأندلس	١٨٤-١٩٦
المبحث الأول: موافقات السيوطي لنحاة الأندلس	١٨٦
المبحث الثاني: مخالفات السيوطي لنحاة الأندلس	١٩٠
المبحث الثالث: مسائل تراوحت ما بين الاتفاق والاختلاف	١٩٥
خاتمة	١٩٧
نتائج البحث	١٩٨
الفهارس الفنية	٢٠٠-٢٢٣
أولا: فهرس آيات القرآن الكريم	٢٠١

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار ٢٠٧
ثالثا: فهرس الأمثال وأقوال العرب ٢٠٨
رابعا: فهرس القوافي ٢٠٩
خامسا: فهرس المصادر والمراجع ٢١١
سادسا: فهرس الموضوعات ٢٢١

Opinions of Al-Andalus' Grammarians in the Book of Hama' Al-Hawamea' Analytic Study

This study is about the opinions of Al-Andalus' Grammarians in the Book of Hama' Al-Hawamea'. The grammatical activity in Al-Andalus had a salient role in this huge structure because of the delay of the grammarians' age which helped them to find out what the ancient grammarians had written.

The reason of study selection:

I have chosen this research when I read the Book of Hama' Al-Hawamea' and found that this book talked about a lot of issues. The core of these issues was the opinions of Al-Andalus' Grammarians which attracted me to talk about.

Objectives of the study:

1. Showing the opinions of Al-Andalus' Grammarians in the Book of Hama' Al-Hawamea'.
2. Surviving the opinions of Al-Andalus' Grammarians whose books had been lost when Al-Soyoty talked about them in his book "Hama' Al-Hawamea' ".
3. Investigating of the grammatical activity in Al-Andalus whether it was dependent or independent.

Difficulties:

1. Difficulties in obtaining some references especially the ones which

concern Al-Andalus.

2. The interference of the opinions that Al-Soyoty talked about.
3. Existence of some errors in the issues that Al-Soyoty talked about, which needed great effort in documentation.

Research plan:

This study is divided to: an introduction, preface, five chapters and a conclusion with results and recommendations.

Introduction:

I talked about the reason of the choice, the objectives that I faced and the research plan.

Preface:

It includes two subjects:

1. Al-Soyoty and his book " Hama' Al-Hawamea' ".
2. The grammatical activity in Al-Andalus.

Five chapters:

- The first chapter: Al-Andalus' Grammarians and the grammatical schools.
- The second chapter: Al-Andalus' Grammarians and the others.
- The third chapter: The issues that only the Andalus' Grammarians talked about.

- The fourth chapter: The evidence of Al-Andalus' Grammarians.
- The fifth chapter: Al-Soyoty and Al-Andalus' Grammarians.

Conclusion:

It includes results and recommendations.

Research method:

The research depends on the analytic descriptive method.